

التقرير السنوي

2012

التقرير السنوي

2012



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

التقرير السنوي 2012

مرفوع إلى

صاحب الجلالة

من طرف

شكيب بنموسى

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

مولاي صاحب الجلالة،

طبقا لمقتضيات الفصل العاشر من القانون التنظيمي رقم 60-09، المتعلق بإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي سنه الظهير الشريف رقم 1-10-28 بتاريخ 18 ربيع الثاني 1431، الموافق للخامس من مارس 2010، يشرفني عظيم الشرف، يا صاحب الجلالة، أن أرفع إلى جنابكم العالي بالله، التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2012، كما صادقت عليه الجمعية العامة للمجلس، المنعقدة بتاريخ 27 يونيو 2013.

مولاي صاحب الجلالة،

لقد تميزت سنة 2012 بانطلاق عملية التوفيق بين الممارسة المؤسسية والسياسية وبين روح ومقتضيات الدستور الذي تمّ تبنيه عن طريق الاستفتاء في يوليوز 2011. وقد كان تعيين جلالتم، في 3 يناير، للحكومة المنبثقة عن الانتخابات النيابية المبكرة التي جرت في 25 نونبر 2011 أهمّ حدث شهدته هذه السنة. إذ عيّنتم رئيس الحكومة في شخص الأمين العام للحزب الذي احتل المرتبة الأولى في تلك الانتخابات. كما جرى تقديم برنامج حكومي يقوم على مبادئ العمل المندمج والمقاربة التشاركية، والربط بين المسؤولية والمحاسبة.

ويرى المجلس في نضج الشروط الداخلية، وعلى الخصوص في توفر قاعدة مؤسسية قوية، فرصة يتعين أن تسارع السلطات العمومية لاقتناصها، بتعاون مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، من أجل تنزيل المقتضيات الدستورية، وإطلاق دينامية جديدة للإصلاح وترجمة سياسات التنمية الاجتماعية إلى أعمال ترقى بمستوى عيش المواطنين.

وقد كان إطلاق جلالتم لورش إصلاح العدالة، مع تنصيب الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح العدالة، من بين أهمّ الأحداث التي شهدتها السنة، مع الدعوة إلى تبني مقاربة تشاركية يستحسن العمل على تشجيعها وتطويرها. ويكتسي هذا الإصلاح أهمية استراتيجية، إذ بنجاحه يرتهن تطور العديد من الأوراش التي تم إطلاقها في بلادنا، من تخليق الحياة العامة إلى التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، ودعم قيم المواطنة، وتوسيع الحريات وحقوق الإنسان.

في ما يتعلق بالتغطية الصحية، شهد هذا المجال زخما جديدا مع إطلاق عملية تعميم نظام المساعدة الطبية RAMED لفائدة الساكنة في وضعية فقر وهشاشة. ويسجل المجلس ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار المداخل التي تم تحديدها على ضوء التجربة الرائدة، والدروس الأولى المستخلصة من مرحلة التعميم.

أما في ما يخص الوضعية الاقتصادية الدولية، فقد تأثرت تأثرا قويا بالتراجع الذي تشهده أهم بلدان منطقة اليورو، وبقاء أسعار المواد الطاقية في مستويات مرتفعة. وقد كان لهذه العوامل مفعولا سلبيا في الاقتصاد الوطني، وأثرا قويا في التوازنات الماكرو-اقتصادية. ويرى المجلس أن مواصلة سياسات التقشف لدى أهم الشركاء الاقتصاديين للمغرب في أوروبا لا يبدو أنها تترك أفقا لإقلاع النمو في هذه البلدان على المدى المنظور. ومن ثمة فإن الأمر يمثل بالنسبة إلى المغرب عامل يقظة ينبغي له أن يدفع إلى اتخاذ تدابير مستعجلة لتتوسع العرض الوطني القابل للتصدير والرفع من تنافسية المنتجات المغربية.

أما على المستوى الإقليمي، فإن السياق السياسي لا يزال مضطرباً، مع غياب لوضوح الرؤية في ما يتعلق بالآفاق السياسية والأمنية في عدد من بلدان الضفة الجنوبية وشرقي البحر الأبيض المتوسط.

مولاي،

لقد تحدد التطور على المستوى الاقتصادي، في جانب كبير منه، بانخفاض الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف، وتفاقم الأزمة في منطقة اليورو. وقد كان لهذه العوامل - مضافاً إليها نقص في المنظورية حول الإصلاحات، وانتشارية الفاعلين والضعف البنوي للاقتصاد - أثراً سلبياً في النمو وفي القدرة على خلق مناصب الشغل. وفي ظل هذه الشروط استقرت نسبة النمو عند 2.7 بالمائة في 2012، مقابل 5 بالمائة قبل ذلك بسنة، وذلك بسبب انخفاض القيمة المضافة الفلاحية بما قدره 8.9 بالمائة، وتراجع وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية من 5.2 إلى 4.4 بالمائة. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم التأخر في تبني قانون المالية في الزيادة من حدة الانتشارية في أوساط الفاعلين، بسبب النقص في المنظورية في ما يتعلق بالتوجهات التي تم اعتمادها في الميزانية. ويمكن ملاحظة هذا التطور، على الخصوص، من خلال تراجع قروض التجهيز، التي سجل حجم الجاري منها تراجعاً قدره 2 بالمائة، مما يشير إلى تراجع في وتيرة الاستثمار لدى المقاولات.

لكن، ورغم السياق الدولي الذي يتميز بارتفاع أسعار البترول، والزيادة في أسعار المحروقات في يونيو، فقد تم الحفاظ نسبياً على القدرة الشرائية بفضل آلية المقاصة، رغم أن ذلك أفضى إلى تفاقم العجز في الميزانية وفي الميزان التجاري.

فقد ارتفعت نفقات المقاصة بأكثر من 12 بالمائة، لتبلغ ما يقارب 55 مليار درهم، علماً أن رفع أسعار المحروقات قد أتاح توفير 5.7 مليار درهم. من جانب آخر، ارتفعت الأعباء المتعلقة بمستخدمي الدولة بما قدره 2.8 بالمائة، لتستقر عند 96 مليار درهم. وقد انتقل عجز الميزانية، في ظل هذه الشروط، من 6.1 بالمائة إلى 7.1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وهو مستوى من العجز يصعب تحمله، مما من شأنه أن يدفع بالسلطات العمومية إلى اتخاذ تدابير محددة من أجل استعادة التوازنات الضرورية لمواصلة مستدامة لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تفرض تغطية عجز الميزانية للجوء المتزايد إلى الاقتراض، مما أفضى إلى ارتفاع في الدين الجاري للخزينة، الذي أصبح يمثل في متم 2012 ما قدره 57.8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، عوض 47 بالمائة في 2009.

في ما يخص الحسابات الخارجية، ازداد تفاقم العجز في المبادلات التجارية، ولم تتح مداخيل السياحة ولا تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج الحد من ذلك التفاقم. ونتيجة لذلك سجل الحساب الجاري لميزان الأداءات عجزاً كبيراً بلغ 9 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، مقابل 8 بالمائة في 2011. وقد فرض اختلال ميزان الأداءات في ظل هذه الظروف للجوء إلى سحب مبالغ من الأرصدة الخارجية، التي لم تعد تمثل في متم السنة إلا ما يعادل أربعة أشهر من الاستيراد، عوض خمسة أشهر قبل ذلك بسنة.

إن أوجه الاختلال في التوازنات الخارجية وفي ميزانية الدولة صارت اليوم تمثل عوامل خطر تكشف عن صعوبة تحمل النموذج التنموي الحالي، القائم على الطلب الداخلي. والعجز الخارجي، وخصوصا مع الدول التي وقع معها المغرب اتفاقات تبادل حر، يحيل على ضعف تنافسية الاقتصاد، التي يتطلب تحسينها من طرف السلطات العمومية والعمل على مواكبة النسيج الإنتاجي الوطني بتأهيله وتنويعه والارتقاء بمحتواه التكنولوجي. واقتناعا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بأهمية هذا الورش للرفع من وتيرة النمو وتحسين مستوى التنمية الاجتماعية، خصص المجلس الدراسة الموضوعاتية المتضمنة في هذا التقرير لإشكالية التنافسية.

مولاي،

على مستوى التغطية الصحية، شهد هذا المجال مبادرة جديدة من قبل جلالتم، من خلال إطلاق عملية تعميم نظام المساعدة الطبية RAMED لفائدة الساكنة في وضعية عوز وهشاشة. ويشير المجلس إلى ضرورة أن تؤخذ بعين الاعتبار المداخل التي تم تحديدها في متم هذه التجربة الرائدة، وكذا النتائج الأولى المستخلصة من مرحلة التعميم.

على مستوى سياسات التنمية البشرية، تخصص الدولة وسائل وجهودا هامة لقطاع التربية، غير أن التقدم المحرز يظل أدنى مما كان منتظرا، وذلك رغم الإصلاحات والبرامج التي تم تبنيها. وهو تفاوت من شأنه أن يضر بالأداء العام للاقتصاد وبالتماسك الاجتماعي. وقد دعا خطاب جلالتم في 20 غشت إلى تأهيل المدرسة العمومية، وشدد على ضرورة تحسين حقيقي للأداء التربوي للتعليم العمومي، مع العمل، في الآن ذاته، على ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين.

كما يتعين على بلادنا، من جانب آخر، الحرص على تحقيق مجموع أهداف الألفية للتنمية OMD، التي تمثل أساسا لتثمين الرأسمال البشري والرفع من مساهمته في خلق الثروة. وهذا يفترض، على وجه الخصوص، تفعيلًا صارما لخطط العمل التي تم إطلاقها، وخصوصا في مجالات التربية والصحة والمساواة في النوع.

سجل الحوار الاجتماعي الثلاثي (بين المشغلين والنقابات والحكومة) توقفا في 2012. أما على مستوى الحوار بين الشركاء الاجتماعيين، فتجدر الإشارة إلى توقيع اتفاقات-إطار بين المشغلين والنقابات الأكثر تمثيلية، تنظم الوساطة الاجتماعية في مجال نزاعات الشغل. وهو إطار تعاقدية يرمي إلى إقرار مسلسل للوقاية من النزاعات الجماعية في الوسط المهني، وفض النزاعات، مما يتيح إرساء مناخ من الثقة وضمن استمرارية المقابلة مع الحفاظ على حقوق الأجراء.

مولاي،

في ما يتعلق بالجانب البيئي، وبعد التصييص في دستور يوليوز 2011 على الحق في التنمية المستدامة وفي بيئة سليمة، تميز الإطار القانوني في مجال البيئة سنة 2012 بإعداد مشروع قانون-إطار يمكن من تفعيل مقتضيات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. وقد عُرض هذا المشروع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من قبل الحكومة، وأبدى المجلس رأيا في الموضوع. ويوفّر المشروع قاعدة قانونية لتوجهات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، كما يحدد المبادئ والحقوق والواجبات والالتزامات التي يتعين على مجموع الأطراف المعنية احترامها. كما أنه ينص على تدابير ذات طابع مؤسسي واقتصادي ومالي، ترمي إلى إقرار حكمة بيئية تضمن فعالية وانسجام الأعمال التي يجري إطلاقها. ومن أجل مواكبة الدينامية الجديدة التي خلقها هذا النص، يرى المجلس ضرورة العمل على تحقيق الانسجام في الإطار التنظيمي والقانوني. كما يتعين، من جانب آخر، تقدير وتعبئة تمويلات عمومية وخاصة بأحجام هامة، لإنجاح التدابير الإجرائية التي ينص عليها مشروع القانون، من أجل ضمان نجاح الانتقال البيئي.

في مجال الطاقات المتجددة، تم تحقيق خطوة هامة في 2012، تمثلت في توقيع الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، ومجموع الشركات التي رست عليها الصفقات، والممولين، على العقود المتعلقة بتمويل وتشبيد واستغلال محطة شمسية أولى في موقع ورزازات، بطاقة قدرها 160 ميغاوات. وفي إطار البرنامج الريحي المندمج PEI، سجل تطوير المحطات الكبرى خطوة جديدة مع تعيين أصحاب العروض بالنسبة إلى طلب العروض المتعلقة بعدد من الوحدات الريحية، بطاقة مجملة قدرها 850 ميغاوات. ويمثل هذا المشروع المرحلة الثانية من البرنامج الريحي المغربي PEM، بعد المشروع الريحي بطاقة 150 ميغاوات بتازة.

على أن هذه الخطوات الهامة التي جرى تحقيقها بإنشاء وحدات ذات طاقات إنتاجية كبيرة لم يواكبها تطوير مشابه لمشاريع ريحية وشمسية ذات طاقة متوسطة وصغيرة، علما بأن مثل هذه المشاريع تمثل خزانا هاما من الإنتاج المحلي للطاقة. كما يبدو ضروريا، من جهة أخرى، العمل في أقرب الآجال على نشر المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقانون 13.09، الخاص بتطوير الطاقات المتجددة، وإرساء آلية ضريبية تحفيزية مخصصة لهذا المجال.

أما في ما يخص إشكالية الماء، فإن الجفاف الذي شهدته سنة 2012 يؤكد صواب الاستراتيجية المتبعة في مجال تعبئة الموارد. ويجب أن يتجه عمل السلطات العمومية صوب بلورة نموذج لتدبير المياه، يقوم على تأمين الولوج الحالي والمستقبلي للموارد، وحماية الأشخاص والممتلكات في حال الفيضانات، وكذا نجاعة استعمال الموارد، من خلال وضع مخططات للعمل المشترك تلزم جميع الفاعلين في مجال تدبير الموارد.

مولاي،

تؤكد قراءة المجلس لأهم التطورات التي شهدتها سنة 2012 صواب محاور العمل التي تم تحديدها في 2011، كما تكملها ضرورة الانسجام مع روح الدستور وتفعيل مجموع مقتضياته، وهو ما يمثل أهم تحد وطني. فإمام تفاقم أوجه العجز الاجتماعي، والريية والتوجس الناجمين عن الأزمة العالمية، تصبح الاستراتيجية الوطنية لدعم التماسك الاجتماعي، وتعبئة المجتمع كله، وتسريع النمو، ضرورة لا مناص منها. ويفرض السياق الحالي، الذي يعلبه اشتداد المنافسة الدولية، على مكونات المجتمع المختلفة أن تنجح إلى الحوار والتشاور، مع العمل على التفعيل السريع للأعمال المرسومة، وجعل المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات والمصالح الفئوية.

ويجب أن يترجم هذا بإعطاء الأولوية لمواضيع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، ودعم الحكامة والتوطين الترابي للسياسات العمومية، ومشاركة المواطنين في تصور وتفعيل تلك السياسات. ومن المناسب، بالموازاة مع ذلك، إيلاء اهتمام خاص للسياسات الرامية إلى التحسين المستدام لأداء اقتصادنا الوطني، وخصوصا عبر الرفع من تنافسيته وتحسين مناخ الأعمال، من أجل مواجهة تحديات التشغيل والارتقاء بمستوى العيش. كما أنه من الضروري العمل سريعا على تقويم وضعية المالية العمومية، للتوفر على هامش مالي يتيح التفعيل المستدام للتدابير والمخططات التي يجري وضعها لهذه الغاية.

مولاي،

يعتبر المجلس أن الاستراتيجيات القطاعية قد أتاحت وضع إطار ملائم لتدخلات الدولة وتوفير نوع من المنظورية للمستثمرين. غير أن تفعيل تلك الاستراتيجيات كشف عن نقص في الالتقائية بين خرائط الطريق المعتمدة، ولكن أيضا عن نقص في التقارب مع السياسات الأفقية المتبعة في مجال التربية والتكوين، والنظام الضريبي، وإعداد التراب. ولذلك يتعين على السلطات العمومية العمل على تحسين منظورية الفاعلين، من خلال التوطين السريع والمنسق للأعمال المرسومة في إطار مختلف الاستراتيجيات، والقيام، بطريقة مُمأسسة، بإنجاز عمليات تقييم منتظمة تتيح إدخال التعديلات الضرورية. ومن شأن اللجوء المعمم إلى أدوات للنتبع والتقييم أن يتيح الرفع من نجاعة العمل العمومي، بل إرساء ثقافة المحاسبة كذلك.

ويجب أن تواكب الأعمال التي يجري إطلاقها في إطار مختلف الاستراتيجيات، ممارسةً يقظة استراتيجية وتوفر دراسات سوق دقيقة. كما يجب توجيه جهود اليقظة صوب إنعاش الاستثمارات الخارجية المباشرة IDE، من خلال تتبع استراتيجيات المقاولات متعددة الجنسيات، بهدف تأمين تموقع أفضل لبلادنا على صعيد القيم الدولية.

وبالموازاة مع ذلك فإنه من الضروري العملُ على الرفع من مساهمة المقاولات الصغرى والمتوسطة في إعطاء انطلاقة جديدة للنمو والتشغيل. فإنعاش مقاولات صغرى ومتوسطة أكثر دينامية وتجديدا، قادرة على مواكبة المقاولات الكبرى وتحسين تنافسيتها، يقتضي رفع العوائق التي تقف في طريق نموها. وهذا يعني في المقام الأول محاربة أوجه الهشاشة التي تعانيها هذه المقاولات بسبب ضعف رؤوس الأموال والنقص في الوسائل التقنية والبشرية. أما بشأن قلة لجوء المقاولات إلى آليات الدعم الموجهة لها، فمن المهم دعم جهود التواصل والإعلام، وتبسيط مساطر الولوج إلى تلك الآليات. كما أن تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، في أفق خلق مناصب الشغل، يستحق أن تدعمه رافعة الطلب العمومي. ويوصي المجلس بمأسسة المقاصة الصناعية في كل القطاعات وكل أنواع الصفقات التي تتيح ذلك، وإرساء آليات تشجيع الأفضلية الوطنية.

مولاي،

في ما يخص المناخ الاجتماعي، يعبر المجلس عن ارتياحه للخطوات التي تم تحقيقها على مستوى الحوار بين الفرقاء الاجتماعيين، وعلى الخصوص ما تم إبرامه من إتفاقيات -إطار ينظم الوساطة الاجتماعية في مجال نزاعات الشغل. وقد أتاحت هذه الاتفاقيات للكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب والتنظيمات النقابية التقدم على ثلاثة محاور، هي الحوار الاجتماعي وتشجيع المجال التعاقدية، والمطابقة الاجتماعية لعلاقات وظروف الشغل، وإنعاش الشغل والتنافسية.

ويرى المجلس أن الأمر يتعلق بدينامية ينبغي تشجيعها بهدف دعم الثقة بين الشركاء الاجتماعيين والإرساء المستدام لشروط التعاقدات الاجتماعية الكبرى، الملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي ينبغي استهداف إقرار السلم الاجتماعي عبر تفعيل الحقوق الفردية وتشجيع المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي، بصفتها قاعدة رئيسة للتوفيق بين تنافسية الجهاز الإنتاجي وتطوير الشغل اللائق. ويتعلق الأمر بالعمل في فترات الأزمات، على الخصوص، على إرساء شروط انطلاق جديد للاستثمار، عبر تبني حلول تتيح تأمين استمرارية نشاط المقاولات، وذلك من خلال آليات للحوار على المستوى القطاعي والمحلي.

من جانب آخر، يوصي المجلس بتنظيم مناظرة في موضوع «الحوار الوطني حول التعاقدات الاجتماعية الكبرى»، وذلك بهدف تمكين الحكومة والمنظمات النقابية والكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب من إطار مؤسسي دستوري لبناء أشكال تقارب وطنية حول الإصلاحات الكبرى المرتبطة بأربعة أبعاد رئيسة، تتعلق بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتنافسية المقاولات، والوقاية الاجتماعية، والوقاية من نزاعات الشغل الجماعية وفضها بطريقة سلمية.

مولاي،

إن مفعول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية الاجتماعية على مستوى الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية يظل أدنى مما كان منتظرا، وخصوصا في ما يتعلق بالنساء والشباب، وبوجه أخص المقيمين منهم في وسط

قروي. وتتجلى النتيجة في إعادة إنتاج اجتماعية للفقر، وتفاقم أوجه اللامساواة بسبب الولوج غير المنصف إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وخصوصا منها التربية، وبسبب غياب مقاربة شاملة للعمل العمومي تجاه هاتين الفئتين.

وبناء على ذلك فإن المجلس يرى ضرورة القيام بتغيير ثقافي من أجل إدماج أفضل للشباب والنساء في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والرفع منه بفضل مساهمتهم. وبوجه عام، تدعو التحديات الداخلية، وكذا السياق الإقليمي والدولي، إلى العمل على تحقيق سيادة قيم المواطنة المسؤولة والانفتاح، مع الحرص على فعالية الحقوق وعلى تطبيق القانون.

ويرى المجلس أن مساهمة الشباب المغربي في إعداد الخيارات الكبرى والأعمال التي تحدد توجهات السياسات العمومية، تبقى رهينة بمستوى تأهيل هؤلاء الشباب وتوعيتهم بالانخراط لصالح مستقبل البلاد. والمؤهل الكبير الذي يمثله وجود ساكنة من الشباب في بلادنا لا ينال حقه من الاهتمام، بحكم غياب «مقاربة شبابية» في بلورة السياسات. وترجع هذه الوضعية، على الخصوص، إلى نظام تكويني ونسق للولوج إلى سوق العمل يعوقان معا مساهمة الشباب. وقد دعا الخطاب الملكي السامي بتاريخ 20 غشت 2012 إلى تأهيل المدرسة العمومية، وشدد على ضرورة إصلاح حقيقي للأداء التربوي للتعليم العمومي، مع العمل في الآن ذاته على ضمان تكافؤ الفرص بين المواطنين.

أما في ما يخص إنعاش دور المرأة في المجتمع، فإن المجلس يلاحظ وجود إكراهات ترجع إلى الصور النمطية الثقافية وإلى عدم التطبيق الصارم للقوانين، وخصوصا في مجال مدونة الأسرة، مما يحول دون تحسين ملموس لوضعية المرأة المغربية. وهذا يحد من مفعول الخطوات التي حققتها بلادنا على المستوى المؤسسي، وخصوصا منها مقتضيات الدستور. ومن المهم إطلاق أعمال ترمي إلى محاربة التصورات الثقافية التي يعلبها الميز حيال النساء، لا في وسائل الإعلام والمؤسسات الدراسية فحسب، ولكن أيضا باتجاه الدوائر الاقتصادية والسياسية. أما في ما يخص أوجه اللامساواة في الوسط المهني، فيتعين، علاوة على توسيع الولوج إلى سوق الشغل، مواكبة النساء في مسلسل الولوج إلى الوظائف العليا، بما في ذلك أجهزة الحكامة، عبر اعتماد تدابير تُكافئ الفرص في تطور المسارات المهنية. وإن وضع أنظمة من المحاصصة، في منظور المناصفة، وتفعيل برامج تكوينية خاصة، يمكن أن يكون مفيدا على المدى القريب.

ومن أجل تحقيق خطوات سريعة لفائدة النساء، دعا تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول تشجيع المساواة بين النساء والرجال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، إلى الشروع في إحداث الهيئة العليا للمناصفة ومحاربة كل أنواع الميز، المنصوص عليها في الدستور، لتشجيع الإنصاف وتكافؤ الفرص. كما يشير هذا التقرير إلى أهمية تبني قانون-إطار يعرّف بطريقة واضحة أنواع الميز ضد النساء ويقمع كل مس بحقوقهن.

مولاي،

إن ضمان الشروط الضرورية لإنجاح مختلف الأوراش التي تم إطلاقها، يقتضي القيام بإصلاح أهم آليات تنظيم الاقتصاد وآليات التضامن، وخصوصاً على مستوى المنظومة الجبائية والوقاية الاجتماعية والمقاصة. لقد سجل إصلاح أنظمة التقاعد تأخرًا كبيرًا بسبب ضعف جهاز الحكامة القائم على توافق بين الأطراف المتمثلة في الحكومة والنقابات العمالية والمشغلين. وتدعو الضرورة إلى الإسراع بتحديد توجهات سياسية واضحة حول مختلف العناصر اللازمة لإصلاح نسقي عميق، للتمكن من تجاوز وضعية الانحصار الحالية، التي تفضي إلى الرفع من الكلفة المالية والاجتماعية للتدابير التي يتعين اتخاذها. واعتباراً للنسبة الضعيفة جداً من الساكنة النشيطة المستفيدة من نظام للتقاعد، يستحسن الإسراع بتحديد خيارات يتم اعتمادها لتفعيل نظام يشمل العاملين غير الأجراء على الخصوص.

في ما يتعلق بالتغطية الصحية، من المهم العمل على تدعيم الخطوات التي تم تسجيلها حتى اليوم. ومن ذلك أن الانتظارات التي ولدها الإعلان عن تعميم برنامج المساعدة الطبية RAMED على كل جهات المملكة، لفائدة الساكنة في وضعية عوز وهشاشة، يجب العمل على إرضائها من خلال التوسيع الفعلي لنطاق عمل هذا البرنامج، على أن تؤخذ بعين الاعتبار مداخل التحسين التي تم استخلاصها خلال التجربة الرائدة. ويجب، من جهة أخرى، أن يواكب الارتفاع السريع في وتيرة الانخراط في هذا النظام برنامجاً على المدى المتوسط، يرمي إلى دعم الكفاءات الطبية وتوسيع القدرات الاستيعابية، لاستقبال الساكنة المستفيدة من الخدمات العلاجية.

مولاي،

إن الرفع من الأداء في مجال التنمية الاجتماعية ممكن عبر تحسين التقائية السياسات العمومية التي ترمي إلى أهداف واحدة. كما أنه من المهم، إضافة إلى ذلك، الاستفادة من إمكانات النجاعة المرتبطة بتوطينها، مع إشراك المواطنين في تصور وتفعيل وتقييم الأعمال المرتبطة بذلك. ومن ثم يرى المجلس أنه بالإمكان تحقيق خطوات هامة في مجال نجاعة وحكامه السياسات العمومية، عبر تبني مقاربة مؤنّنة ترايبياً. فالعمليات التشاركية التي يقتضيها هذا الإطار من شأنها أن تسهل مشاركة المواطنين وانخراطهم لفائدة نجاح واستمرارية المشاريع التي يجري إطلاقها.

ومن المهم، بهذا الصدد، تمكين الجهات من حكامه ملائمة ومبسطة وسهلة القراءة. وهو توجه يجب أن يواكبه مسلسل للاتمرکز، يكون من ميزاته تسهيل التقائية تدخلات العمل العمومي في مختلف القطاعات، شريطة ضمان وجود آليات تتيح تحقيق التقائية تلك التدخلات على مستوى السلطة الترابية.

وأخيراً، فإن المجلس يرى أنه من الضروري الإسراع بتطهير الإطار الماكرو-اقتصادي، وذلك باستعادة توازنات المالية العمومية، بما يتيح استرجاع هوامش المناورة الضرورية لإنجاح الأوراش التي يتم إطلاقها. إن

تقويم مالية الدولة شأن يهم الجميع، وهو بذلك يقتضي انخراطا من قبل مجموع الفاعلين الاجتماعيين، من أجل ضمان مستدام لوضعية مالية قادرة على البقاء.

إن هناك وعيا متناميا بالمخاطر التي يمثلها الإبقاء على النظام الحالي لدعم الأسعار بالنسبة إلى المالية العمومية، وكذا بمفعولها المحدود في مجال العدالة الاجتماعية. وبالتالي فإنه من الضروري أن تسارع السلطات العمومية، في آجال قريبة، إلى تفعيل إصلاح المقاصة، قائم على التشاور، من أجل إتاحة تطور المنظومة نحو آليات بديلة، وإعادة توجيه مواردها صوب استثمارات عمومية من شأنها أن تساهم في الرفع من وتيرة النمو، وبرامج ترمي إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية.

من جانب آخر، يمكن توفير الكثير من خلال التشديد على الاستفادة القصوى من الموارد المخصصة للسياسات العمومية وعلى انسجامها العام. ويمكن استغلال الإمكانيات التي يوفرها تقاسم استعمال الموارد داخل الإدارة. وتدرج هذه المقاربة في المسعى المشار إليه آنفا، المتعلق بضرورة تحقيق الالتقائية بين السياسات العمومية.

ويتعلق الأمر في آخر المطاف، بالنسبة إلى بلادنا، بالسعي إلى تمكين أصحاب القرار، على جميع المستويات، من العمل بسرعة وبطريقة ناجعة. فالسياق الدولي، والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المغرب، تدعونا جميعا إلى إعادة النظر في طرق اشتغالنا وفي عاداتنا الجماعية. وإن من شأن هذا التطور الضروري، إذ يوجه صوب الحد من الفوارق ومن أشكال الميز ودعم التماسك الاجتماعي، أن يضمن مشاركة جميع مكونات الساكنة في تنمية بلادنا.

مولاي،

اعتبارا لأهمية الرهان الذي تمثله التنافسية بالنسبة إلى مستقبل البلاد، خصص المجلس الدراسة الموضوعاتية المتضمنة في تقريره السنوي لهذه الإشكالية. وتقوم هذه الدراسة على مفهوم التنافسية المستدامة، عبر التركيز على العلاقات التي تربط بين التنافسية الشاملة والتماسك الاجتماعي والبيئة. فلكي تكون التنافسية مستدامة، ينبغي لها أن تكون منصفة وإدماجية وتشاركية، وأن تضمن تدييرا ناجعا للموارد، وأن تعتمد على القيم الثقافية للتسامح والانفتاح. ويجب أن يقوم تحري التنافسية على تبني منظور على المدى البعيد، وأن يتيح للبلاد الاستفادة من مؤهلاتها وإحراز تقدم في الميادين التي تشكو من أوجه عجز.

إن تشخيص الحال الراهنة الذي تقدمه هذه الدراسة يتيح القول بأن تحسين التنافسية أمر في متناول بلادنا، خصوصا وأن المغرب يتوفر، علاوة على الاستقرار السياسي، على مؤهلات عديدة، منها موقعه الجغرافي، واختياره للجهوية المتقدمة، وثقافته المتسامحة المشجعة على الانفتاح، ووجود هيئات تشاورية وتجارب ناجحة في تشجيع بعض القطاعات.

ويقتضي التحسين المستدام للتنافسية في المقام الأول التجديد والابتكار وتوجيه النموذج التنموي صوب القطاعات الواعدة. وينبغي أن تشجع المنظومة الجبائية الأنشطة الإنتاجية، وأن تصبح عاملاً حاسماً في التنافسية، وذلك من خلال تحسين وضوح المنظومة الجبائية وإقرار مناخ من الثقة بين الإدارة الجبائية ودافعي الضرائب.

يجب الارتقاء بجودة التكوين على جميع المستويات، وأن يهتم التحسين في الآن ذاته التكوين العام والتكوين المهني والتكوين مدى الحياة. ويجب أن يواكب هذا التطور تأهيلاً اجتماعياً، واحترام قانون الشغل، وحواراً اجتماعياً مثمراً، ونجاعة في معالجة نزاعات الشغل. وبالموازاة مع ذلك ينبغي العمل على تحسين حكمة المرافق العمومية من أجل ضمان ثقة المرتفقين، وخاصة ما يتعلق من ذلك بفعالية القواعد وشفافية الإدارة، وهو ما يفترض تحقيق خطوات ملموسة في مجال محاربة الفساد. كما يجب دعم الجهود الرامية إلى تحسين الحكامة على مستوى القطاع الخاص، من خلال إنعاش المسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

ويمكن الارتقاء بجودة المنتجات المغربية بدرجة ملموسة عبر استعمال الآلية المعيارية القائمة، وتحسين مسلسلات التدبير، والإدماج الناجح لمبتكرات تكنولوجية وتنظيمية. ويقتضي تعميم هذه الأخيرة تبني مقاربة تشاركية تتيح الجمع بين ما يقدمه القطاع الخاص والإدارات ومؤسسات البحث والمؤسسات المالية.

كما يتطلب تهيئة مؤهلات بلادنا في مجال التنافسية تشجيع بروز أقطاب تنافسية جهوية، والاستفادة من إمكانات النمو الكبيرة التي توفرها العديد من القطاعات. فبإمكان هذه القطاعات أن تضطلع بدور هام في تنويع النسيج الإنتاجي ودعم تنافسية الاقتصاد. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالقطاع الفلاحي، وإمكانات تطوير الصناعات الغذائية، والأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الأخضر، وتقنيات الإعلام والاتصال الحديثة NTIC.

مولاي،

إذا كانت 2011 سنة تنصيب المجلس وإرساء هيئاته وإطلاق أنشطته، فإن سنة 2012 مثلت أول سنة يمارس المجلس برسمها مهامه ممارسة فعلية كاملة.

وقد تميزت سنة 2012 بعناية مولوية خاصة أحاطت بها جلالتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مدت المجلس بأسباب القوة ومنحت الإشعاع لأعماله، واستهضت همم أعضائه، وحفزتهم على المزيد من العمل والاجتهاد. فالاستقبال الذي خصصتم به جلالتم رئيس المجلس بمناسبة تقديم أول تقرير سنوي، وكذا الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى السابعة الثلاثين للمسيرة الخضراء، الذي دعا المجلس إلى إعداد نموذج تنموي جهوي مندمج لفائدة الأقاليم الجنوبية، مثلت لحظات قوية في إشعاع هذه المؤسسة.

في هذا السياق، شهدت سنة 2012 الانطلاقة الفعلية للعلاقات المؤسسية مع الحكومة ومع غرفتي البرلمان. وقد تلقى المجلس، في هذا الإطار، خلال سنة 2012 إحالتين من قبل الحكومة، تطلب إحداهما رأي المجلس

في مشروع القانون الإطار المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وتعنى الثانية بتعميم وتحقيق المساواة في الولوج إلى الخدمات الصحية الأساسية. أما مجلس النواب فقد طلب، من جهته، من المجلس إمداده بتحليلاته وتوصياته في موضوع المبادرة الوطنية للتنمية المستدامة INDH.

وقد شهدت سنة 2012 نقاشات غنية ومفتوحة بين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وذلك خلال الجمعوع العامة التي تم خلالها، وبإجماع يكاد يكون عامًا، تبني عشرة تقارير وثمانية آراء في إطار الإحالات الذاتية للمجلس.

وعلى صعيد آخر، تم عقد عدد من اجتماعات التنسيق في بداية سنة 2013، مع الفئات الممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بغرض دراسة حصيلة المجلس لسنة 2012 وتحديد مداخل للتطوير. وقد خلس الأعضاء إلى أن الحصيلة إيجابية، غير أنهم رأوا ضرورة دعمها، والحرص، في سنة 2013، على دعم مكتسبات المجلس وضمان استمراريتها.

في ما يخص برنامج عمل المجلس لسنة 2013، سيتضمن، إضافة إلى التقرير السنوي للمجلس والتقرير الخاص بالتنمية الجهوية للأقاليم الجنوبية، متابعة مواضيع الإحالات الذاتية لسنة 2012، وإطلاق مواضيع أخرى برسم سنة 2013. ويمكن تعديل برنامج العمل هذا حسب إحالات الحكومة والبرلمان.

إن مجموع مكونات المجلس عاقدة العزم على مواصلة الجهود من أجل دعم مشروعاته ومصداقيته، والرفع من مساهمته في إعداد نموذج تنموي مغربي مستدام، يجمع بين النجاعة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، طبقا للتوجيهات السامية المستتيرة لجلالتكم.

شكيب بنموسى

في الرباط، 27 يونيو 2013

تمهيد

طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المؤسس للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يلخص هذا التقرير السنوي تقدير المجلس للوضعية الاقتصادية والاجتماعية في 2012، ويقدم حصيلة لأنشطة المجلس خلال السنة المنصرمة.

بعد استعراض أهم أحداث سنة 2012، وخصوصا ما يتعلق بتفعيل الدستور الجديد وتنصيب الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح القضاء، يقوم المجلس بتحليل لأهم التطورات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو تحليل يستند إلى عدد من المؤشرات المستقاة من مصادر وطنية ودولية، وعلى أساس استغلال نتائج «بارومتر» المجلس، الذي يقدم تقييماً للوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد الانتظارات المستعجلة للسكان والفاعلين الاجتماعيين. وعلى هذا الأساس يقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي توصيات ويثير الانتباه إلى بعض عناصر اليقظة، بهدف الرفع من نجاعة العمل العمومي.

واعتبارا لأهمية مسألة التنافسية لمعالجة مواطن الهشاشة في الاقتصاد، يتضمن تقرير هذه السنة دراسة موضوعاتية حول «التنافسية المستدامة»، ويشدد على العلاقات القائمة بين التنافسية الشاملة والتماسك الاجتماعي والبيئة.

ويقدم التقرير في القسم المخصص لأنشطة المجلس، حصيلة لما تم إنجازه من عمل بتم السنة المنصرمة، والخطوط العريضة لخطة العمل المرسومة لسنة 2013. ويجمع أعضاء المجلس على العناية المولوية السامية التي حظي بها المجلس خلال سنة 2012، والتي رسخت أدوار المجلس بصفته فضاء للتعبير، وقوة اقتراحية للمجتمع المدني المنظم. كما أن الفئات المكونة للمجلس قد حددت كذلك، في إطار ممارستها للتقييم الذاتي، مداخل للتحسين تتيح دعم المكتسبات وإدامتها.

تميزت سنة 2012 على المستوى السياسي بتنصيب حكومة منبثقة عن انتخابات نونبر 2011، مزودة بسلطات موسعة، طبقا لمقتضيات الدستور الذي تم تبنيه عن طريق الاستفتاء في يوليوز من السنة ذاتها. وبفضل الدينامية التي جاء بها أسمى قانون، استطاع المغرب الحفاظ على استقراره السياسي في سياق إقليمي يطبعه استمرار انعدام الاستقرار السياسي. وقد مثلت سنة 2012، في هذا السياق، سنة التأكيد على إشعاع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وإرساء علاقاته المؤسسية بالحكومة والبرلمان.

إن مجموع مكونات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إذ تقويها وتشد من عضدها العناية المولوية السامية التي أسبغها صاحب الجلالة ملك البلاد على المجلس، عاقدة العزم على مواصلة الجهود من أجل دعم مشروعاته ومصادقاته، والرفع من مساهمته في إعداد نموذج تنموي مغربي مستدام، يجمع بين النجاعة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي.

القسم الأول

الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

تميزت سنة 2012 على المستوى السياسي بتصيب حكومة منبثقة عن انتخابات نونبر 2011، مزودة بسلطات موسعة، طبقا لمقتضيات الدستور الذي تم تبنيه عن طريق الاستفتاء في يوليوز من السنة ذاتها. وقد جاء القانون الأسمى بمشروع مجتمعي يمثل تحقيقه تحديا للدولة كما لباقي مكونات الأمة. وقد استطاع المغرب، بفضل هذه الخطوة الهامة، تدعيم استقراره الاقتصادي في سياق جهوي لا يزال مضطربا، مع نقص في المنظورية في ما يتعلق بالآفاق السياسية والأمنية في بعض البلدان.

من ثمة تتوَقَّر بلادنا على مؤهل حاسم في هذا المحيط الإقليمي المطبوع بعدم الاستقرار السياسي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدور الهام الذي يضطلع به الفاعلون الاجتماعيون في تأطير الحركات قد أتاح أن تمر موجة تصاعد المطالب الاجتماعية في 2012 في جو سلمي، دون أي مس بأمن الأشخاص والممتلكات. وإضافة إلى ذلك فإن نضج الشروط الداخلية، وخصوصا توفر البلاد على قاعدة دستورية قوية، يمثل فرصة ينبغي أن تعمل السلطات العمومية سريعا على الاستفادة منها، بمشاركة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، من أجل تفعيل المقتضيات الدستورية وإطلاق دينامية إصلاحية جديدة قميئة بتعبئة الساكنة حول المشروع المجتمعي الذي أتى به الدستور.

غير أن التأخر في تفعيل الإصلاحات أفضى إلى نوع من الانتظارية في صفوف الفاعلين الاقتصاديين، مما زاد من حدة التراجع الذي يعانيه النمو بسبب الجفاف وتداعيات الركود في البلدان الأوربية الشريكة. إن معطيات هذه الظرفية، يضاف إليها استمرار أوجه الهشاشة في اقتصادنا، وخصوصا تنافسيته الضعيفة، ينبغي أن تحث السلطات العمومية على تسريع الإصلاحات الضرورية الرامية إلى معالجة هذا الوضع والحد من أوجه العجز الاجتماعي.

تذهب قراءة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأهم تطورات سنة 2012 إلى تأكيد صواب محاور العمل التي تم تحديدها في 2011، لكن مع ملاءمتها مع التحدي الوطني الأكبر، المتمثل في ضرورة الانسجام مع روح الدستور والتوطين السريع لمقتضياته. ويترجم هذا، على وجه الخصوص، بالأولوية التي تحظى بها مواضيع الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، ودعم الحكامة والتوطين الترابي للسياسات العمومية، وكذا إشراك المواطنين في تصور وتفعيل تلك السياسات.

1. السياق والأحداث الهامة: نظرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

كان تاريخ 3 يناير 2012 موعداً لأهم حدث شهدته هذه السنة، بتكوين حكومة جديدة منبثقة عن الانتخابات المبكرة لمجلس النواب، التي جرت يوم 25 نونبر 2011. وقد تم تعيين رئيس الحكومة في شخص الكاتب العام للحزب الفائز في تلك الانتخابات، في انسجام مع روح الدستور. وقد تم تقديم برنامج حكومي، يقوم على أسس تتمثل في العمل المندمج والمقاربة التشاركية، والتلازم بين المسؤولية والمحاسبة.

في ما يتعلق بالمناخ العالمي، تميز هذا المناخ في سنة 2012 بتراجع اقتصادي في دول منطقة الأورو، وارتفاع أسعار المواد الأساسية وعدم استقرار أسعار الصرف.

تراجع النشاط نتيجة لانخفاض الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف. كما ساهم التأخر في المصادقة على قانون المالية في إقرار مناخ من الانتظارية في صفوف الفاعلين، بسبب نقص الوضوح في ما يخص توجهات الميزانية. وقد أثرت هذه التطورات في النمو الوطني والتوازنات الماكرو-اقتصادية والقدرة على خلق فرص الشغل.

وشكل إطلاق جلاله الملك لورش إصلاح العدالة، مع إحداث الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح العدالة، من بين الأحداث الهامة في السنة. ويدل إطلاق هذا الورش على طابع الأولوية الذي يميزه، والإرادة الرامية إلى إنجاحه في إطار من المشاركة والتشاور. ويتعلق الأمر بمنظور شامل ومهيكل، يحيط بقطاع العدالة في شموله، ويفترض به أن يفضي إلى تحسين اشتغال القضاء بمكوناته ومستوياته (من إداري واجتماعي وتجاري واقتصادي ومهني). والمسعى المعتمد في هذا الشأن مسعى يتميز بمقاربة تشاركية، تجمع بين مختلف الحساسيات، يستحسن تعميمها على سياسات عمومية أخرى.

في ما يخصّ التغطية الصحية، سجل هذا المجال دفعة جديدة عبر إطلاق عملية تعميم نظام المساعدة الطبية RAMED، غير أنها تسجل تأخراً في إعطاء نتائج مرضية، كما تدل على ذلك المؤشرات الوطنية والدولية.

2. أهم التطورات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

1.2. التطور الاقتصادي

تميز التطور على المستوى الاقتصادي، في 2012، بتراجع في وتيرة النمو وتفاقم أوجه الاختلال الماكرو-اقتصادية.

1.1.2. نمو في تراجع، ووضعية هشّة للشغل

استقرت نسبة النمو في 2012 عند 2.4 بالمائة، مقابل 5 بالمائة قبل ذلك بسنة. ويعود هذا التطور إلى انخفاض القيمة المضافة الفلاحية بما قدره 8.7 بالمائة، عوض الارتفاع بنسبة 5.1 بالمائة كما كان الحال عليه في 2011، وإلى انخفاض وتيرة تقدم الأنشطة غير الفلاحية من 5.3 بالمائة إلى 4.8 بالمائة. وقد شهدت الأنشطة الثانوية على الخصوص انخفاضا في الوتيرة نزل بها من 4 بالمائة إلى 3.2 بالمائة، في علاقة مع انكماش الأنشطة المنجمية والصناعة التحويلية. أما انخفاض القيمة المضافة الفلاحية، فيرجع بالأساس إلى تراجع محاصيل الحبوب بما يقارب 40 بالمائة، بسبب الجفاف الذي شهده الموسم الفلاحي. ولا شك أن تراجع الدخل الفلاحي من شأنه أن يفاقم من ظاهرة الهجرة القروية صوب المدن، مع ما لذلك من تداعيات على المستوى الاجتماعي. ومن الضروري أن تدعم السلطات العمومية البرامج التي يتم إطلاقها لفائدة الساكنة القروية.

وقد كان من شأن انخفاض وتيرة النمو أن يبلغ معدلات أكبر لولا مساهمة الاستهلاك. فرغم انخفاض مداخل الأسر القروية وتردي سوق الشغل، إلا أن الاستهلاك زاد بنسبة 3.6 بالمائة، غير متأثر كثيرا بارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك، الذي انتقل من 0.9 بالمائة إلى 1.3 بالمائة، بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار المحروقات.

في سياق تراجع وتيرة النمو، استقرت نسبة البطالة عند 9 بالمائة في 2012، عوض 8.9 بالمائة، المسجلة في 2011. وترتفع تلك النسبة في صفوف الفئة العمرية 15-24 سنة إلى 18.6 بالمائة في عموم البلاد، و33.5 بالمائة في المدن، فيما تبلغ تلك النسبة 16.4 بالمائة في صفوف الشباب حاملي الشهادات على المستوى الوطني، و18.2 بالمائة في الوسط الحضري. وهذا يؤكد أن الأمر، كما جرت ملاحظة ذلك، يتعلق بظاهرة مدينية بالأساس، تضرب الشباب على وجه الخصوص. أما حسب الجنس فقد انتقلت النسبة من 8.4 إلى 8.7 بالمائة في صفوف الرجال، وتراجعت من 10.2 إلى 9.9 بالمائة في صفوف النساء. وعلاوة على ذلك فإن الاستخدام غير التام لليد العاملة يهم 966.000 شخص، أي ما نسبته 9.2 بالمائة من الساكنة النشيطة.

لم يتجاوز عدد مناصب الشغل المؤدى عنه المحدثه في 2012 ما قدره 127.000 منصب شغل، تعود في غالبيتها إلى أنشطة الخدمات الشخصية وأنشطة تجارة التجزئة، ويقدر أدنى أنشطة الفلاحة والصيد البحري. وفي المقابل سجل قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الصناعة فقدان ما يناهز 40.000 منصب شغل.

وقد أفضى تدهور الظروف وتردي وضعية الشغل إلى انخفاض قدره 6 نقط في مؤشر ثقة الأسر، حسب دراسة الفصل الرابع من السنة التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط. وهو تطور تؤكد

انطباعات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين- كما أبرزتها نتائج «بارومتر» المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - في تقديرهم للوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وكذا نتائج الدراسة النوعية مع المواطنين، التي يأتي تحليلها أدناه.

2.1.2. مناخ الأعمال: قيادة يجب دعمها

لئن كان ترتيب المغرب في مختلف التصنيفات الدولية في هذا المجال قد شهد تراجعا خفيفا، فلا جدال في حقيقة أن تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة قد سجل ارتفاعا، وذلك رغم الظرفية الدولية غير الملائمة. وهذا يدل على ثقة الفاعلين الأجانب في إمكانات تطوير أنشطتهم في البلاد. غير أنه يبقى من الضروري العمل على تقوية مناخ الأعمال وعلى جعل أعمال السلطات العمومية تتجه صوب تحسين منظورية الفاعلين الوطنيين والدوليين.

والحق انه في 2012 ساهم التأخر في المصادقة على قانون المالية في خلق مناخ من الانتظارية في صفوف الفاعلين، بسبب غياب الوضوح في ما يخص توجهات الميزانية. ويتجلى هذا التطور على الخصوص من خلال تراجع قروض التجهيز، التي سجل الجاري منها انخفاضا قدره 2 بالمائة، مما يشير، في ما يبدو، إلى تراجع في وتيرة استثمارات المقاولات. ونجد بالمقابل أن قروض الخزينة قد سجلت ارتفاعا بنسبة قدرها 7.8 بالمائة، مؤكدة وجود ضغوط تعانيتها الوضعية المالية للمقاولات. وقد بين البحث الذي قام به بنك المغرب أن نسبة 54 بالمائة من رؤساء المقاولات ترى بالفعل أن هذه الوضعية أدنى من العادية. كما أن التواصل الذي واكب القرار المتعلق بعمليات حجز على الحسابات ساهم بدوره في هيمنة مناخ الانتظارية، الذي أثر بدوره في أداء المقاولات، المعرضة بالإضافة إلى ذلك لتداعيات طول آجال الأداء.

فقد تراكمت الديون على الزبائن، حيث أصبحت تبلغ 180 يوم عمل من رقم المعاملات، أي ما يمثل نسبة كبيرة من الحصيلة الإجمالية. وتلحق هذه الوضعية ضررا بصلاصة المقاولات وقدرتها على الصمود، وخصوصا منها المقاولات الصغرى والمتوسطة، المنهكة أصلا بسبب تأخر بعض المقاولات العمومية في أدائها مستحقاتها.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون رقم 32-10، المتعلق بآجال الأداء، والذي تم نشر المرسوم التطبيقي الخاص به في يونيو 2012، يمثل تقدما نحو معالجة هذه الإشكالية. وقد نص هذا القانون على تحديد أجل لأداء المستحقات أقصاه ستون يوما متى كان أجل الأداء غير متفق عليه اتفاقا صريحا بين الأطراف المعنية، وتسعون يوما بدءا من تاريخ تلقي السلع أو تنفيذ الخدمة المطلوبة إذا كان الأجل متفقا عليه، كما نص القانون على نظام للعقوبات الناجمة عن التأخر، من أجل تعويض المصاريف البنكية التي يتحملها المزودون. غير أن فعالية هذا الإجراء تبقى رهينة بظروف تفعيله.

في ما يتعلق بتقدير مناخ الأعمال من قبل المؤسسات الدولية، سجل المغرب، وبعد سنة من التقدم الملحوظ، تأخرا هذه السنة في تصنيف *Doing Business*، حيث تراجع من الرتبة 93 إلى الرتبة 97 من أصل 185 بلدا، وهو تراجع يعود إلى تراجع البلاد من الرتبة 146 إلى الرتبة 163 على مستوى الجانب المتعلق بمسألة «نقل الملكية»، وذلك على إثر ارتفاع رسوم التسجيل. أما على مستوى «أداء الضرائب»، فقد تراجع المغرب بثلاث مراتب، ليحتل الرتبة 110، بكلفة آجال الأداء تقدر بنحو 238 ساعة عمل. وأما في ما يتعلق بالولوج إلى التمويل، فقد صارت بلادنا تحتل الرتبة 104، متراجعة بسبع مراتب. وأخيرا، في ما يخص مؤشر «حماية المستثمرين»، تراجع المغرب بمرتبتين ليحتل الرتبة 100، وذلك في غياب قياسات جديدة. وهذا يبرز ضرورة تفعيل اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال CNEA. وتبدو السلطات واعية بأهمية هذه المسألة، كما يتضح ذلك من خلال التصريحات التي تم الإدلاء بها خلال اجتماعات هذه اللجنة. وهناك تدابير يجري الإعداد لها من أجل العمل على الجوانب المختلفة التي يسجل المغرب فيها تأخرا. غير أن صرامة آلية القيادة تظل شرطا لنجاعة تفعيل خطة العمل.

3.1.2. تنافسية متردية، وتفاقم في اختلال الميزان الخارجي

ارتفع العجز التجاري في متم سنة 2012 إلى ما قدره 201.5 مليار درهم، بما يمثل زيادة في العجز قدرها 10.2 بالمائة قياسا إلى سنة 2011. وقد جاء هذا التطور السلبي نتيجة لزيادة في الواردات قدرها 7.9 بالمائة، بما يساوي 28.4 مليار درهم، كانت أسرع من زيادة الصادرات، التي سجلت ارتفاعا قدره 5.5 بالمائة، بما يساوي 9.7 مليار درهم. وبذلك انحسرت نسبة التغطية لتبلغ 47.8 بالمائة، عوض 48.9 بالمائة في السنة السابقة. ويوجد هذا الارتفاع في الواردات تفسيره في ارتفاع قدره 17.9 بالمائة في مشتريات المنتجات البترولية وزيوت المحركات، وكذا في ارتفاع قدره 4.3 بالمائة في مشتريات السلع غير الطاقية.

وقد سجلت مداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج انخفاضا قدره 1.7 بالمائة و3.8 بالمائة على التوالي. في ظل هذه الشروط، بلغ العجز الجاري في ميزان الأداءات في متم سنة 2012 ما نسبته 9.4 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، مقابل 7.9 بالمائة قبل ذلك بسنة. فقد سجلت مداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج انخفاضا قدره 1.5 بالمائة و3.9 بالمائة على التوالي. وقد أفضت هذه الظروف إلى انخفاض حاد في احتياطات العملة الأجنبية، التي لم تعد تكفي في آخر دجنبر سوى لأربعة أشهر من الاستيراد عوض خمسة في متم 2011.

أمام تراجع الأرصدة الخارجية، ومن أجل الاستعداد لأي صدمة خارجية كبيرة ممكنة، حصل المغرب في غشت على تسهيل من قبل صندوق النقد الدولي، تمثل في خط ائتماني للسيولة بما قدره 6.2 مليار دولار. وإن منح هذا التسهيل للمغرب من قبل الصندوق لهو في حد ذاته دليل على الثقة في آفاق الاقتصاد المغربي والسياسات المتبعة. ويتيح هذا الخط الائتماني - الذي لن تلجأ إليه الحكومة إلا في حال وقوع ترد كبير على إثر صدمة خارجية - ولوجا سريعا إلى موارد من العملة الأجنبية. كما أنه

قد أتاح دعم ثقة المستثمرين، كما تمت ملاحظة ذلك عند طرح قروض الاكتتاب في دجنبر 2012 بمبلغ 1.5 مليار دولار، الذي استفاد من قسط مخاطرة معتدل قدره 275 نقطة أساسية فقط على القسم المطروح على مدى عشر سنوات، والذي تعلق بمليار دولار.

ويعود سبب الهشاشة الخارجية للبلاد بالأساس إلى ضعف تنويع الصادرات وإلى عدم كفاية تطوير المنتجات، مما يفضي إلى ضعف في التنافسية. واقتناعا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالرهانات الهامة المرتبطة بمسألة التنافسية، وخصوصا في مجال الرفع من وتيرة التنمية ومن مستوى التنمية الاجتماعية، خصص المجلس الدراسة الموضوعاتية في هذا التقرير السنوي لإشكالية التنافسية.

4.1.2. مخاطر تقهقر الموازنة

رغم الرفع من أسعار المحروقات، الذي أتاح اقتصاد 5.7 مليار درهم، فإن نفقات المقاصة ارتفعت بأكثر من 12 بالمائة، لتبلغ ما يناهز 55 مليار درهم. كما أن الأعباء المتعلقة بالمستخدمين ارتفعت بما نسبته 2.8 بالمائة، لتستقر عند 96 مليار درهم. وقد انتقل عجز الميزانية في ظل هذه الظروف من 6.1 بالمائة إلى 7.1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. وهي مستويات مرتفعة يزداد تحملها صعوبة على مر الزمن، مما يجعل من المتعين اعتبارها بمثابة عنصر يقظة، من أجل اتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير هامش للمناورة يتيح تفعيل سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تدفع تغطية العجز إلى اللجوء المنتظم إلى الاقتراض، مفضية بطريقة آلية إلى ارتفاع في جاري دين الخزينة، الذي أصبح في متم فبراير 2012 يمثل نسبة 57.8 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، عوض 47 بالمائة في 2009. ولئن كانت سنة 2012 قد شهدت إصدارا بالدولار في شروط مناسبة على وجه العموم، إلا أن مثل هذه الإصدارات من شأنها أن تتأثر في المستقبل بتردي وضعية مالية الدولة، وربما أفضت إلى تدني تقييم المغرب في مجال الدين، وهو التقييم الذي نزلت مرتبة آفاقه من التصنيف بصفته مستقرا إلى التصنيف السلبي. غير أن اللجوء إلى الاستدانة الخارجية - الذي يمثل جاريه الحالي ما نسبته 13.6 بالمائة من الناتج الداخلي الخام - قد يتكرر، باعتبار الحدود التي تم تجاوزها في مجال الاقتطاع من السوق الداخلية. وفي المجموع فإن عتبة 60 بالمائة من الناتج الداخلي الخام قد يصلها المغرب انطلاقا من سنة 2013، مما يمثل عامل خطر بالنسبة إلى التوازنات المالية الوطنية.

تدعو هذه التطورات إلى التحرك من أجل تفادي وقوع حالة من التصاعد الحلزوني للديون. فأمام ميزانيات متتالية تتجاوز فيها النفقات المداخيل بمقدار يزيد كل مرة عن سابقتها، يصبح من الضروري توعية المواطنين والفاعلين الاجتماعيين والسياسيين بمخاطر الاستدانة المفرطة الناتجة عن ميزانيات متتالية تتجاوز فيها النفقات المداخيل بفارق يزداد اتساعا مع الزمن. ومن الضروري الوعي، على وجه الخصوص، بأن تسديد الديون ودفع الفوائد سيتطلب القيام بتخفيض بعض النفقات و/أو الرفع من الضرائب، مما من شأنه أن يفضي إلى انعكاسات على النمو.

5.1.2. التقديرات في ما يخص الوضعية الاقتصادية

يتضح من تقديرات المواطنين للوضعية الاقتصادية، كما تتبين من خلال «بارومتر» المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن أغلبية نسبية من المواطنين والفاعلين الاجتماعيين يرون أن الوضعية الاقتصادية قد شهدت تردياً خلال الأشهر الاثني عشر المنصرمة.

في ما يتعلق بالوضعية الاقتصادية الحالية، فإن الفاعلين الذين لهم انطباع إيجابي عنها أقل من أولئك الذين يرون أنها غير جيدة. وهذا يصح على مجموع الفئات المستهدفة. فما نسبته 38 بالمائة من مسيري المقاولات والمواطنين يرون أن الوضعية الاقتصادية سيئة، في حين عبر ما نسبته 10 بالمائة من مسيري المقاولات و14 بالمائة من المواطنين فقط عن ارتياحهم لها. والمقاولات التي ترى أن الوضعية جيدة هي في غالبها من المقاولات المهيكلة المتوسطة، وتلك التي تشتغل في مجال أنشطة الخدمات. أما المواطنون الذين يرون أن الوضعية الاقتصادية جيدة فهم أكثر عدداً بين الطبقات ذات الدخل المرتفع وبين ذوي المستوى الدراسي الجامعي.

ويُبين تحليل انطباعات المواطنين توجهها واضحاً صوب تقدير سلبي في ما يخص إحداث مناصب الشغل وكلفة العيش. وهذا ما يتجلى لديهم على التوالي على شكل بطالة تمس غير حاملي الشهادات كما تمس حاملها، وارتفاع في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية الجارية، في حين بقيت المداخل على حالها إن لم تسجل تدنياً وتراجعا.

في ما يخص تقدير مسيري المقاولات للوضعية الحالية لمقاولتهم، يرى ما يناهز 43 بالمائة من هؤلاء المسيرين أنها ليست بالجيدة ولا بالسيئة، في حين يرى 30 بالمائة منهم أنها جيدة، مقابل 25 بالمائة يرون أنها سيئة. أما في ما يخص أهم الانشغالات، كما صنفها مسيرو المقاولات، فتتعلق على وجه الخصوص بالنظام الجبائي والولوج إلى التمويل، وكذا جودة خدمات الإدارة العمومية والتنمية المستدامة في جوانبها المتعلقة بحماية الموارد واستعمالها. وهذا يحض على إرساء تدابير ترمي إلى تحسين العلاقات بين الفاعلين والإدارة ودعم الثقة وتحسين وضوح الرؤية للفاعلين الاقتصاديين.

يتجه قسم غالب من المواطنين والفاعلين الاجتماعيين إلى الاعتقاد بأن الوضعية الاقتصادية ستكون أفضل بعد سنة، في حين ترى نسبة لا يستهان بها من المستجوبين، من كل الفئات المستهدفة، أنها ستبقى على حالها. وهذا التفاؤل أقل حضوراً نسبياً لدى مسيري المقاولات، في حين لا وجود له لدى النقابات، التي ترى غالبيتها أن الوضعية الاقتصادية ستزداد سوءاً.

ويبين التقييم المفصل للانطباعات حول تطور الوضعية الاقتصادية في المستقبل أن تحسن النشاط الاقتصادي بوجه عام هو الجانب الذي أبدت الفئات المستهدفة تفاؤلاً تجاهه، قياساً إلى كلفة العيش وإحداث مناصب الشغل ومحاربة البطالة.

2.2. التطور على المستوى الاجتماعي

اتسمت سنة 2012، على المستوى الاجتماعي، بإطلاق ورش هام، يتعلق بتعميم نظام المساعدة الطبية لفائدة الساكنة في وضعية عوز وهشاشة.

1.2.2. خطوات تم تحقيقها في مجال التغطية الصحية

يستهدف نظام المساعدة الطبية RAMED ساكنة يبلغ تعدادها 8.5 مليون شخص يعيشون وضعية فقر وهشاشة. وقد استطاع ما مجموعه 5.1 مليون شخص من هذه الساكنة المستهدفة الاستفادة من هذا النظام في متم دجنبر 2012. وهناك من بين هؤلاء ما مجموعه 2.4 مليون (أي 878.700 أسرة) ممن يتوفرون على بطاقة نظام المساعدة الطبية، في حين تم تسليم وصل بوضع ملف لما مجموعه مليون أسرة (أي 2.7 مليون شخص)، وهو ما يتيح لهم الاستفادة من الولوج إلى العلاج مجانا في حال الاستعجال. غير أن الانطباعات على المستوى المحلي تبين، في ما يبدو، درجات متفاوتة من الرضا عن تفعيل هذه الآلية.

أما نظام التأمين الصحي الإجباري، فيهم من جهته 72 بالمائة من الساكنة. والفئات المستفيدة من التغطية حاليا هي فئات الأجراء وأصحاب المعاشات في القطاعين العمومي والخاص وذوي الحقوق، بما نسبته 34 بالمائة من الساكنة. أما المستقلون، من التجار والحرفيين ومساعدتي الحرفيين والمهنة الحرة وكل نشيط من غير الأجراء، بما يمثل 38 بالمائة من الساكنة، فمازالوا لا يتمتعون بالتغطية.

وينبغي أن يخضع نظام التأمين الصحي الإجباري للمستقلين للتدابير العامة نفسها المطبقة على الأجراء. على أنه يجب تحديد بعض التدابير الخاصة المتعلقة بالمؤسسة المكلفة بالتدبير وأنماط الانخراط وطرق إسناد الأرقام التعريفية، وآليات تقاسم الأعباء المالية للمخاطر، وذلك بموجب قانون خاص، طبقا لمقتضيات القانون رقم 00-65، المتعلق بسن التغطية الصحية الأساسية.

2.2.2. صندوق لدعم التماسك الاجتماعي

نص قانون المالية لسنة 2012 على إحداث صندوق لدعم التماسك الاجتماعي، بغلاف مالي قدره 1.5 مليار درهم، موجه بالأساس إلى تمويل المساعدة على تدرس الأطفال ونظام المساعدة الصحية. ويتم تمويل الصندوق من الاقتطاعات من أرباح الشركات، وانطلاقا من 2013، بإخضاع المداخيل العالية للأشخاص الماديين للضريبة. وقد كان المسعى المتبع، في ذلك، موضوعا لنقاش حول غياب مسعى تشاوري، وخصوصا مع الفاعلين الخواص.

كان بإمكان مجهود التضامن الوطني المتوخى من وراء إحداث هذا الصندوق أن يكون أجدى وأنجع لو تم توسيع فئات الدخول المعنية، وإخضاعها لنسبة ضريبية مخفضة ترمز إلى انخراط الساكنة في غايتها في المجهود الرامي إلى دعم التماسك الاجتماعي.

3.2.2. خطوات تحققت في مجال الحوار بين الشركاء الاجتماعيين

إذا كان الحوار الاجتماعي الثلاثي (بين المشغلين والنقابات والحكومة) قد شهد فترة توقف في 2012، فإن هناك خطوات قد تم تحقيقها خلال السنة نفسها على مستوى الحوار بين الشركاء الاجتماعيين، تهم على الخصوص وضع اتفاق-إطار بين المشغلين وبعض النقابات، ينظم الوساطة الاجتماعية في حال حدوث نزاعات شغل. ويرمي هذا الإطار التعاقدية إلى وضع مسلسل للوقاية من النزاعات المهنية وحلها في الوسط المهني، مما يتيح إرساء مناخ من الثقة وضمان استمرارية المقابلة مع الحفاظ على حقوق الأجراء.

ومن المزمع إحداث لجنة للوساطة الاجتماعية تتمثل مهمتها في معالجة وفض النزاعات الاجتماعية تفاديا لكل انزلاق إلى وضعيات غير محمودة. كما أتاح ذلك الاتفاق للكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب وللمنظمات النقابية تحقيق خطوات على ثلاثة محاور، هي الحوار الاجتماعي، وتشجيع المجال التوافقي، والتلاؤم الاجتماعي لعلاقات وظروف الشغل، وإنعاش الشغل والتنافسية.

ويتعلق الأمر هنا بدينامية ينبغي تشجيعها من أجل دعم الثقة بين الشركاء الاجتماعيين وتوفير شروط مستدامة للعقود الاجتماعية الكبرى التي تحفز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالعلاقات بين الشركاء الاجتماعيين ينبغي لها في المستقبل أن تتدرج في إطار نموذج اجتماعي يقوم على بلورة تعاقدات اجتماعية كبرى بين كل مكونات المجتمع المغربي، كما دعا إلى ذلك صاحب الجلالة ملك البلاد في الخطاب السامي الذي ألقاه جلالتة بمناسبة تصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الإطار، يقترح المجلس تنظيم ملتقى في موضوع «الحوار الوطني حول التعاقدات الاجتماعية الكبرى»، بغاية العمل على تمكين الحكومة والمنظمات النقابية والكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب من إطار مؤسسي دستوري لبناء شروط تقارب وطني حول الإصلاحات الكبرى المرتبطة بأبعاد رئيسية، هي؛ الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، وتنافسية المقاولات، والحماية الاجتماعية، والوقاية من نزاعات الشغل الجماعية وفضها سلميا.

4.2.2. أهداف الألفية للتنمية OMD، ومؤشر التنمية البشرية IDH والأبعاد المتعلقة بموضوعي

التربية والصحة

يبين تقييم درجة إنجاز أهداف الألفية للتنمية OMD أن المغرب سجل نتائج مرضية في هذا المجال. فقد حققت البلاد الهدف المتمثل في الحد من الفقر، وذلك على مستوى ولوج الساكنة إلى الماء والكهرباء والسكن، على سبيل المثال. أما في ما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بالتربية والصحة والتنمية المستدامة، فهي اليوم في تقدم، لكن المغرب قد لا يتمكن من تحقيق مجموع الأهداف المرتبطة بهذه المجالات. فتحقيق مجمل أهداف الألفية للتنمية، الذي يمثل قاعدة لتثمين الرأسمال البشري والرفع من مساهمته في خلق الثروة، يفترض تفعيل استراتيجيات ملائمة في المجالات الاجتماعية المعنية.

ففي ما يخص مجال التربية، لن يتاح بلوغ الأهداف 5 و6 و7. فأما بالنسبة إلى الهدف رقم 5، «تعميم
تمدرس الأطفال من الجنسين في التعليم الأولي»، فإن نسبة التمدرس النوعي للأطفال والطفلات بين
4 و5 سنوات لم تتجاوز 60.3 بالمائة خلال السنة الدراسية 2012-2013، تتوزع إلى 80.2 بالمائة
في الوسط الحضري و56.7 بالمائة في الوسط القروي. ومن ثمة فإن الهدف المتمثل في تعميم
التمدرس الأولي لن يتم بلوغه. وأما في ما يخص الهدف رقم 6، «تمكين كل الأطفال، ذكورا وإناثا، من
الوسائل اللازمة لاستكمال سلك كامل من الدراسة الابتدائية»، فإن النسبة الصافية للتمدرس، التي
استقرت عند 91 بالمائة في 2012، بقيت على حالها منذ سنوات عديدة. أضف إلى ذلك أن مؤشر
المناصفة (فتيان-فتيات) سجل ما يناهز 91 بالمائة في الابتدائي، و79 بالمائة في الثانوي الإعدادي،
و92 بالمائة في الثانوي التأهيلي، برسم السنة الدراسية 2012-2013. وأما في ما يخص الهدف
رقم 7، «القضاء على الأمية في صفوف الذكور والإناث من عشر سنوات فما فوق»، فإنه من المتعذر
بلوغه. فنسبة محو الأمية لم تتجاوز 70.3 بالمائة في 2010، ولن يكون بالتالي من السهل رفعها إلى
80 بالمائة في أفق 2015.

وكما هو الأمر بالنسبة إلى أهداف الألفية للتنمية، تمثل «التربية» أهم عامل يشرح وضعية المغرب في
ما يتعلق بالتنمية البشرية، التي تقاس بالمؤشر المعروف باسم مؤشر التنمية البشرية IDH، المحدد
من قبل برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD.

فإذا كان مؤشر التربية قد سجل وتيرة نمو كبيرة ما بين 1980 و2006، فإن الملاحظ أن مستوى
هذا المؤشر بدأ، منذ 2006 يميل إلى الاستقرار عند 0.44، في حين أن معدله لدى البلدان ذات
التنمية البشرية المتوسطة انتقل من 0.48 إلى 0.56. وفي علاقة بهذا التطور، سجل المغرب تأخرا
في الترتيب، منتقلا من الرتبة 124 في 1980 إلى الرتبة 131 في 2005، ليصل إلى الرتبة 146 في
2012. وتجد هذه الوضعية تفسيرها على الخصوص في التحسن الضعيف لمعدل مدة التمدرس ومدة
التمدرس المفترضة، إذ انتقل معدل مدة التمدرس من 1.2 سنة في 1980 إلى 4.4 سنوات فقط في
2012، مقابل 3.1 و6.3 سنوات على التوالي لدى البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة. وأما مدة
الدراسة المفترضة عند الدخول فبقي معدلهما على حاله، مستقرا عند عشر سنوات، في حين انتقل هذا
المعدل، لدى البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، من 7.8 إلى 11.4 سنوات ما بين 1980 و2012.
وبغض النظر عن المؤشرات فإن البعد التربوي يكتسي أهمية كبرى لما له من آثار على مستوى الحد
من الفوارق ودعم التماسك الاجتماعي، وبالتالي فإنه من الضروري إجراء تقييم للسياسات المتبعة
حتى اليوم، واستخلاص العبر منها من أجل مباشرة إصلاح يبدو اليوم مستعجلا، كما أشار إلى ذلك
الخطاب الملكي السامي بتاريخ 20 غشت 2012. ومن أجل ضمان شروط النجاح، يستحسن أن يتبنى
الإصلاح مقاربة إدماجية، تتيح فتح نقاش وطني موسع يفضي إلى رسم توجهات تستفيد من دعم
مجموع الأطراف المعنية.

وأما في ما يخص مجال الصحة، فإن الأهداف التي قد يتعذر بلوغها تتعلق بالخصوص بالهدف رقم 13، «التخفيض بنسبة الثلثين، ما بين 1990 و2015، من نسبة الوفيات في صفوف الأطفال من أقل من 5 سنوات»، و«التخفيض بنسبة ثلاثة أرباع، ما بين 1990 و2015، من نسب الوفيات في صفوف الأمهات». فإذا كانت نسبة الوفيات في صفوف الأطفال قد انخفضت إلى ما قدره 57 بالألف بين 1987 و1991، ثم إلى 32.2 بالألف ما بين يونيو 2008 ويونيو 2009، ثم 30.2 بالألف في 2010، فسيكون من الصعب النزول بها إلى 19 بالألف في أفق 2015. وقل الشيء نفسه عن وفيات الأمهات (لكل 100.000 مولود حي)، التي وإن انخفضت من 332 ما بين 1985 و1991 إلى 132 ما بين 2004 و2009، ثم إلى 112 في 2010، إلا أنه يبدو من الصعب النزول بها إلى 83 في أفق 2015، وذلك بسبب مستواها المرتفع في الوسط القروي (148 في 2010).

5.2.2. انطباعات المواطنين عن الوضعية الاجتماعية

تبين الانطباعات - كما تتجلى من خلال «بارومتر» المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - أن أغلبية نسبية من المواطنين والفاعلين الاجتماعيين ترى أن الوضعية الاجتماعية لم تشهد تغيرا خلال السنة المنصرمة، في حين رأت نسبتان متقاربتان من المستجوبين أن الوضعية تحسنت أو تدهورت، علما أن المواطنين الذين يرون أن الوضعية الاجتماعية جيدة هم، في ما يبدو، أكثر عددا في الوسط القروي، وخصوصا في أوساط الطبقات ذات الدخل المرتفع والمتوسط. وعلى العكس من ذلك ما صرّح به ممثلو النقابات الذين تم استطلاع رأيهم، والذين يرون أن الوضعية الاجتماعية قد شهدت تدهورا واضحا.

يتبين من التحليل المفصل للآراء والانطباعات حول الوضعية الاجتماعية مقدار الانتظارات لدى مختلف الفاعلين الاجتماعيين في مجال السياسات الرامية إلى محاربة الفقر والإقصاء، وكذا الانتظارات الموجهة صوب تحسين خدمات الصحة والرفع من مردودية التعليم العمومي. فهذه الميادين هي التي ارتبطت أكثر من غيرها بالانطباعات الأكثر سلبية لدى مختلف الفئات المستهدفة، وهي التي أشار إليها المواطنون بصفتها تمثل أهم انشغالاتهم. ويتبين من نتائج الدراسة النوعية التي أجريت مع مواطنين أن الفقر يبدو ظاهرة قروية بالأساس، لكنه ينظر إليه أيضا بصفته مستوطنا كذلك في ضواحي المدن، حيث تتمثل أهم الصعوبات الملاحظة في هذه المناطق في الولوج إلى العلاج، وفي غداء يقوم على الأساسيات بل وغير كاف أحيانا، وسكن مكتظ لا يستجيب للحاجيات الأساسية. وفي مقابل ذلك نجد أن الانطباعات الأكثر إيجابية تعلقت بالنهوض بالمساواة بين النساء والرجال، وأمن الأشخاص والممتلكات، وضمان حقوق الإنسان والحريات العمومية. ومن ثم فإن المكتسبات التي تحققت في هذا المجال تمثل أساسا ينبغي تقويته من خلال المزيد من النجاعة في سياسات التنمية البشرية، وخصوصا منها الموجهة إلى الساكنة القروية والمناطق المعزولة.

في ما يتعلق بالتطور المستقبلي، رأيت نسبة لا يستهان بها من المواطنين والفاعلين الاجتماعيين، من كل الفئات المستهدفة، أن الوضعية الاجتماعية ستبقى على حالها خلال السنة القادمة. وبيّن التقييم المفصل للانطباعات عن التطورات المستقبلية للوضعية الاجتماعية أن غالبية المستهدفين يميلون إلى الاعتقاد بأن الوضعية ستعرف تحسناً أكبر في مجالات أمن الأشخاص والممتلكات، والنهوض بالمساواة بين النساء والرجال، وضمان الحقوق الإنسانية والحريات العمومية، وكذا توفر النقل العمومي وجودته. وعلى عكس ذلك فإن غالبية المستهدفين يبدون أقل تفاؤلاً في ما يخص تحسين العدالة في توزيع الثروات، وجودة الخدمات الصحية، ونوعية التعليم العمومي، وشروط الولوج إلى السكن، ومحاربة الفساد.

6.2.2. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: مداخل للتحسين تم تحديدها

ترمي هذه المبادرة - التي جاءت ترجمة لالتزام سياسي قوي وثمره لمسعى مُجدد - إلى الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي في الجماعات المستهدفة، وإلى إرساء دينامية مستدامة لصالح التنمية البشرية ورفاه الساكنة، على المدى البعيد. وعلى إثر إحالة من مجلس النواب، خصص لها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريراً يرمي إلى الحد من التفاوت بين فلسفة المبادرة وبين تفعيلها. ولم يتعلق الأمر بعملية تقييم تقني، بل بتوصيات صيغت انطلاقاً من حصيلة شاملة وتركيبية للعمليات التي تم إطلاقها والنتائج التي تم التوصل إليها. وترمي هذه التوصيات إلى تحسين تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وذلك في مجال التشاركية والحكامة على الخصوص.

ففي ما يتعلق بإشراك الساكنة، يعتبر التقرير أن التعاقد والشراكة مع فعاليات التنمية المحلية، التي تمثل أسس المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من شأنها أن تؤمن تملكا أمثل ومستدام للمشاريع والتدخلات. لكنه يلاحظ أنه، ورغم الجهود المبذولة، إن مسلسل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمساطر المختلفة المتعلقة به ليست مفهومة بعد، وأن مستوى إعلام مختلف اللجان والفاعلين متفاوت تفاوتاً كبيراً. ويرجع التقرير هذا النقص، في جزء منه، إلى كون تواصل القرب لا يستجيب دائماً بطريقة مُرضية لمتطلبات المشاركة.

كما يشير التقرير إلى أن العجز في مجال التقارب يعتبر في رأي مختلف فعاليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمثابة مشكلة قائمة ومتكررة الحدوث ينبغي العمل على إيجاد حل لها. وهي تمس، على الخصوص، الجانب المتعلق بالتأزر والتعاون في تنفيذ المشاريع. يعزى النقص في مجال التقارب، بالدرجة الأولى، إلى مشاكل التمويل وتوفير المستخدمين والصيانة. أما المشاكل المتعلقة بتفعيل المشاريع فترجع إلى غياب اللامركزية وعجز ممثلي المصالح الخارجية عن اتخاذ التزامات صريحة، إذ تعتبر من شأن المصالح المركزية. وتحض هذه الملاحظة على تعميم المقاربة اللامركزية والمؤطنة ترايبا، على مجموع السياسات العمومية، مع العمل على الرفع من مستوى التقاطع بينها.

إن الموارد المخصصة لمختلف الشبكات الاجتماعية (تيسير، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونظام المساعدة الطبية وغيرها) هامة، ويعتبر التقرير أنه من الضروري إعادة التفكير في مسألة استهداف الساكنة المستفيدة، بهدف جعل المشاريع أكثر انسجاماً ونجاعة، ودعم وزيادة فعالية تدخلات مختلف الفاعلين المعنيين بتلك البرامج.

3.2. التطور على المستوى البيئي

اتسمت سنة 2012 بالحدث المتمثل في إعداد مشروع القانون-الإطار المتعلق بسن الميثاق الاجتماعي للبيئة والتنمية المستدامة، مما فتح الباب أمام إدماج هذه الجوانب في السياسات العمومية. وبالموازاة مع ذلك تم إطلاق عدد من البرامج الكبرى في قطاعات الطاقات المتجددة.

1.3.2. تطور السياسات البيئية

1.1.3.2. دعم الإطار التنظيمي

بعد التنصيص على الحق في التنمية المستدامة وفي بيئة نظيفة في دستور يوليوز 2012، تميز الإطار التشريعي في المجال البيئي في 2012 ببلورة مشروع قانون-إطار متعلق بسن الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، الذي عرضته الحكومة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي أدلى من جهته برأي في الموضوع. ويفصل هذا المشروع توجهات الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، مع إعطائها مرتكزا قانونيا، من خلال تفسير المبادئ والحقوق والواجبات، وتعريف الالتزامات التي ينبغي احترامها من قبل مختلف الأطراف المعنية بهذا المجال، أي الدولة والجماعات المحلية والمقاولات العمومية والخاصة والمجتمع المدني والمواطنين. كما أنه يحدد التوجهات العامة الضرورية لتفعيل جهاز قانوني ناجع لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

ينص مشروع القانون-الإطار هذا على إجبارية إدماج حماية البيئة والتنمية المستدامة في مجموع السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والجهوية والقطاعية. كما أنه يطمح إلى دعم الحماية القانونية للموارد والأنظمة البيئية، عبر التنصيص على أنواع الأعمال والتدابير التي يتعين على السلطات العمومية اتخاذها من أجل محاربة التلوث.

كما أنه ينص على تدابير ذات طبيعة مؤسسية واقتصادية ومالية ترمي إلى إقرار حكامه بيئية تضمن نجاعة وانسجام الأعمال التي يجري القيام بها.

وقد لاحظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الرأي الذي أبداه بشأن هذا الموضوع، أنه من المناسب العمل على تحقيق الانسجام في مجموع الإطار التنظيمي والقانوني، كما أنه من المتعين تقدير وتعيين تمويلات عمومية وخاصة كبيرة لمواكبة تفعيل التدابير الإجرائية المنصوص عليها في مشروع القانون لتأمين الانتقال البيئي. أما على المستوى الاجتماعي، فمن المنتظر أن يساهم مشروع القانون الإطار في ضمان احترام المعايير الاجتماعية ودعم التماسك الاجتماعي والحد من الفوارق.

إن آلية الحكامة البيئية التي يعلن عنها مشروع القانون-الإطار بحاجة إلى مزيد من التوضيح كي تتيح، من جهة، ضمان انسجام المخططات الاستراتيجية الوطنية والمحلية مع التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومن جهة أخرى تحقيق تنسيق أمثل بين مختلف الفاعلين المركزيين والجهويين في مجالات البيئة والتنمية المستدامة.

إضافة إلى ذلك، فإن تفعيل المتطلبات الجديدة التي أتى بها مشروع القانون الإطار سيتيح دعم استعمال التكنولوجيات النظيفة وتطوير النظام الجبائي البيئي بطريقة أنجع وأبعد أثرا. وتمثل هذه التطورات المنتظرة فرصة حقيقية لإقلاع اقتصاد أخضر وتقدم البحث والتطوير في مجال البيئة والتنمية المستدامة.

غير أنه تجدر الإشارة إلى المخاطر التي يمكن أن تتجم عن تفعيل غير متحكم فيه، أو غير مهيا بما يكفي للآلية المنتظرة، وهي مخاطر ترتبط بفرض رسوم مفرطة على الأنشطة الاقتصادية، والتطبيق غير المنظم لمبدأ المشاركة، وعجز المنظومة التعليمية عن تكوين كفاءات متلائمة مع متطلبات مشروع القانون-الإطار، وهي كلها عوامل من شأنها أن تلحق ضررا بتنافسية النسيج الاقتصادي الوطني.

2.1.3.2. خطوات تم تحقيقها في مجال الطاقات المتجددة

سجل تحقيق مشاريع الطاقات المتجددة خطوات هامة في 2012. فقد شهد مشروع تطوير المرحلة الأولى من المركب الشمسي في ورزازات انطلاقة جديدة في 2012، مع توقيع الوكالة المغربية للطاقة الشمسية MASEN، مع المكتب الوطني للكهرباء والماء واتحاد الشركات الفائزة بالصفقات والممولين، على العقود المتعلقة بتمويل وبناء واستغلال هذا المجمع الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 160 ميغاوات.

في ما يخص البرنامج الريحي المدمج، سجل تطوير المواقع الريحية الكبرى خطوة جديدة مع تعيين مقدمي العروض بشأن طلبات العروض الخاصة بعدد من المجمعات الريحية، بطاقة إجمالية قدرها 850 ميغاوات. ويمثل هذا المشروع المرحلة الثانية من المشروع المغربي للطاقة الريحية، حيث كانت المرحلة الأولى قد همت مشروع تازة، بطاقة قدرها 150 ميغاوات. وهو يشمل خمسة مواقع ريحية، ويشمل تقديم وصيانة التجهيزات اللازمة لزيادة قدرها 200 ميغاوات في القدرة الإنتاجية لموقع الكدية البيضاء. ويرمي هذا المشروع، علاوة على إنتاج الطاقة في إطار عقود شراء مع المكتب الوطني للكهرباء والماء، إلى تطوير المسلك الريحي عبر إدماج صناعي محلي، في إطار شراكة بين القطاعين العمومي والخاص.

غير أنه، ورغم الخطوات الهامة التي تم تحقيقها في مجال بناء مجمعات للطاقات المتجددة ذات طاقة إنتاجية عالية، لا يمكن إلا أن نلاحظ أن مشروع تطوير المشاريع الريحية والشمسية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة لم ير النور بعد. ويجد هذا تفسيره في التأخر المسجل في توضيح قواعد الإنتاج والربط

والبيع، بسبب عدم نشر المراسيم التطبيقية الخاصة بالقانون رقم 13-09، المتعلق بتطوير الطاقات المتجددة، وكذا غياب آلية جبائية تحفيزية خاصة، وغياب تمويلات للقطاع الخاص الملائم. وإن من شأن هذه الوضعية أن تعرقل تطوير نسيج صناعي من المقاولات الصغرى والمتوسطة المتخصصة في سلسلة القيم في قطاع الطاقات الريحية والشمسية.

وقد شهدت سنة 2012، بالإضافة إلى ذلك، بداية تحقيق برنامج البحث والتطوير في مجال الطاقات المتجددة، الذي يندرج في إطار الاستراتيجية الطاقية الوطنية. فقد نشر معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة IRESEN مؤخرا لائحة المشاريع الثمانية - بميزانية مجملتها قدرها 30 مليون درهم - التي تم اعتمادها في إطار طلبات العروض Innotherm I و Innotherm II. وتغطي تلك المشاريع مجال البصريات، والطاقة الشمسية الحرارية ذات الحرارة المنخفضة، والطاقة الشمسية الحرارية-الحركية ذات التركيز، وتخزين الطاقة، وإدماج الطاقات المتجددة في الشبكة، والشبكات الذكية Smart grid، وموجات الطاقة، وتطبيقات للطاقة الشمسية الحرارية، وخصوصا التحلية والتبريد.

3.1.3.2. تقدم برامج الفعالية الطاقية

جعلت الإستراتيجية الطاقية الوطنية - التي تمت بلورتها في 2008 - من الفعالية الطاقية أولوية وطنية، باعتبارها رابع الإمكانات الطاقية الموجودة، والوسيلة الأسرع والأدنى كلفة لاقتصاد الطاقة واستعمالها استعمالا أمثل، ولخفض الفاتورة الطاقية، مع هدف يتمثل في تخفيض بنسبة 10 بالمائة في أفق 2012، و15 بالمائة في أفق 2020. ويجري تنفيذ برنامج الفعالية الطاقية بقيادة وكالة الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقية ADEREE.

في قطاع البناء، الذي يمثل 36 بالمائة من استهلاك الطاقة على المستوى الوطني، أطلقت وكالة الطاقات المتجددة منذ 2010 البرنامج المسمى «برنامج النجاعة الطاقية في البناءات» CEEB، الذي يرمي إلى الحد من الطاقة المستهلكة في قطاع البناء، أكبر مستهلك للطاقة بما نسبته 36 بالمائة من الاستهلاك الوطني للطاقة.

ومن أجل ضمان فعالية البرنامج، تم إطلاق 9 مشاريع هي الآن في طور التنفيذ. وبالموازاة مع ذلك قامت وكالة الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقية بإعداد مشروع مرسوم، بتشاور مع المنعشين العقاريين، والفيدراليات الوطنية للبناء، والمهندسين المعماريين، ومكاتب الدراسات، والدولة. ويرمي هذا المشروع إلى إقرار متطلبات تقنية في مجال البناء، من أجل بناء مستدام وناجع طاقيا، سيتم إدماجها في المساطر الإدارية المتعلقة بمنح رخص السكن.

في القطاع الصناعي، قامت الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب من جانبها، في 2011، بإطلاق مشروع «شراكات من أجل إنتاج أكثر نقاء»، مخصصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

لكن، ورغم كل هذه المبادرات، فإن التأخر المسجل في تقدم البرنامج الوطني للفعالية الطاقية من شأنه أن يعوق بلوغ الأهداف الأولية المعلنة في 2008. ويمكن إرجاع أسباب هذا التأخر بالأساس إلى عدم نشر النصوص التطبيقية للقانون رقم 47-09، المتعلق بالفعالية الطاقية، الذي تم تبنيه في نونبر 2011، من أجل فرض إجبارية الافتتاح الطاقية في القطاع الصناعي، والترخيص لمكاتب الدراسات التقنية المتخصصة في الفعالية الطاقية، وإدماج المتطلبات التقنية في تشييد البنايات. يضاف إلى ذلك نقص الأطر والتقنيين المؤهلين في هذا المجال، ونقص التمويلات المخصصة، وغياب نظام جبائي تحفيزي. ومن المناسب إحداث مرصد لقياس وتتبع فعالية الأعمال المنجزة في مجال الفعالية الطاقية.

2.3.2. إشكالية الماء

اتسمت سنة 2012 بنقص في التساقطات المطرية، مما زاد من تفاقم إشكالية ندرة هذا المورد، وطرح سؤال قدرة البلاد على التدبير المهيكل لفترات متكررة من الجفاف. فالحق في الماء الذي يبلغ اليوم 700 متر مكعب لكل ساكن في السنة، مرشح للانخفاض إلى نحو 520 متر مكعب في 2020، مما يصنف المغرب في فئة البلدان التي تعاني إرهابا مائيا. من جهة أخرى، قد يضاف إلى هذه الوضعية خطر ارتفاع وتيرة الظواهر القسوى، وعلى الخصوص ظاهرة الأمطار القوية التي تفضي إلى وقوع فيضانات. وتصدّق هذه الملاحظة على صواب الاستراتيجية المتبعة في مجال الموارد المائية، وخصوصا سياسة السدود. غير أنه ينبغي على السلطات العمومية أن تركز عملها على بلورة نموذج لتدبير الموارد المائية، يقوم على تأمين الوصول الحالي والمستقبلي إلى الموارد، وحماية الأشخاص والممتلكات من أخطار الفيضانات، وكذا النجاعة في استعمال الموارد، عبر وضع خطاطات للعمل المشترك *interopérabilité*، تُشرك جميع المتدخلين في عملية تدبير الموارد المائية، من خلال دينامية متشاور عليها تتيح تجميع الجهود والاستفادة المشتركة القسوى منها. وينبغي لهذه الاستراتيجية أن يدعمها تشجيع للمهن الخضراء في قطاع الماء، لما تتوفر عليه تلك المهن من إمكانات كبيرة لخلق الثروة وإحداث مناصب الشغل.

3.3.2. المقتضيات المترتبة على مؤتمر ريو+20

كان في مؤتمر ريو+20، الذي انعقد في ريودي جانيرو في يونيو 2012، مناسبة لاستعراض حصيلة عشرين سنة من تفعيل التزامات قمة الأرض المنعقدة في 1992. وقد أفضت أشغال المؤتمر إلى التبنّي التوافقي لإعلان عنوانه «المستقبل الذي نريده»، انخرطت بموجبه الدول الممثلة، وهي 188 دولة، في السعي إلى اقتصاد أخضر من شأنه أن «يساهم في القضاء على الفقر وفي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وأن يحسن الإدماج الاجتماعي ورفاه الإنسانية، وأن يخلق فرصا للشغل وللعمل اللائق للجميع، مع الحفاظ على الاشتغال الجيد للأنظمة البيئية.»

ويتضمن النص عددا من الالتزامات الجديدة لصالح التنمية المستدامة، وخصوصا إطلاق مسلسل بين حكومي مفتوح للأطراف المعنية من أجل بلورة أهداف عالمية للتنمية المستدامة، ودعم الحكامة العالمية عبر تعيين برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUF بصفته سلطة عالمية معترفا بها في مجال البيئة، وعبر إقرار منتدى سياسي بين حكومي عالي المستوى للحلول محل لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة CDD، وأخيرا إطلاق مسلسل بين حكومي، بالتعاون مع المؤسسات المالية، من أجل تقييم الحاجات في مجال التموين، ورسم استراتيجية تمويلية للتنمية المستدامة في أفق 2014.

ومن أجل تفعيل توجهات مؤتمر ريو20+، قام قطاع البيئة بإطلاق دراسة حول أثر وإمكانية تفعيل خلاصاته على المستوى الوطني، مما يمثل خطوة هامة نحو تحقيق اقتصاد أخضر في المغرب. وتهدف هذا الدراسة بالأساس إلى تقييم الحاجات في مجال البحث ونقل التكنولوجيات، وتحديد آليات مالية مناسبة، واقتراح مداخل إجرائية لتشجيع الاقتصاد الأخضر على المستويين الوطني والمحلي.

4.3.2. التقديرات حول الوضعية البيئية

تُبين الانطباعات، كما تفصح عنها دراسة «بارومتر» المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أن أغلبية نسبية من المواطنين والفاعلين الاجتماعيين ترى أن الوضعية البيئية لم تتغير خلال السنة المنصرمة، لكن، وبالنسبة إلى الفئات المستهدفة جميعا، فإن الذين يرون أن الوضعية البيئية قد تحسنت هم أكثر بكثير من الذين يرون أنها قد تدهورت، وهؤلاء أنفسهم الذين يرون أن الوضعية البيئية قد شهدت تحسنا هم أكثر عددا بين صفوف الطبقة الميسورة.

في ما يخص الوضعية البيئية الحالية، يميل المواطنون والفاعلون الاجتماعيون إلى الاعتقاد بأنها ليست بالجيدة ولا بالسيئة. وحدها النقابات ترى في غالبيتها أن الوضعية الحالية سيئة، في حين أن المواطنين والفاعلين الاجتماعيين الذين يرون أن الوضعية البيئية الحالية رديئة هم على العموم أكبر عددا من الذين يرون أنها جيدة. وبالمقابل، ترى النقابات في أغليبيتها أن الوضعية الحالية سيئة.

ويبرز التحليل المفصل للنتائج انطباعات إيجابية عن تطور الطاقات المتجددة، وانطباعات سلبية قوية عن محاربة التلوث البيئي الحضري والصناعي، وخصوصا في المدن الكبرى، وعن معالجة وإعادة تدوير النفايات المنزلية والصناعية وتشجيع المنتجات والصناعات غير الملوثة.

ويرى المواطنون والفاعلون الاجتماعيون - باستثناء النقابات - في نسبة واسعة منهم أن الوضعية البيئية ستكون أفضل بعد اثني عشر شهرا.

ويبين التحليل التفصيلي للانطباعات عن التطور المستقبلي للوضعية البيئية أن تطوير الطاقات المتجددة هو الجانب الذي أبدت الفئات المستهدفة جميعها عن أكبر قدر من التفاؤل بشأنه. وعلى العكس من ذلك فإن أغلب المستجوبين كانوا أقل تفاؤلا في ما يخص تحسين معالجة وإعادة تدوير النفايات المنزلية والصناعية وتشجيع المنتجات والصناعات غير الملوثة.

3. أهم التوصيات وعناصر اليقظة

تعزى الصعوبة التي يواجهها تفعيل الإصلاحات المعلن عنها أو التي يجري إطلاقها من قبل السلطات العمومية، على العموم، إلى نقص في التشاور. ولئن كان لا جدال في أن المسعى التشاركي يعد ضروريا لضمان شروط نجاح مختلف الأوراش التي تم فتحها، فإن سياق المنافسة الدولية المحترمة، وتساعد انتظارات الساكنة، يدعو أصحاب القرار إلى العمل بسرعة وفعالية. والمتدخلون على اختلاف مشاربهم مطالبون، في سياق احتدام المنافسة الدولية، بالجنوح إلى الحوار والتشاور، مع العمل على التفعيل السريع للأعمال المرسومة، وجعل المصلحة الوطنية فوق كل المصالح القطاعية قصيرة الأمد.

وبغض النظر عن الضرورات على المدى القريب، فإن تعاقم واتساع مدى أوجه العجز الاجتماعي، والشكوك المرتبطة بالأزمة الاقتصادية العالمية، تقتضي رسم استراتيجية وطنية ترمي إلى تسريع النمو ودعم التماسك الاجتماعي، تستفيد، بفضل طبيعتها الإدماجية، من انخراط مجموع مكونات المجتمع. إن هذه الأخيرة مدعوة، في سياق احتدام المنافسة الدولية، إلى انتهاج سبيل الحوار والتشاور، مع العمل على التفعيل السريع للأعمال المرسومة، وجعل المصلحة الوطنية فوق كل المصالح القطاعية قصيرة الأمد. ويتمثل الرهان الاقتصادي في الرفع من قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الصدمات الخارجية والتأقلم مع تغيرات المحيط الدولي واقتناص الفرص التي توفرها تلك التغيرات. ومن المهم تسريع الأعمال الرامية إلى الرفع من التنافسية العامة للأنشطة الإنتاجية، كما تبين أنه من الضروري العمل على تحسين مناخ الأعمال، مع الحرص على الحفاظ على الاستقرار الماكرو-اقتصادي. ومن الضروري، لسد أوجه العجز الاجتماعي، العمل سريعا - على أساس من تقييم للسياسات المعتمدة في الماضي - على إطلاق أوراش تحسين جودة المنظومة التربوية وآلية التكوين المهني والمنظومة الصحية، من أجل مواكبة تعميم الوقاية الاجتماعية، وإتاحة فعالية البرامج القائمة (التأمين الإجباري على المرض، ونظام المساعدة الطبية RAMED). أما الهدف المتمثل في الرفع من نجاعة السياسات العمومية، فيقتضي بلوغه دعم انسجام تلك السياسات، وخصوصا من خلال توطين ترابي يتيح ضمان التقائية تفعيلها.

1.3. ثلاثة محاور لإعطاء دينامية جديدة للنمو

إن التغيرات العميقة التي يشهدها العالم اليوم تسائلنا وتدعونا إلى إلقاء نظرة نقدية على نموذجنا التنموي. فهناك تحول لمركز الثقل يجري حاليا، يوازيه مسلسل إعادة تشكيل الدائرة الإنتاجية العالمية. والأزمة الاقتصادية التي تضرب أوروبا، الشريك التقليدي للمغرب، تنذر بالاستمرار طويلا، في حين يشهد العالم العربي، من جانبه، تغيرات كبرى تحمل تحديات لبلادنا. وهو سياق يدعو إلى تسريع وتنسيق الجهود الرامية إلى تنويع البنية الإنتاجية والرفع من تنافسية الاقتصاد.

1.1.3. دعم حكامه الاستراتيجية القطاعية والتموقع الدولي

لقد أتاحت الاستراتيجية القطاعية وضع إطار لتفعيل عمل الدولة وتمكين المستثمرين من قدر من المنظورية. غير أن التفعيل كشف عن غياب التقارب بين مختلف خرائط الطريق من جهة، وبينها وبين السياسات الأفقية من جهة أخرى، وبخاصة منها المتبعة في مجال التربية والتكوين والنظام الجبائي وإعداد التراب. ولذلك على السلطات العمومية العمل على تحسين منظورية الفاعلين، عبر التوطين السريع والمنسق للأعمال المرسومة في إطار الاستراتيجية المختلفة، والشروع بطريقة مؤسسية في إجراء عمليات تقييم منتظمة ترشد إلى التعديلات والتقويمات الضرورية. وإن من شأن اللجوء المعمم إلى أدوات التتبع والتقييم أن يتيح الرفع من نجاعة العمل العمومي، ومن إرساء ثقافة المحاسبة.

يجب أن يقوم تفعيل التدخلات المختلفة على معالجة مختلف الإشكاليات عبر التحكيم والتشاور والتقارب، بهدف ضم جهود جميع المتدخلين (من جماعات محلية وجامعات ومؤسسات تكوين). من جهة أخرى، سادت حتى الآن مقاربة عمودية، يتعين أن تُستبدل بها، بطريقة تدريجية، حركية على المستوى الجهوي والمحلي.

إذا كانت الجهود الرامية إلى تنويع بنية الاقتصاد قد واكبتها بالفعل استراتيجية للتجارة الخارجية، فإنه من الضروري العمل على الاستفادة إلى أقصى حد من المؤهلات المتمثلة في الموقع الاستراتيجي للمغرب وعلاقاته المتميزة مع مختلف شركائه الاقتصاديين. ففيما يتعلق بالوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي، يتعين العمل على تسريع تفعيله، من خلال تحديد أهداف ووضع برنامج دقيق للتنفيذ. أما بلدان الخليج، فينبغي الاستفادة من استعدادها لتطوير علاقاتها مع بلادنا، من أجل اجتذاب المزيد من الاستثمارات والرفع من صادراتنا. وبالموازاة مع ذلك، يتعين على بلادنا تدعيم انفتاحها على القارة الأفريقية وبلدان الحوض المتوسطي، مع مواصلة البحث عن موارد أخرى للتنويع على مستوى الاقتصادات الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية. ويجب أن تواكب هذه الجهود ممارسةً لليقظة الاستراتيجية، وأن تتوفر دراسات دقيقة للسوق.

كما يجب أن تتجه جهود اليقظة إلى تشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة، عبر تتبع استراتيجيات المقاولات الدولية وضمان موقع بلادنا على صعيد القيم العالمية. ومن المهم التركيز، في إبراز المزايا للفاعلين الأجانب، على ما يمكنهم تحقيقه من أرباح على مستوى اللوجستيك وكلفة النقل، وفي مجال الإنتاجية، وليس على الكلفة المنخفضة لليد العاملة. ويجب أن يواكب هذا التوجه مسعى يتوخى إيجاد موقع أفضل للمقاولات المغربية.

2.1.3. الرفع من مساهمة المقاولات الصغرى والمتوسطة

ومن الضروري الرفع من مساهمة المقاولات الصغرى والمتوسطة في إقلاع النمو والشغل. فتشجيع مقاولات صغرى ومتوسطة أكثر حيوية وأكثر تجديدا، قادرة على مواكبة المقاولات الكبرى واكتساب تنافسية، يقتضي رفع عدد من العراقيل التي تعوق نموها. ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بالعمل على علاج أوجه الهشاشة التي تعانيها تلك المقاولات، وعلى رأسها نقص رؤوس الأموال وضعف الوسائل التقنية والبشرية. فمفعول الآليات التي جرى وضعها (مثل برنامج «مساندة» وبرنامج «امتياز») لم يظهر بعد في أداء تلك المقاولات. واللجوء الضعيف للمقاولات الصغرى والمتوسطة إلى الآليات الموجهة إليها يجب أن يدفع إلى التساؤل عن مجهود التواصل والإعلام، وحول درجة تعقيد مساطر الولوج إلى آليات الدعم المذكورة. أما في ما يتعلق بصعوبات التمويل التي تواجهها تلك المقاولات، فمن الضروري العمل على إعادة صياغة العلاقة بين البنوك وبين المقاولات الصغيرة والمتوسطة، عبر دعم الشفافية، بهدف إقرار جو من الثقة ملائم للشراكة المستدامة، بما يذهب إلى أبعد من مجرد تقديم الدعم، ويسعى للاستجابة للحاجات في مجال مواكبة تطور المقولة. كما يحسن العمل، بالإضافة على ذلك، على تحسين الولوج إلى التمويل من قبل الأسواق المالية، وإقرار نظام للمقاولات التي تعاني صعوبات، يتيح للمقاولين تجنبّ تداعيات فشل مشاريعهم. ومن المهم، أخيرا، العمل على وضع حد للمنافسة غير الشريفة، التي تمارسها المقاولات غير المهيكلة على وجه الخصوص، وإعادة النظر في المعالجة الجبائية التي تشجع الحفاظ على الحجم الصغير للمقاولات، وتحسين لوجها إلى الصفقات العمومية.

يقع تشجيع المقولة الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص الشغل في صميم التوصيات المتضمنة في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الطلب العمومي. وتعنى تلك التوصيات بتشجيع خلق القيمة المضافة المحلية، والمقاصة الصناعية، وتشجيع ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة. ويوصي التقرير بمأسسة مبدأ المقاصة الصناعية، مع السعي إلى تفعيله في كل القطاعات وكل أنواع الصفقات التي تتيح ذلك، كما يوصي ببعض التوجهات وبعض قواعد التدبير. ونظرا لأهمية المسألة، رأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن دراسة تكميلية مخصصة لهذا الموضوع ستكون ذات فائدة كبيرة. كما تمت إقامة الدليل، في التقرير، على أن عددا من البلدان تمارس المقاصة في قطاعات ذات قيمة مضافة عالية (كالطاقة والبناء والأشغال العمومية والنقل والاتصالات). ويبقى على بلادنا أن تعمل على هيكلة إطارها التشريعي ومساعدتها في تدبير المشاريع العمومية الكبرى، كي تكون قادرة على المطالبة بمستوى معين من نقل التكنولوجيات من قبل المجموعات الصناعية التي تود خلق فروع لها في البلاد، أيا كان مجال نشاط تلك المجموعات الصناعية.

كما ينبغي، بالإضافة إلى ذلك، العمل على تحسين الجودة والعلامة التجارية للمغرب، عبر التطور نحو نظام للجودة التامة، اعتبارا لكون الجودة تشكل، أكثر من السعر، عنصرا حاسما من عناصر التنافسية. وينبغي للمقولة المغربية أن تعمل على إجراء افتحاصات خارجية منتظمة لجودة منتجاتها وخدماتها،

وتطوير المراقبة الداخلية للجودة، وإعادة النظر في مسلسلاتها الإنتاجية، وتشجيع التجديد. وعلاوة على تبني المعايير الدولية في مجال الجودة، يتعين الحرص على أن يقدم الفاعلون منتجات ذات نوعية متلائمة مع الطلب الداخلي والخارجي.

من جانب آخر، ومن أجل تزويد المقاولات الصغرى والمتوسطة بالوسائل اللازمة لمواجهة منافسة متزايدة، من المناسب العمل، إضافة إلى أعمال التأهيل التي جرى تحديدها، على خلق أشكال من التآزر على مستوى الإنتاج والتسويق. ففي مجال الإنتاج، ينبغي تأمين إدماج عمودي أفضل، عن طريق الشراكة وإضفاء الطابع التعاقدى على العلاقات بين الوحدات العاملة في الفرع الإنتاجي الواحد، وذلك من أجل تأمين التموين بأسعار أكثر تنافسية. أما في مجال التسويق، فينبغي السعي إلى تجميع الشركات المصدرة حول استراتيجيات تجارية متوافق عليها، ترمي إلى توفير معرفة أفضل بالأسواق الخارجية وتوزيع متواصل ومتزايد للمنتجات.

3.1.3. تحسين محيط الأعمال والمناخ الاجتماعي

أما في ما يخص مناخ الأعمال، فقد شهد، منذ تنصيب اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال CNEA، تحقيق خطوات هامة أتاحت تحسين ترتيب المغرب في التصنيفات الدولية. غير أنه تبقى هناك أعمال ينبغي القيام بها لتسريع مساطر إنشاء المقاولات وتخفيض آجال معالجة الملفات. وينبغي العمل على تحسين مواكبة القرب التي توفرها المراكز الجهوية للاستثمار، عبر دعم صلاحيات هذه المراكز وتأمين تنسيق أمثل مع المصالح الإدارية اللامركزية. وعلى وجه العموم، يتعين بذل جهود باتجاه تبسيط المساطر الإدارية وإنعاش اللجوء إلى تقنيات الإعلام، كما يشير إلى ذلك تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الطلب العمومي. ومن جهة أخرى فإن تحسين حماية الملكية الفكرية يعتبر ضروريا لدعم مجهود المبادرة والابتكار.

بالموازاة مع ذلك، يجب العمل على تلهير المناخ الاجتماعي، عبر العمل على إعطاء دفعة جديدة للحوار الاجتماعي على المستوى المركزي، مع العمل، بالموازاة مع ذلك، على الوقاية من النزاعات على المستويين الجهوي والمحلي. كما أنه من المهم، من جهة أخرى، الحرص على فعالية القانون وسلطة الدولة.

فإذا كانت سنة 2012 قد اتسمت بتراجع عدد النزاعات الاجتماعية، فإن بعض الحركات قد ألحقت في ما يبدو، وعلاوة على الخسائر التي سببتها، ضررا بصورة المغرب، أفاد منه منافسو بلادنا لدى المستثمرين الأجانب على وجه الخصوص. ومن ذلك على سبيل المثال النزاع الذي شهده ميناء طنجة المتوسطي، والذي أثر سلبا في نشاط محطة المسافنة خلال خريف 2011 والفصل الأول من 2012. ومن المهم، من أجل إرساء مناخ اجتماعي ملائم للنمو والشغل، الحرص على تحديث العلاقات المهنية. ويمكن تحقيق خطوة كبيرة في هذا الاتجاه عبر وضع حد لحالة الانحصار التي تعوق المصادقة على

نصوص هامة تتعلق بالحق في الإضراب وإقرار تعويض عن فقدان الشغل. وفي ما يتعلق بهذا الأخير، فمن المهم أن يندرج في إطار مقارنة شاملة، تضمن استمرارية تركيبته المالية، وتتضمن جانبا متعلقا بالتكوين المهني وآخر يخص المواكبة، بما يدعم قابلية التشغيل للأشخاص الباحثين عن عمل جديد. وعلى وجه العموم، يستحسن العمل على تحليل تجارب الدول الصاعدة التي نجحت في الانخراط في نمو سريع، مع النجاح في الآن ذاته في تحسين مؤشراتها الاجتماعية ومستوى التنمية البشرية لديها. وبإمكان بلادنا، لكي تحقق بدورها ذلك، الاستفادة من إبرام عقد اجتماعي كبير يخلق شروط إقلاع اقتصادي في إطار من التماسك الاجتماعي المدعم. وينبغي لهذا التعاقد الاجتماعي الكبير أن يرمي إلى إرساء السلم الاجتماعي على أساس من احترام القانون في مجال الشغل والحماية الاجتماعية، ومن خلال فعالية الحقوق الفردية والجماعية وتشجيع المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي، من أجل التوفيق بين تناقصية الجهاز الإنتاجي وبين تنمية الشغل اللائق. كما سيكون من شأن ذلك، في حال حدوث أزمة على وجه الخصوص، أن يتيح توفير الشروط الضرورية لإعادة إقلاع الاستثمار، مع العمل، من خلال آليات الحوار على المستوى القطاعي والمحلي، على تبني حلول تتيح تأمين ديمومة نشاط المقاول.

2.3. استغلال مؤهلات الجهات عبر التوطين الترابي للسياسات العمومية

يمكن الرفع من فعالية السياسات العمومية وتقاطعها، عبر تبني مقارنة موطننة ترابيا في تصورها كما في تفعيلها، وعبر الاستفادة من علاقة مفصلية أفضل بين الدولة والمجالات الترابية. فالعمليات التشاركية التي تنبثق عنها من شأنها أن تضمن انخراط المواطنين في الاختيارات السياسية، والتزامهم بإنجاح وإدامة المشاريع التي يجري إطلاقها.

ومن المهم، من أجل مواكبة مثل هذا التطور، تمكين الجهات من حكمة ملائمة ومبسطة وواضحة. إذ سيتيح هيكلية التنظيم الترابي وتشجيع الاستثمارات الضرورية في البنيات التحتية الأساسية والنقل والتربية-التكوين والسكن، بما يشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الضروري، من أجل ذلك، جعل المقتضيات الدستورية إجرائية في أسرع الآجال، بما يتيح دعم صلاحيات الجهات. ومن المهم وضع إصلاحات مؤسسية، وخصوصا القانون المتعلق بتنظيم الجهات والجماعات الترابية.

لا سبيل إلى توطين ترابي ناجح للسياسات العمومية دون مسلسل للتمركز. فميزة مثل هذا المسلسل أنه ييسر التقائية أعمال تفعيل العمل العمومي في مختلف القطاعات، شريطة ضمان وجود آليات تتيح التقائية هذه الأعمال على مستوى السلطة الترابية. وينبغي لهذا الغرض حث الجماعات الترابية على الانخراط في التوطين الترابي لمختلف الآليات.

من جانب آخر، ينبغي العمل على دعم هذا التوجه من خلال وضع مسلسل للتشاور مع الفاعلين، على المستوى الوطني والترابي، لتحديد الغايات المشتركة من أجل إبراز الأولويات. لكن يتعين، مع ذلك، الحرص على تفادي الازدواجية بين مختلف مستويات الإدارة العمومية، وتعيين رؤساء عمل محددين، مزودين بصلاحيات مرسومة بدقة. وهذا يقتضي الاستغلال العقلاني لموارد مجموع مكونات الدولة، مع الحرص على تفادي زيادة أعباء الدولة، والاستفادة في الآن نفسه من قيادة ناجعة على المستوى الحكومي. ومن المناسب الإشارة إلى أن الجماعات الترابية تتوفر على وسائل تتيح لها دعم عمل الدولة، وعلى الخصوص مجهود الاستثمار. ومن الضروري العمل لهذا الغرض على تعبئة الموارد المالية الممكن تحصيلها من خلال الضرائب المحلية وقدرة بعض الجماعات على الاقتراض، وكذا من خلال الأرباح الممكن تحقيقها بفضل حكمة محلية. ويمكن دعم هذه الأعمال من خلال اللجوء الموسع إلى إضفاء الصفة التعاقدية على التدخلات المشتركة بين الدولة والجهات.

وينبغي الموازنة مع ذلك تشجيع الأعمال الرامية إلى الحد من الفوارق بين الجهات ووضع آليات للتضامن بين الجهات.

3.3. خلق شروط تنمية إدماجية

يظل مفعول النمو الاقتصادي وسياسات التنمية الاجتماعية، على مستوى الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، أقل مما كان منتظرا، وخصوصا لدى النساء والشباب، وعلى وجه أخص المقيمين منهم في الوسط القروي. وما ينجم عن ذلك هو إعادة إنتاج للفقر وتوسيع لدائرة التفاوت، بسبب الولوج غير المتكافئ إلى الخدمات الأساسية، وبخاصة منها التربوية، وغياب مقاربة شاملة للعمل العمومي تجاه هاتين الفئتين.

من ثمة يصبح من الضروري القيام بتغيير ثقافي يرمي إلى إشراك الشباب والنساء في أهم تحديات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والرفع من مساهمتهم في هذا المسلسل. وبوجه عام فإن التحديات الداخلية ومثلها السياق الجهوي والدولي تدعو إلى العمل، توازيا مع الحرص على فعالية الحقوق وسمو القانون، على تجاوز المواقف النابعة من منطلق حرفي تضامني بحت، للعمل على تحقيق سيادة مبادئ المواطنة المسؤولة وقيم الانفتاح.

تبقى مساهمة الشباب المغربي في بلورة الاختيارات الكبرى والأعمال التي تحدد توجهات السياسة العمومية، رهينة بمستوى تأهيل الشباب وتوعيتهم بالانخراط لصالح مستقبل البلاد. والمؤهل الكبير الذي يمثله وجود ساكنة من الشباب في بلادنا لا ينال حقه من الاهتمام، بحكم غياب «مقاربة شبابية» في بلورة السياسات، كما أشارت إلى ذلك الدراسة الموضوعاتية في التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2011. وترجع هذه الوضعية على الخصوص إلى نظام تكويني ونسق للولوج إلى سوق الشغل يعوقان معا مساهمة الشباب.

يرتبط انخراط الشباب في مسلسل التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، في المقام الأول، بتحسين مردودية المنظومة التربوية. وقد نقل خطاب 20 غشت 2012 رسالة قوية تدعو إلى الانتقال إلى منطلق آخر، «يقوم على تفاعل هؤلاء المتعلمين، وتنمية قدراتهم الذاتية، وإتاحة الفرص أمامهم للإبداع والابتكار، فضلا عن تمكينهم من اكتساب المهارات والتشبع بقواعد التعايش مع الآخرين، في التزام بقيم الحرية والمساواة، واحترام التنوع والاختلاف». وقد أبرز هذا الخطاب الإشكاليات الكبرى التي تهم البحث عن الجودة أكثر من المؤشرات الكمية، والعمل المركز على المتعلم، ثم التلاؤم بين المدرسة وبين الحاجات الحقيقية لسوق الشغل.

وإذ يدعو الخطاب الملكي السامي إلى تأهيل المدرسة العمومية، يركز على ضرورة تحسين حقيقي للخدمة التربوية للتعليم العمومي، مع الحرص على تساوي الفرص بين المواطنين. فالإنصاف في مجال الولوج إلى النظام التربوي يبقى رهينا باللجوء إلى مقاربة التقائية، تدخل في حسابها على الخصوص الأبعاد المتعلقة بإعداد التراب وتطوير الصحة المدرسية. ويجب أن يتم تصريف الجهود المبذولة بطريقة تحسب خصوصيات أوساط العيش المختلفة، وكذا الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللسانية.

يجب أن يواكب الجهود الرامية إلى الارتقاء بجودة المنظومة التربوية عمل موجه صوب استغلال إمكانيات العمل الثقافي من أجل الرفع من مساهمة الشباب في مسلسل التنمية الاجتماعية. وقد أبرز تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «إدماج الشباب عن طريق الثقافة» أوجه العجز والنقص التي تعانيها مختلف الفئات الاجتماعية، وخصوصا منها الشباب، في مجال العمل الثقافي، وبيّن كيف أن مخططات التعمير لا تتضمن ما يشي برغبة في تحسين الواقع اليومي للناس في الأحياء والمدن. وقد رأى المجلس أنه من المفيد تعميق التفكير والقيام ببحث يتناول الأبعاد الثقافية لأماكن العيش التي يرتادها الشباب، وهو التوجه الذي تمّ التأكيد عليه في تقريره حول «أماكن العيش والعمل الثقافي».

يقترح هذا التقرير الأخير على وجه الخصوص ثلاثة محاور لتأهيل وتطوير أماكن العيش. وقد حدد في المرتبة الأولى محورا مؤسسيا يتعلق بالأساس بعرض فضاءات مهيكلة بهدف توفير تأطير سليم لمختلف فئات المجتمع. ويعني ذلك على وجه الخصوص إعادة تأهيل دور الشباب، وخلق فضاءات ثقافية للقرب في المدن المتوسطة والصغيرة والقرى والأحياء الشعبية. وهناك رافعة هامة تتمثل في البرامج والأفكار والمضامين المتوفرة في الفضاءات ذات المحتوى الثقافي، عبر أخذ التنوع الثقافي بعين الاعتبار، من أجل إنتاج قيم للتضامن والعيش المشترك وتطوير الاهتمام بشؤون الثقافة والفن، من خلال الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام. وهناك أخيرا محور تنظيمي يقضي بتبني نموذج جديد للتدبير، مع الحرص على الاستعاضة عن السياسات العمودية والهرمية بتدبير يقوم على مقاربة تشاركية.

تستدعي المشاركة الفاعلة للشباب تغييرا للعقليات لدى مختلف الفاعلين ولنظرتهم للشباب، حتى يروا فيه ورقة رابحة وثروة ينبغي استثمارها، لا عبئا وثقلا. وتحقيق هذا رهين بالعمل على نشر قيم العمل والجهد والمسؤولية بين الشباب، ومعها مبدأ مكافأة مجهود التجديد والمبادرة. وينبغي، بالإضافة إلى ذلك، تسهيل عمل الفاعلين العموميين والخواص، عبر تمكينهم من الأدوات (الخطوط الاستراتيجية العريضة) اللازمة لمقاربة ترمي إلى تشجيع الشباب.

لا يتيح وجود إكراهات ناجمة عن الأفكار الثقافية المسبقة وعدم التطبيق الصارم للقوانين تحسينا ملموسا لوضعية المرأة المغربية، وتحّد هذه الإكراهات من مفعول الخطوات المؤسسية التي سجلتها بلادنا، سواء من خلال مدونة الأسرة أم بفضل مقتضيات الدستور.

في ما يتعلق بالعنف تجاه النساء، هناك مشروع قانون لمحاربة العنف ضد النساء يجري إعداده حاليا. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يحيي بهذا الصدد إلغاء الفقرة الثانية من الفصل 474 من القانون الجنائي، الخاص بالفتيات القاصرات ضحايا الاغتصاب. ومما ينبغي الإشارة إليه أن هناك مشروع قانون يعرّف مختلف أنواع العنف الزوجي، المادي منه والمعنوي، تم وضعه في سنة 2010 أمام البرلمان، لكن لم يتم حتى اليوم تبنيه.

وعلاوة على محاربة أشكال المس بكرامة المرأة، ينبغي العمل على الرفع من مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يقتضي اتخاذ إجراءات ترمي إلى تيسير الولوج إلى عالم الشغل وتشجيع المقاولاتية النسائية. ومن الضروري إطلاق عمليات ترمي إلى محاربة التمثلات الثقافية التمييزية ضد النساء، في وسائل الإعلام والمؤسسات الدراسية، وباتجاه الدوائر الاقتصادية والسياسية. وينبغي بالموازاة مع ذلك مواكبة النساء في مسلسل الولوج إلى الوظائف العليا، بما في ذلك أجهزة الحكامة، عبر اعتماد تدابير تقرر تكافؤ الفرص في تطور المسارات المهنية. ولاشك أن وضع أنظمة من المحاصصة وتفعيل برامج تكوينية خاصة سيكون مفيدا على المدى القريب.

ومن أجل تحقيق خطوات سريعة لفائدة النساء، دعا تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول المناصفة إلى الشروع في إحداث الهيئة العليا للمناصفة ومحاربة كل أنواع الميز، المنصوص عليها في الدستور، لتشجيع الإنصاف وتكافؤ الفرص. كما يشير هذا التقرير إلى أهمية تبني قانون-إطار يعرّف بطريقة واضحة أنواع الميز ضد النساء ويقمع كل مس بحقوقهن.

يوفر قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني آفاقا من شأنها تنظيم قدرات المقاولات والتجديد لدى الشباب والنساء، غير أن هذا القطاع، المتكون من كيانات ذات وضعيات قانونية مختلفة (من جمعيات وتعاضديات وتعاونيات ومؤسسات)، يشكو من غياب سياسة منسجمة تتوفر على آليات للتسيق بين مختلف المتدخلين. كما أنه يشكو من غياب أعمال تكوينية ترمي إلى دعم قدرات موارده في مجال تدبير وتسويق المنتجات التي يقترحها، ومن صعوبات في الولوج إلى التمويل.

4.3. عنصر يقظة: اختلال توازن المالية العمومية

اعتبارا لحجم أوجه الاختلال الماكرو-اقتصادية المسجلة خلال السنتين المنصرمتين، يتعين العمل باستعجال على تفعيل برنامج واقعي يتيح الرجوع بأوجه الاختلال تلك، في أجل معقول، إلى مستويات يمكن تحملها، وبالتالي احترام التزامات الحكومة. يمثل الاستقرار الماكرو-اقتصادي ضرورة، لأنه يصعب التوصل، في غياب أسس قوية، إلى إقرار سياسات تستجيب لتطلعات المواطنين. والتوفر على الوسائل اللازمة لقيادة سياسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يتطلب بالضرورة إعادة التوازن إلى الحسابات الخارجية والمالية العمومية.

ومن هذا المنظور فإن تقويم الوضعية المالية أمر يكتسي صبغة الاستعجال. وينبغي على الخصوص وضع حد للعجز الجاري، الذي أصبح أمرا متكررا. فلا يعقل اللجوء إلى الاستدانة من أجل تمويل اشتغال الدولة. وينبغي العمل على نشر الوعي بمخاطر الانزلاق المالي، الذي يمكن أن يفضي إلى فقدان للسيادة، بل وربما حتى الوقوع تحت وصاية المؤسسات الدائنة، ناهيك عن الكلفة الاجتماعية، كما يتبين ذلك من التطورات التي شهدتها بعض البلدان في منطقة الأورو مؤخرا. فإعادة التوازن إلى مالية الدولة أصبحت من شأن الجميع، وهي تتطلب من مجموع الفاعلين الاجتماعيين الانخراط في السعي إلى الإقرار المستدام لوضعية مالية قادرة على البقاء.

وقد أدركت الحكومة حجم المخاطر التي يمثلها الحفاظ على النظام الحالي لدعم الأسعار على استقرار المالية، علاوة على الأثر المحدود لذلك النظام في مجال العدالة الاجتماعية. ويتعين أن تقوم السلطات العمومية، داخل أجل قريب، بتفعيل إصلاح للمقاصة، يقوم على التشاور، بما يتيح تطور المنظومة نحو آلية بديلة، وإعادة توجيه الموارد المحصلة بهذه الطريقة صوب استثمارات عمومية من شأنها المساهمة في الرفع من وتيرة النمو، وصوب برامج ترمي إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية. أما في ما يتعلق بنفقات الاستثمار، فيمكن لعمل مستعجل أن يأتي في شكل تعليق لفتح بعض اعتمادات الاستثمار للميزانية العامة طالما لم تتم تصفية الديون المتخلفة عن السنة المالية السابقة، غير أنه لا بد، حينها، من إجراء تحكيم يأخذ في حسابه انعكاس الأمر على النمو.

كما قد يكون من الصائب استغلال إمكانات اقتسام الموارد داخل الإدارة، وهي مقارنة يمكن تحقيق الاستفادة القصوى منها عبر أعمال ترمي إلى تقريب السياسات العمومية.

وبوجه عام، يجب أن تدرج التوقعات السنوية للميزانية في إطار مسعى يتيح تحديد مسار للحد من العجز على المدى المتوسط، على أساس برمجة متعددة السنوات ذات مصداقية. وحتى يمكن الوفاء بالالتزامات، من المهم إجراء عملية تشاور واسعة مع مختلف مكونات المجتمع، من أجل التأكد من الإنصاف في عملية توزيع الجهود الرامية إلى تقويم مالية الدولة.

5.3. تحسين الحماية الاجتماعية

إن تأمين الشروط الضرورية لنجاح الإصلاحات يقتضي دعم التماسك الاجتماعي وتشجيع مناخ من الاستقرار، عبر خلق السياق الملائم للانتقال إلى نظام جديد للنمو يتيح خلق مناصب شغل، وتممية الطبقة المتوسطة، مع العمل على تحسين أنظمة إعادة التوزيع والتضامن.

من جانب آخر، فإن إصلاح أنظمة التقاعد الجاري بها العمل حاليا، وهو الإصلاح الذي بدأ منذ ثلاث عشرة سنة، لم يسجل بعد أي تقدم ملموس. فباستثناء الصندوق المهني المغربي للتقاعد CIMR، فإن قدرة الأنظمة الأخرى على تحمل الضغط تواصل التناقص عاما بعد عام، دون أن يجري اتخاذ أي تدبير ملموس، لا من أجل الحد من أثر الاختلافات بين الأنظمة، ولا من أجل الاستجابة لمتطلبات التوازنات. ومن المنتظر أن يعاني الصندوق المغربي للتقاعد من أول بوادر العجز التقني خلال السنة المالية 2013.

إن غياب إصلاح نسقي للأنظمة القائمة، يأخذ في حسبانته جميع المعطيات، يشي بعجز على مستوى الحكامة القائمة على أساس توافق كامل بين الأطراف، من حكومات ونقابات مهنية ومشغلين. وبالتالي فإنه من الضروري والمستعجل اتخاذ توجهات سياسية واضحة حول العناصر الضرورية لإصلاح نسقي، تتدرج في إطارها محددات الإصلاح ومتطلباته، من أجل تجاوز وضعية الجمود هذه التي ترفع من الكلفة الاجتماعية والمالية للتدابير اللازمة اتخاذها. واعتبارا للنسبة الضئيلة جدا من الساكنة النشيطة المستفيدة من نظام التقاعد، فإنه من المناسب التعجيل بتحديد خيارات لتفعيل نظام يشمل العاملين غير الأجراء على الخصوص.

أما في ما يخص التغطية الصحية، فينبغي العمل على توطيد أهم الخطوات التي جرى تحقيقها. ومن ذلك الانتظارات التي ولدها الإعلان عن تعميم برنامج المساعدة الطبية RAMED على كل جهات المملكة، لفائدة الساكنة في وضعية عوز وهشاشة، إذ يجب العمل على إرضائها من خلال التوسيع الفعلي لنطاق عمل ذلك البرنامج، على أن تؤخذ بعين الاعتبار مداخل التحسين التي تم تحديدها في نهاية التجربة الرائدة التي تم القيام بها في إقليم تادلة-أزيلال.

وتقتضي الوتيرة المرتفعة للقبول في النظام أن يواكبها الرفع من الجهود المبذولة الرامية إلى تأهيل المستشفيات العمومية والمستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، من أجل الاستجابة لحاجات هذه الساكنة. وهذا يتطلب دعما ماليا إضافيا وضروريا من أجل امتصاص أوجه العجز الحالية، ويقتضي تحسين تدبير الموارد البشرية في مؤسسات العلاج الصحي الأساسي والمستشفيات العمومية.

وتجدر الإشارة، في الأخير، إلى أن نظاما بهذا الحجم لا يمكنه النجاح في غياب قدرة على التدخل لدى الجهاز المكلف بأمر التدبير. وبهذا الصدد فإن التدابير التنظيمية المتعلقة بتمويل وتدبير نظام المساعدة الطبية - الموكل أمرها إلى الوكالة الوطنية للتأمين على المرض طبقا لمقتضيات القانون رقم 00-65، المتعلق بسن التغطية الصحية الأساسية -، لم يتم نشرها حتى اليوم. ومن المهم توضيح مهام وأدوار المتدخلين الرئيسيين.

يهم نظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي من جهته 72 بالمائة من الساكنة. والفئات التي تحظى حالياً بالتغطية تخص الأجراء وأصحاب المعاشات في القطاعين العمومي والخاص وذوي الحقوق، بما نسبته 34 بالمائة من الساكنة، أما فئة المستقلين، وهي فئة تشمل التجار والحرفيين ومساعدتي الحرفيين والمهن الحرة وكل شخص نشيط غير أجير، بما يمثل 38 بالمائة من الساكنة، فلا تستفيد بعد من أي تغطية.

إن هناك انتظارا قويا تعبر عنه اليوم الساكنة المعنية في ما يتعلق بالاستفادة من تغطية صحية. ومن جهة أخرى فإن الخطر الكامن المتمثل في أن تميل ساكنة غير معوزة لكنها تقع في حدود معايير الاستفادة من نظام المساعدة الطبية، إلى الاستفادة من هذا النظام، مما يقتضي تبني جواب سريع على الأمر.

يجب أن يخضع نظام التأمين الصحي الإجباري للمستقلين للمقتضيات العامة نفسها التي تنطبق على نظيره لدى الأجراء. غير أنه يبقى من اللازم اتخاذ بعض التدابير الخاصة المتعلقة بالجهاز المدبر وشروط وأنماط الانخراط والترقيم، وكذا آليات التقاسم المالي للمخاطر، وذلك طبقا لمقتضيات تشريعية خاصة، حسب ما ينص عليه القانون رقم 00-65، المتعلق بسن التغطية الصحية الأساسية.

من جانب آخر، فإن التوسع السريع لهذه الأنظمة يجب أن يواكبه برنامج على المدى المتوسط يرمي إلى دعم الكفاءات الطبية، بمن فيها الأطباء والعاملون شبه الطبيين، والرفع من القدرة الاستيعابية للساكنة المستفيدة من الخدمات العلاجية.

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن إصلاح الآليات الكبرى التي تنظم الاقتصاد والتضامن يجب أن يندرج في إطار مقاربة شاملة. وهو بذلك يدعو، في تقريره حول المنظومة الجبائية، إلى إرساء منظومة جبائية ترتبط بعلاقة وثيقة مع باقي محاور السياسات العمومية الرامية إلى الاستجابة للهدف المتمثل في عدالة اجتماعية أفضل، أي نظام الحماية الاجتماعية ونظام المقاصة ونظام التضامن. ويرى المجلس أنه لم يعد من الممكن فصل السياسة الجبائية عن جوانب أخرى من السياسات العمومية المتعلقة بموضوعات التضامن ودعم الساكنة المعوزة واستراتيجية التغطية الاجتماعية. وهو يوصي بأن تتحمل المنظومة الجبائية جزئيا تمويل التغطية الاجتماعية، لتفادي الرفع من الضغط على الأجور وكلفة المستخدمين، الذي من شأنه أن يهدد تنافسية المقاولات. ويقترح هذا التقرير على الخصوص، مساهمة في التوازن المالي لنظام التقاعد والأنظمة الجديدة للتغطية الصحية، إصلاحا للضريبة على القيمة المضافة، حيث يعاد النظر في الشبكة لتنتقل من خمس نسب حاليا إلى أربع نسب فقط، بما يتيح تحصيل موارد يتم تخصيصها للتغطية الاجتماعية وآليات التضامن. أما نسبة 30 بالمائة التي يتم إدخالها، فتخصص للسلع الفاخرة.

سيكون لتغيير نسب الضريبة على القيمة المضافة تداعيات على مستوى الأسعار، وبالتالي فإنه من الضروري أن يتم ربط عملية تعديل النسب هذه بعملية إصلاح لآلية دعم المواد، والاستعاضة عنها بنظام بديل. فمن شأن الإصلاح المتزامن للضريبة على القيمة المضافة وصندوق المقاصة أن يتيح للدولة الحصول على موارد هامة يمكن إعادة توجيهها صوب تمويل نظام مساعدة مباشرة لفائدة الساكنة الأكثر عوزاً، وإرساء التدابير الضرورية للحفاظ على القدرة الشرائية للطبقات المتوسطة، وخصوصاً عبر التكفل المباشر بقسم من تمويل التغطية الاجتماعية.

القسم الثاني

التنافسية المستدامة

التنافسية المستدامة

1. مقدمة

تهدف الدراسة الموضوعاتية لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2012 إلى تشخيص الحالة الراهنة للتنافسية المستدامة في المغرب واقتراح مداخل للتحسين كما حددها المجلس اعتمادا على تقارير أعضائه وتقديراتهم (انظر الإطار). ويشدد المجلس على العلاقة بين التنافسية والتماسك الاجتماعي والاستدامة البيئية. فالتنافسية ينبغي لها أن تكون مستدامة ومنصفة وإدماجية وتشاركية، وأن تعتمد على القيم الثقافية للتسامح والانفتاح.

هناك تعريفات كثيرة للتنافسية، وهذا المفهوم تم استعماله على مستويات عديدة من التجمعات، أي مستوى المقاولات والصناعة والوطن. فأما على مستوى المقابلة تقاس التنافسية بقدرة المقاولات على تجاوز خصومها ومنافستهم في الأسواق الدولية. وأما على مستوى الصناعة فالتنافسية هي القدرة على مواجهة المنافسة المحلية منها والخارجية. وأما التنافسية على المستوى الوطني فهناك من يعرفها بصفتها حصة منتجات كل بلد في الأسواق العالمية، في حين يرى آخرون أن التنافسية تقوم بالأساس على الإنتاجية، وأن وضعية بلد معين رهينة إلى حد بعيد بمميزاته الخاصة أيضا وليس فقط بحصته في السوق العالمية.

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE تنافسية أمة معينة بكونها «قدرة المقاولات والصناعات والجهات والأمم والمجموعات فوق الوطنية على أن تخلق، مع بقائها معرضة للمنافسة الدولية، مستويات من الدخل ومن مناصب الشغل للعاملين في مستوى مرتفع نسبيا.¹» كما أن تعريف وقياس التنافسية أخذا في اعتبارهما أيضا المسائل الاجتماعية والبيئية، مشددين بذلك على استدامة الازدهار الاقتصادي وعلى ضرورة العمل على تحقيق الازدهار للأجيال الحالية دون تعريض الأجيال المقبلة للخطر.

وتكتسي مسألة التنافسية بالنسبة للمغرب أهمية قصوى، لكون المقاولات التنافسية هي الوحيدة القادرة على خلق مناصب الشغل اللازمة لامتناس البطالة وإتاحة الرفع من الدخل ومن الثروة. وستظل تنافسية بلادنا رهينة بالطريقة التي تستعمل بها البلاد مواردها، ومن ثمة إنتاجيتها. فتنافسية المقاولات في المغرب، بحكم

¹ Latruffe, L. (2010), "Competitiveness, Productivity and Efficiency in the Agricultural and Agri-Food Sectors", OECD Food, Agriculture and Fisheries Papers, No. 30, OECD Publishing. <http://dx.doi.org/10.1787/5km91nkdt6d6-en>

اعتمادها على تنافس الأسعار وعلى الكلفة المنخفضة لليد العاملة، تتهددها اليوم منافسة بلدان كلفة اليد العاملة فيها أرخص. وبالتالي تتطلب تنافسية المقاولات المغربية من الدولة سياسة نشيطة أكثر ترمي إلى دعمها، ومن المقاولات القادرة على التجديد والتعلم والتفاعل السريع مع الشروط الجديدة للسوق.

التنافسية المستدامة: مقاربة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تعنى الدراسة الموضوعاتية التي يتناولها القسم الثاني من التقرير السنوي للمجلس بالتنافسية المستدامة. والمجلس يؤكد على العلاقة التنافسية والتماسك الاجتماعي والبيئة. فلكي تكون التنافسية مستدامة، ينبغي لها أن تكون منصفة ومدمجة وتشاركية، وأن تضمن ناجعا للموارد وتقوم على القيم الثقافية للتسامح والانفتاح. وينبغي لكل طموح إلى التنافسية أن يتبنى منظورا على المدى البعيد، بما يتيح للبلاد الاستفادة من مؤهلاتها وتحقيق تقدم في المجالات التي تشكو خصاضا وعجزا.

تقوم هذه الدراسة، التي تستمد مرجعيتها من المبادئ الأساسية للميثاق الاجتماعي، على أساس من تقديرات أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التي تم استقاؤها أثناء ورشة داخلية، وعلى مختلف تقارير المجلس وآرائه. وهي تقدم تشخيصا للحال الراهنة للتنافسية المستدامة والوسائل التي ينبغي تفعيلها من أجل دعم تلك التنافسية، بالاعتماد على مقاربة تناظرية تشبه بناء التنافسية الوطنية بتشديد بنائها. فوظائف التنافسية المستدامة من هذا المنظور هي تحقيق الاستقرار الماكرو-اقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي. أما الأعمدة فتتألف من إطار مؤسسي وقانوني ناجع، وبنيات تحتية أساسية ومالية منسجمة، وثقافة وطنية ومقاولاتية ملائمة للتنافسية، وبنيات تحتية اجتماعية وبيئية صلبة. وتكتمل الأساسات والأعمدة بسقف يتمثل في التكنولوجيا والتجديد، اللذان يتيجان للمقاولات تقوية إنتاجيتها.

وتجعل العولمة والتحول الاقتصادي من بناء التنافسية شأنا يهم الجميع، بمن فيهم أصحاب القرار والفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون والمواطنون. وقد شَبَّهت سوزان روسلي (2011)² هذا البناء للتنافسية المستدامة بكونه شبيها ببناء بيت. فأما الوظائف فهي الاستقرار الماكرو-اقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي. وأما أعمدة البناء فتتكون من إطار مؤسسي وقانوني ناجع، وبنيات تحتية أساسية مالية واجتماعية وبيئية صلبة ومستقرة، وثقافة وطنية للمقاولة، تكون كلها مشجعة للتنافسية. وتكتمل أساسات البناء وأركانه التكنولوجيا والتجديد، اللذان يتيجان للمقاولات دعم إنتاجيتها.

يصف هذا الفصل، في مرحلة أولى، السياق الذي يجري فيه تحليل تنافسية الاقتصاد المغربي، ويصف في المرحلة الثانية الحالة الراهنة لتنافسية المغرب، وهو وصف تم إجراؤه مع أخذ الأساسات والأعمدة والسقف بعين الاعتبار، واستعراض المؤهلات القمينة بإتاحة تحسينها، وفي مرحلة ثالثة يقدم سلسلة من التوصيات تتعلق بالوسائل الممكن استعمالها لإرساء الأساسات ودعم الأعمدة وتقوية السقف والاستفادة المثلى من المؤهلات المتوفرة.

² Rosselet Suzanne (2011) Leveraging competitiveness to wage war against short-termism: Building the house of sustainable competitiveness, World Competitiveness Center, November 2011 consulted March 2013 at <http://www.imd.org/research/challenges/upload/TC072-11>

2. السياق

لقد أصبح تحسين التنافسية أمراً أكثر استعجالاً في السياق الحالي. فالاقتصاد العالمي يواجه أزمات متعددة يعاني منها أهم شركائنا الدوليين، في حين شهد فيه المغرب انخفاضاً في نسبة نمو ناتجه الداخلي الخام لسنة 2012، ويعاني من مخاطر العدوى بالأزمة التي تضرب منطقة الأورو. ويتكون النسيج الاقتصادي المغربي، في جزئه الأكبر، من مقاولات صغيرة، وعدداً كبيراً من الوحدات التي تشتغل في القطاع غير المهيكّل، مما يزيد من صعوبة تحسين التنافسية. ورغم كون المغرب يتمتع باستقرار سياسي واجتماعي، ويستفيد من مؤهلات للنمو، إلا أن القياسات الدولية التي تخصه في مجال التنافسية سجلت تراجعاً في سنة 2012 قياساً إلى 2011.

1.2. تردي الوضعية الاقتصادية العالمية

تشير تقديرات الوضعية الاقتصادية العالمية في 2012، والتوقعات لسنة 2013، التي أنجزتها مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة³ والبنك الدولي⁴ وصندوق النقد الدولي⁵، إلى تردي الوضعية الاقتصادية في أهم الدول المتقدمة في سنة 2012، وإلى نمو محدود جداً بل وغير مؤكد في سنة 2013. ويعود هذا التراجع الاقتصادي في كثير من البلدان المتقدمة إلى تفاقم البطالة، التي بلغت نسبتها 12 بالمائة في بلدان منطقة الأورو، وإلى ازدياد نسبة العاطلين الذين طال أمد بطالتهم (35 بالمائة من مجموع العاطلين). ورغم اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تدابير للحد من مخاطر تفاقم الأزمات، إلا أن الاقتصاد الأوربي لا يزال في تراجع وانكماش. كما أن مخاطر الأزمة الاقتصادية تظل قائمة، تغذيها الوضعية في منطقة الأورو ومخاطر التطهير المالي في الولايات المتحدة. وأما نسب النمو المرضية التي تسجلها بعض البلدان النامية والبلدان الصاعدة، فمردها، في قسم كبير منها، إلى سياسات هجومية تتوخى تحفيز الطلب. وتبقى هشاشة البلدان النامية تجاه التراجع الذي تعانيه نظيرتها المتقدمة عائقاً يقف في سبيل كل عمل يرمي إلى الحد من الفقر وإلى بلوغ أهداف الألفية للتنمية.

2.2. نمو اقتصادي لا يخلق ما يكفي من مناصب الشغل

شهد المغرب نمواً اقتصادياً سريعاً خلال العقد المنصرم. فما بين سنوات 2001 و2011، كان معدل نسبة النمو يناهز حوالي 5 بالمائة، أي قرابة ضعف نسبة النمو خلال العقد السابق، إذ كان معدل تلك النسبة ما بين سنتي 1990 و2000 يبلغ 2.67 بالمائة. أما نسبة الناتج الداخلي الخام بالدرهم لكل فرد

World Economic Situation and Prospects 2013³

Global Economic Prospect 2013⁴

World Economic Outlook⁵

فقد ارتفعت إلى أكثر من ثلاثة أضعاف (3.77) ما بين 1990 و2011. كما ارتفع الاستثمار في البنيات التحتية حيث بلغت نسبة الاستثمار من الناتج الداخلي الخام 35 بالمائة. وفي أثناء ذلك انخفضت نسبة البطالة منتقلة من أكثر من 15 بالمائة في 1995 إلى 9 بالمائة في 2012، إلى جانب انخفاض نسبة الفقر على المستوى الوطني. ولئن كان النمو قد حد من معدلات الفقر، إلا أنه لم يكن إدماجيا بما يكفي، حيث لا تزال الفوارق في المغرب كبيرة، خصوصا على مستوى نفقات الاستهلاك والولوج إلى التربية والصحة والشغل...

يقتضي الامتصاص، ولو الجزئي للبطالة، وإحداث مناصب شغل لسكانة نشيطة تتزايد أعدادها باستمرار، الرفع من نسب النمو، كما يشير إلى ذلك تقرير حديث لصندوق النقد الدولي⁶. والرفع من نسبة النمو يقتضي بالضرورة الاشتغال على مستوى العوامل التي من شأنها الإسهام في الرفع من الإنتاجية وتحسين التنافسية. وقد ارتفعت بالفعل إنتاجية العمل خلال السنوات الأخيرة المنصرمة، فقد بلغ النمو السنوي للناتج الداخلي الخام لكل شخص عامل، خلال الفترة ما بين 2006 و2011، ما نسبته 4 بالمائة، في حين لم يكن معدل تلك النسبة يتجاوز 2.4 بالمائة ما بين 1996 و2005. غير أن هذه النسبة التي جاوزت 3 بالمائة لكل من سنتي 2010 و2011، قد انخفضت لتستقر عند 1.3 بالمائة فقط خلال 2012.

3.2. نسيج اقتصادي يتكون بالأساس من المقاولات الصغرى ويمثل القطاع غير المهيكل فيه قسما هاما

يتبين من الإحصاء الأخير للمقاولات، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط⁷، أن النسيج الاقتصادي يتكون بالأساس من وحدات صغيرة. فأكثر من 88 بالمائة من المؤسسات التي تم إحصاؤها تستخدم أقل من 4 أجراء دائمين، وتشغل قرابة نصف مجموع اليد العاملة الدائمة في جميع المؤسسات. وقرابة 98 بالمائة من المؤسسات التي تم إحصاؤها تشغل أقل من 10 أجراء، وتوفر شغلا لما نسبته 65 بالمائة من اليد العاملة. أما المؤسسات الكبرى التي تشغل 50 أجيورا دائما فما فوق، فلا تمثل إلا ما نسبته 0.4 بالمائة من المؤسسات المحصاة، لكنها تشغل قرابة الربع (24 بالمائة) من مجموع المستخدمين الدائمين في المؤسسات الاقتصادية. ويشغل القطاع الثالث من جانبه قرابة ثلاثة أرباع المؤسسات الاقتصادية، في حين يركز قطاع التجارة أكثر من نصف الوحدات الإنتاجية (56 بالمائة)، وقطاع الخدمات أكثر من 23 بالمائة. أما القطاع الصناعي فلا يمثل إلا 20 بالمائة من مجموع المؤسسات الاقتصادية، غير أنه يعتبر أول موفر لمناصب الشغل ضمن القطاع الخاص في المغرب. وتستحوذ جهة الدار البيضاء الكبرى على أكثر من 17 بالمائة من المؤسسات الاقتصادية بالبلاد، وتضم ما يقارب 30 بالمائة من مجموع النشيطين الدائمين المشغلين في مجموع المؤسسات الاقتصادية، تليها في ذلك جهة سوس-ماسة-درعة، وتأتي في المرتبة الثالثة جهة الرباط-سلا-زمور-زعيير.

⁶ IMF)2013(Morocco: Selected Issues, Country Report No. 13/110, May 2013 <http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2013/cr13110.pdf>

⁷ الإحصاء الاقتصادي 2002/2001، التقرير رقم 1: النتائج المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية، كتيب رقم 1: النتائج المجمعة، دجنبر 2004

هناك عدد كبير من الوحدات التي تشتغل في إطار القطاع غير المهيكل، وتبين معطيات البحث الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط في 2007⁸ أن عدد وحدات الإنتاج غير المهيكلة UPI يبلغ 1.55 مليون وحدة. وكان القطاع غير المهيكل يساهم في سنة 2007 بما نسبته 37.3 بالمائة من مجموع مناصب الشغل غير الفلاحية، وما نسبته 14.3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام. غير أن التسجيل الإداري غير منتشر في هذا القطاع، حيث إن حصة الوحدات الإنتاجية غير المهيكلة غير المسجلة في ضريبة البطانها لا تتجاوز 18.6 بالمائة. والقطاع غير المهيكل، إذ يفرض منافسة غير شريفة على الفاعلين الذين يشتغلون في القطاع المهيكل، يلحق ضررا بالتنافسية. غير أن محاربة الشغل غير المهيكل وإن كانت تقتضي اتخاذ تدابير عقابية، فإنه ينبغي لها أن تتضمن كذلك تدابير تحفيزية للتشجيع على نقل الأنشطة غير المهيكلة إلى الدائرة الرسمية للاقتصاد المنظم.

إن أخذ خصوصيات النسيج الاقتصادي بعين الاعتبار أمر ضروري لتحديد السياسات التي ينبغي وضعها للاستجابة لمشاكل التنافسية. فمقاولات من حجم وأداء مختلف لن تتفاعل بطريقة واحدة مع السياسات الرامية إلى تحسين التنافسية.

4.2. تراجع ترتيب المغرب في البحوث الدولية حول التنافسية

تقوم عدد من المنظمات الدولية بإجراء بحوث سنوية لقياس تنافسية البلدان اعتمادا على عدد معين من المؤشرات، وهي تفرز عددا من مؤشرات التنافسية. ويتبين من الرتب التي يحصل عليها المغرب في مجال التنافسية أنه إذا كانت هناك خطوات قد تم تحقيقها في بعض الميادين، فإن حالات انحسار وتراجع في ميادين أخرى قد غطت على تلك الخطوات. والحصيلة أن ترتيب المغرب شهد تراجعا في مجال التنافسية. وقد نوه تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية⁹، الذي أنجز بطلب من المغرب، بالجهود التي تبذلها البلاد من ¹⁰ Heritage Foundation نقطة تتعلق بمجال الحرية الاقتصادية، وقد كانت نقطة المغرب عن سنة 2013 هي 59.6، بما يضع البلاد في الرتبة 90 من أصل 177 بلدا، في تراجع بالنسبة إلى سنة 2012. وأما مؤسسة ¹¹ Doing Business، فتقدم من جهتها تصنيفا شاملا حول مناخ الأعمال، على أساس مجموعة من المؤشرات. واقتصادات دول العالم مصنفة حسب هذا الترتيب من الرتبة 1 إلى الرتبة 185، وهو سلم يحتل فيه المغرب سنة 2013 الرتبة 97، متراجعا

⁸ المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، مديرية الإحصاء، البحث الوطني حول القطاع غير المهيكل 2006-2007، بالتقرير التركيبي، http://www.hcp.ma/downloads/Secteur-informel_t11887.html

⁹ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2011، OCDE، التنافسية وتنمية القطاع الخاص، المغرب 2010: استراتيجية تطوير مناخ الأعمال، منشورات المنظمة، <http://dx.doi.org/10.1787/9789264091436-fr>

¹⁰ <http://www.heritage.org/index>

¹¹ البنك الدولي، 2013. مؤسسة دوينغ بيزنس 2013: قوانين تنظيمية ذكية للمقاولات الصغرى والمتوسطة، واشنطن، مجموعة البنك الدولي، DOI: 10.1596/978-0-8213-9615-5

بأربع مراتب عن سنة 2012. أما مؤشر التنافسية العامة للمنتدى الاقتصادي العالمي¹²، فهو بمثابة مؤشر للتنافسية العامة، يقيس الأسس الميكرو-اقتصادية والماكرو-اقتصادية للتنافسية الوطنية. وقد شهد ترتيب المغرب حسب هذا المؤشر تحسناً طفيفاً، حيث أصبح يحتل الرتبة 70، مع تغيير في عدد البلدان التي يغطيها التقرير (144 عوض 142)، غير أن قيمة المؤشر، الذي يقع بين 1 و7 (باعتبار 7 أفضل نتيجة يرجى الحصول عليها)، انخفضت بالنسبة إلى 2012، حيث استقرت عند 4.1.

وحسب المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن أهم العوائق التي يعانها مناخ الأعمال في المغرب، أي العوائق التي جاء ذكرها أكثر من غيرها على لسان الفاعلين الاقتصاديين، هي (حسب الأهمية) بيروقراطية حكومية غير فعالة، والولوج إلى التمويل، والفساد، ويد عاملة تفتقر إلى التكوين، وقوانين صرف العملات، وأخلاقيات الشغل، والقدرة على الابتكار، وقانون الشغل، والمعدلات الضريبية. وسعياً إلى تعميق مفهوم التنافسية مع أخذ العوامل الاجتماعية والبيئية للاستدامة بعين الاعتبار، قام المنتدى الاقتصادي العالمي ببلورة مؤشر جديد هو مؤشر التنافسية العامة، وقد تم تعديله ليشمل الاستدامة. وهو مؤشر يوسع من مجال المحددات المستعملة في قياس التنافسية، لتشمل مؤشرات بيئية واجتماعية. والملاحظ أن مرتبة المغرب تتراجع حسب مؤشر التنافسية العامة هذا، مما يشير إلى أهمية مشاكل الاستدامة بالنسبة إلى بلدنا.

رغم أن عدداً من مؤشرات قياس التنافسية قد تحسنت خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المغرب يتطور بطريقة أبطأ مما تشهده بلدان منافسة، والخطوات التي تم تحقيقها لا تتيح له أن يحسن ترتيبه بطريقة مستدامة. ولا شك أن دعم الثقة التي يحظى بها المغرب لدى الهيئات والشركاء الدوليين يقتضي الرفع من الجهود المبذولة.

3. الوضع الحالي

يمكن الإشارة بصفة عامة إلى أن هناك مخاطر حقيقية تتهدد تنافسية الاقتصاد الوطني، تتطلب إجراءات وتدابير عاجلة. فالنموذج التنموي المعتمد حالياً يشكو من نواقص معروفة كانت موضوعاً لتشخيصات معمقة، لكنها مازالت لم تتلوه إجراءات فعالة من شأنها تصحيح العيوب التي تم الوقوف عليها. وهكذا فيما يخص التنافسية، فالملاحظ أن الأساسات جد هشّة. فهناك تردّد للاستقرار الماكرو-اقتصادي، وانفتاح اقتصادي صاحبه تفاقم في عجز الميزان التجاري. أما الأعمدة فتتميز بإطار قانوني ومؤسسي يتعين تحسين توطئته، وبنية تحتية اجتماعية تشكو من النقص. وأما السقف فيحتاج للتدعيم ويشكو من نقص في التجديد وفي تحقيق الخطوات التكنولوجية. غير أن المغرب يمتلك مؤهلات من شأنها أن تتيح تحسيناً للتنافسية.

¹² Klaus Schwab Executive Xavier Sala-i-Martin Børge Brende (2012) The Global Competitiveness Report 2012–2013: World Economic Forum http://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_201213.pdf

وباستطاعة المغرب على وجه الخصوص، وبفضل الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يتمتع به، الاستفادة من موقعه الجغرافي المميز، ومن الجهوية المتقدمة، ووجود ثقافة منفتحة ومتسامحة، وتوفر البلاد على هيئات للتشاور، وتجربة واعدة في تشجيع بعض القطاعات.

1.3. الأساسات

1.1.3. تردي الوضع الماكرو-اقتصادي

في سنة 2012، تعرض الاستقرار الماكرو-اقتصادي الذي استطاع المغرب تحقيقه خلال السنوات الأخيرة لضغط كبير، بسبب محيط خارجي غير ملائم وإنتاج فلاحى غير منتظم. وقد جاء هذا التردى في وضعية الاستقرار الماكرو-اقتصادي على شكل تفاقم في عجز الميزانية، الذي انتقل إلى 7.1 بالمائة من الناتج الداخلى الخام في 2012، عوض 6.0 بالمائة في 2011، وعلى شكل ارتفاع فى الدين الإجمالى للخزينة، الذي انتقل بدوره من 53.5 بالمائة فى 2011 إلى 58.3 بالمائة فى 2012، وعلى شكل تفاقم للعجز فى الميزان التجارى، وانخفاض فى نسبة تغطية الصادرات للواردات، حيث استقرت تلك النسبة عند 48.0 بالمائة فى 2012، مقابل 48.9 بالمائة فى متم دجنبر 2011، وعلى شكل تفاقم لعجز الحساب الجارى لميزان الأداءات، الذي بلغ 9.6 من الناتج الداخلى الخام فى 2012، مقابل 8.1 بالمائة فى 2011.

ثم جاء المحيط الخارجى غير الملائم، وارتفاع النفقات الجارية بسبب ازدياد أعباء المقاصة والأجور على إثر التدابير المتخذة فى إطار الحوار الاجتماعى، لتزيد كلها من تردى حال التوازنات الماكرو-اقتصادية، وهو تردٍ من شأنه أن يعوق التنافسية. فحين تسجل الحكومة عجزاً كبيراً فى الميزانية فإن ذلك يؤثر، فى آن واحد، فى النفقات ومستوى الضرائب وكلفة الاقتراض. فبعض النفقات التى تساهم فى تحسين الإنتاجية يجرى أحياناً تخفيضها، مثلما تُخفّض الضرائب من مردود الاستثمار والعمل، الشيء الذى من شأنه أن يفضى إلى توجيه غير سليم للرأسمال البشرى والمادى. وأخيراً فإن الحاجات إلى التمويل تميل إلى الرفع من كلفة الاقتراض بالنسبة إلى المقاولات، والحد من الاستثمار الخاص. ومن ثمّ يصبح من الضرورى الحفاظ على الاستقرار الماكرو-اقتصادى، بحكم أنه يحد من تردى حالة التوازن المالى والحساب الجارى لميزان الأداءات، بهدف الحفاظ على التنافسية وتحسينها.

2.1.3. انفتاح اقتصادى يصاحبه تفاقم فى عجز الميزان التجارى

جاء الانفتاح الاقتصادى للمغرب على شكل سياسة شاملة للتحرير الاقتصادى وتفعيل عدد من الاتفاقيات التجارية التفضيلية التى يعد من أهمها الاتفاق الذى تم إبرامه مع الاتحاد الأوروبى، واتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أفضت هذه الاتفاقيات، إلى جانب سياسة الحد من الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إلى تغيير عميق للاقتصاد الوطنى.

فبين سنتي 2011 و2012، ارتفعت الصادرات بما قدره 4.7 بالمائة، غير أن نسبة النمو هذه غير كافية لتعويض ارتفاع الواردات، التي بلغت ما نسبته 6.7 بالمائة. ويرجع تفاقم العجز التجاري جزئياً إلى ارتفاع فاتورة الطاقة وفاتورة الحبوب، وذلك رغم الأداء الجيد للصادرات في بعض قطاعات النشاط الاقتصادي. فقد شهدت الصادرات في قطاعات السيارات وصناعة الطائرات وترحيل الخدمات والصناعة الإلكترونية وتصدير مشتقات الفوسفات (وخصوصاً الأسمدة والحامض الفوسفوري) ارتفاعاً ملموساً.

وهناك العديد من العوامل - ومنها تحولات الاقتصاد المغربي وأسعار صرف العملات - التي تفسر جزئياً تردي الميزان التجاري، الذي لا يمكن إرجاعه فقط إلى نقص التنافسية. غير أن خدمات ومنتجات أكثر تنافسية يمكنها أن تتيح الحد من العجز التجاري وأن تستفيد كثيراً من انفتاح اقتصادنا.

2.3. الأعمدة

تقوم التنافسية على عدد من الأعمدة. وقد أثار الإطار القانوني والتنظيمي والبنيات التحتية الاجتماعية انتباه أعضاء المجلس.

1.2.3. الصعوبات المرتبطة بالإطار التشريعي والمؤسسي

1.1.2.3. إطار قانوني ضعيف التكيف مع متطلبات التنافسية

شهد قطاع العدالة خلال العقود الأخيرة المنصرمة تغيرات هامة من شأنها تحسين التنافسية. فقد تم خلال العقدين الأخيرين إحداث هيئات قضائية متخصصة، كالمحاكم الإدارية والمحاكم التجارية الابتدائية والاستئنافية، كما تم تحسين اشتغال المحاكم التجارية، وتحقيق خطوات في مجال تحديث المحاكم. وتشير عمليات تقييم القطاع القضائي التي تم إجراؤها إلى أنه رغم الخطوات الهامة المحققة، لا يزال يُنظر إلى هذا القطاع بصفته مفتقراً للفعالية وغير متكيف بشكل كاف مع متطلبات التنمية الاقتصادية وانتظارات المستثمرين. أما أسباب انعدام الفعالية فتتعلق بشفافية القرارات القضائية وتأهيل وتخصص القضاة والمساعدين القضائيين، وأجال معالجة القضايا وتنفيذ القرارات القضائية، والولوج إلى العدالة والمعلومة القضائية، وقدرات الوزارة في مجال المراقبة المالية وتبدير الموارد البشرية. كما أن مسألة الأجال التي تتطلبها معالجة الملفات تعد من الأمور التي تطرح مشاكل عديدة للمقاولات.

2.1.2.3. مناخ أعمال وقواعد غير ملائمة لحاجات التقدم في التنافسية

يشير «الميثاق الاجتماعي»¹³ إلى أن ازدهار المقاولات يقتضي قواعد واضحة ومناخ أعمال مستقر. ومن جانب آخر، ينبغي إرساء تشاور حول مناخ الأعمال ما بين المقاولات والدولة وبين مختلف الهيئات التابعة للدولة. كما أن الجهود التي يتم بذلها من خلال عدد من التدابير لصالح المقاولات يضيع أحياناً

¹³ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2011، من أجل ميثاق اجتماعي جديد: ضوابط يجب احترامها، وأهداف يتعين التعاقد بشئنها، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الإحالة الذاتية رقم 1/2011/ www.ces.ma

مفعولها بفعل تدابير مناقضة تتخذها قطاعات وزارية أخرى. بل إن الدولة تساهم هي أيضا في الاختلال حين تولي الأفضلية لقطاعات معينة من النشاط فتعطيها مساعدات نوعية أو تفوت لها الصفقات، مما يفسد المنافسة ويلحق الضرر بفاعلين آخرين. وإضافة إلى ذلك فإن القطاع الخاص لا يجري إشراكه بما يكفي في تفعيل وتتبع الإصلاحات الرامية إلى تحسين التنافسية هذه.

3.1.2.3. منظومة جبائية لا تأخذ في حساباتها بما يكفي هدف التنافسية

إن المنظومة الجبائية في المغرب اليوم غير قادرة على الإسهام في دعم التنافسية المغربية، وذلك لأسباب عدة جاء ذكر أغلبها في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول المنظومة الجبائية. فالمقولة يتعين عليها، من أجل الزيادة من تنافسياتها، ومزاحمة المقاولات الأجنبية في الأسواق العالمية، وخلق الثروة، والمساهمة في الارتقاء بمستوى عيش الساكنة، أن تكون قادرة على التطور في محيط تكون فيه السياسة الجبائية شفافة ويكون ضغط العبء الضريبي معقولا.

يشير تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول المنظومة الجبائية إلى عدد من أوجه العجز الهامة في المنظومة، تكمن في الممارسة وفي تدبير العلاقة بين الإدارة الجبائية والمواطنين وفي غياب الحس المدني الضريبي. فأما الأول فإنه ذو صلة بافتقار المنظومة الجبائية المغربية إلى الوضوح والرؤية، وهذا يعود بالأساس إلى العدد الكبير من الإصلاحات والتجديدات التي أدخلتها القوانين المالية المتعاقبة، والممارسة الإدارية التي تحدد طريقة تأويل القانون من خلال دوريات الإدارة العامة للضرائب أو غيرها من منشورات الإدارة. وأما الثاني فيرجع إلى كون العبء الضريبي ليس موزعا بصفة متوازنة بين الفاعلين الاقتصاديين. ومن ذلك مثلا أن عبء الضريبة على الشركات تتحمله أقلية صغيرة من المقاولات، في حين تعتمد الضريبة على الدخل بالأساس على الدخل التي على شكل أجور في القطاعات المنظمة، ولا تمس الضريبة على القيمة المضافة قسما كبيرا من النشاط الاقتصادي. وأما ثالث أوجه العجز فيهم غياب الحس المدني الضريبي. وقد أشار تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى جانب هام هو العلاقة المتوترة والمعلبوعة بالتنازع بين الإدارة الجبائية ودافع الضرائب. وهكذا فإن لدافعي الضرائب انتظارات عديدة تجاه الإدارة الجبائية، تتمثل في طلب قوي على الإنصاف وجودة أفضل للخدمات وسهولة أكبر في الولوج إلى التشريع وإلى المعلومة.

وهناك عدد من التدابير التي لها آثار جبائية إيجابية، غير أنها غير مرسمة أو غير مععمة. كما أن هناك العديد من الانتقادات التي يتم توجيهها للمراقبة الضريبية ونظام العقوبات. ناهيك عن سبل الطعن المتوفرة يُنظر إليها على أنها غير فعالة وغير مستقلة عن الإدارة الجبائية. ورغم الإصلاحات العديدة التي تم إدخالها، إلا أن عمل الإدارة وطريقة اشتغالها تثير بوجه عام انتقادات من لدن المرتفقين. وتشكو العلاقات بين الإدارة والمقاولات، من جانبها، من كثير من الصعوبات التي تتضمن تعقيد المسالك والمساطر، وغياب القرب، والصعوبات في الولوج إلى المعلومة، والاستقبال غير الجيد، والتصرفات المنافية للأخلاقيات.

إن معالجة الجانب الجبائي تتم فقط من منظور تحصيل المداخل الضريبية، في حين يقتضي تحرير السوق والانفتاح الاقتصادي تجاوز الجوانب المقتصرة على المحاسبة واتخاذ النظام الضريبي وسيلة في خدمة تنمية الاقتصاد وتحسين التنافسية.

4.1.2.3. إطار تنافسي لا يستجيب للشروط المسبقة للتنافسية

تؤثر المنافسة الاقتصادية في التنافسية من وجهين. أما أولهما فأن المقولة التي تريد أن تكون ذات تنافسية في سوق دولية ينبغي لها أن تكون قبل ذلك ذات تنافسية في السوق الداخلية. وأما الثاني، فهو أن التنافسية المطلوبة على مستوى السوق الداخلية ينبغي لها أن تقوم في محيط تنافسي تكون الممارسات المرعية فيه متلائمة مع قواعد المنافسة.

يحدد القانون رقم 06-99 حول حرية الأسعار والمنافسة (المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 6 يوليوز 2000) قواعد حماية المنافسة في المغرب، ويتوخى ضمان الشفافية والنزاهة في العلاقات التجارية. ويرمي هذا القانون إلى إتاحة تشكيل الأسعار عبر التدافع الحر للتنافس، وحرية الولوج إلى السوق، والشفافية والإنصاف في العلاقات التجارية، ودعم القواعد المتعلقة بإعلام المستهلكين. كما يدخل القانون تغييرا على مستوى المؤسسات المكلفة بالسهر على حسن اشتغال آليات السوق، عبر إحداث مجلس للمنافسة، تم إرساؤه الفعلي سنة 2008، من أجل السهر على احترام حرية المنافسة، وضمن تنافسية النسيج الاقتصادي الوطني، وتأمين تناسب جيد بين الجودة والسعر، لفائدة رفاة المستهلك. ورغم الإطار التشريعي القائم حاليا في المغرب، فإن هناك العديد من الثغرات التي لا تزال موجودة والتي تم التعرف عليها. وهي تشمل عدم كفاية الوسائل الملموسة اللازمة لتفعيل آليات المراقبة التي وضعها القانون، وخصوصا العدد المحدود جدا من الممارسين للحق في التنافس، وغياب المعطيات الوثائقية حول المنافسة، وغياب اعتبار حماية المستهلكين، وغياب استراتيجية ترمي إلى تطوير سياسة المنافسة في المغرب، وعدم اعتبار أهمية سياسة المنافسة بصفتها أداة للتنمية الاقتصادية.

5.1.2.3. مستوى من الفساد يشكل عائقا أمام التنافسية

تمت الإشارة، من قبل المقاولات الوطنية والأجنبية، إلى الفساد وبطء المساطر الإدارية، بصفتها أحد أهم العوائق التي تعرقل نشاط المقاولات. وكما أشرنا إلى ذلك أعلاه، فإن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول التنافسية العالمية 2012-2013 يشير إلى أن المقاولات التي تم استجوابها تذكر الفساد باعتباره العامل الثالث الأكثر تسببا في المشاكل بالنسبة إلى الأعمال في المغرب، بعد البيروقراطية الحكومية غير الفعالة وصعوبة الولوج إلى التمويل. ويصنف مؤشر الانطباع عن الفساد، الذي تنشره ترانسبارنسي الدولية¹⁴، البلدان والمجالات الترايبية حسب الانطباع عن درجة الفساد في القطاع العمومي. وتشير نقطة البلد أو المجال الترايب إلى مستوى الفساد الذي يتم الوقوف عليه

في قطاعها العمومي، من خلال سلم من 0 إلى 100، بحيث تشير نقطة الصفر إلى أن البلد المعني يتفشى فيه الفساد، وتشير نقطة 100 إلى كون البلد المعني نظيفاً. ويحتل المغرب في هذا المجال الرتبة 88 (من أصل 176 بلداً)، بنقطة تبلغ 37. وبالرغم من أن المغرب يتوفر على إطار قانوني يتعلق بالفساد والشفافية والنزاهة، ورغم ازدياد شفافية المنظومة القانونية وإحداث هيئة لمحاربة الرشوة، إلا أن التطبيق غير الصارم للقانون ضد الفساد يجعل من الصعب القضاء على هذه الآفة، مما يمثل عائقاً في وجه الاستثمارات والتنافسية.

6.1.2.3. تماسك والتقائية محدودان للسياسات القطاعية، لا يتيحان الاستفادة التامة من الأعمال الرامية إلى إنعاش التنافسية

تمت الإشارة إلى مسألة انسجام السياسات القطاعية في عدد من تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خلال الشهور الأخيرة، وطرح للنقاش خلال اللقاء الوطني حول الحكامة المنعقد في فبراير 2013. ويتضمن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي¹⁵ مرجعية للمبادئ والحقوق تحدد ميثاق التماسك وأهداف العدالة الاجتماعية والتقدم. وتشمل هذه المرجعية ستة محاور مفصلة إلى أهداف. ويعنى الهدف 82 بانسجام الاستراتيجيات والبرامج، مع التشديد على أهمية تماسك المخططات القطاعية ومساهمتها في الثروة الوطنية، والشغل والقضاء على الفقر. كما أن التوطين سيشجع من جانب آخر انسجاماً أكبر بين السياسات العمومية، وهو الانسجام الضروري للرفع إلى الحد الأقصى من تنافسية الجهات المختلفة.

كما تمت الإشارة خلال الملتقى الوطني الأول حول الحكامة¹⁶، إلى أن المغرب تبنى، خلال العقود الأخيرة، عدداً من السياسات القطاعية أو الالتقائية التي تحدد منظورها وأهدافاً عديدة على المدى المتوسط والبعيد، غير أنها لم تشتمل على أي آلية تتيح تأمين انسجام المقاربة وتقارب الأهداف وتقاسم موارد البرامج القطاعية المختلفة التي تترتب عنها. ومعلوم أن مشاكل الالتقائية والتنسيق بين مختلف مؤسسات الدولة وداخل الحكومة تحد من الأثر الفعلي للإصلاحات والسياسات التي يجري تفعيلها من أجل تحسين التنافسية.

2.2.3. أوجه العجز في البنيات التحتية الاجتماعية

1.2.2.3. تربية وتكوين غير متلائمين مع متطلبات التنافسية

إن جودة الموارد البشرية عامل حاسم في التنافسية. فالمعارف أصبحت عوامل رئيسة في بناء التنافسية والحفاظ عليها. ومع العولمة وازدياد أهمية المعرفة، أصبحت التربية بمثابة المصدر الأهم

¹⁵ المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2011). من أجل ميثاق اجتماعي جديد: ضوابط يجب احترامها، وأهداف يتعين التعاقد بشأنها، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الإحالة الذاتية رقم 1/2011. www.ces.ma

¹⁶ اللقاء الوطني الأول حول الحكامة، حول موضوع «حكامة الاستراتيجيات والبرامج القطاعية»، المنعقد يومي 12 و13 فبراير 2013 بالرباط. <http://www.affaires-generales.gov.ma>

لخلق المعارف. وقد عمل المغرب على توسيع الولوج إلى التعليم والحد من فوارق النوع ومن الفوارق بين الوسط الحضري والقروي، غير أن مستويات الهدر لا تزال مرتفعة، وحتى أولئك الذين يواصلون دراستهم يحصلون على مستويات ضعيفة في الاختبارات المعرفية الدولية. أضف إلى ذلك أن تزايد الطلب على التربية في كل المستويات، والإكراهات المالية، تزيد كلها من الطابع المستعجل لضرورة الفعالية. ورغم وجود أقطاب للتميز، فإن منظومة التربية والتكوين في المغرب لا تزال على العموم غير متلائمة مع الحاجات الحالية في التجديد والتكيف المتواصل للتكوين. كما أن الذين يفشلون في هذه المنظومة التربوية يلتحقون أحيانا ببرامج للتكوين المهني أو يمارسون أنشطة أخرى غير منظمة، ناهيك عن البطالة العالية المسجلة في صفوف خريجي التكوين المهني.

2.2.2.3. ظروف عمل وإقرار للمسؤولية في الحوار الاجتماعي غير ملائمين لدعم التنافسية

بغض النظر عن كون العمل في ظروف ملائمة وآمنة يعتبر حقا من الحقوق الإنسانية الأساسية، فإن تحسين ظروف الشغل يمكن أن يمثل فرصة اقتصادية سانحة. فالعلاقات بين ظروف العمل وحقوق العمال والتنافسية تمر، حسب المكتب الدولي للشغل¹⁷ BIT من خلال قناتين ناقلتين: (1) تحسين رفاه العاملين، مما له أثر في الإنتاجية، (2) خلق إمكانيات للولوج إلى الأسواق العالمية. وفي حال المغرب، فإن البنات المؤسسية المحلية والسياقات التنظيمية يمكنها حماية العاملين المنتظمين، لكنها لا تستطيع توفير الحماية للعاملين الذين يوجدون في وضعية غير نظامية ومستخدمي المقاولات التي تعمل في مجال المناولة. وفي ما يخص الحوار الاجتماعي، فقد تم تبني مقاربة جديدة للاستشارة والتشاور خلال السنوات الأخيرة، مما أتاح إبرام ثلاثة اتفاقات-إطار (1 غشت 1996، و20 أبريل 2001، و30 أبريل 2003، و26 أبريل 2011). وقد شهدت البلاد خلال السنوات الأربع الأخيرة صدور عدد من النصوص التطبيقية لمدونة الشغل، والمصادقة على خمسة اتفاقيات دولية تتعلق بممثلي العاملين، والتفاوض الجماعي، وإدارة الشغل، وحماية حق التنظيم، ومساطر تحديد شروط الشغل في الوظيفة العمومية. وقد صادق المغرب على الاتفاقية 98 حول الحق في التفاوض الجماعي، غير أنه لم يصادق على الاتفاقية 87 الخاصة بالحرية النقابية. ويلاحظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي¹⁸ أن هناك اختلالا في التوازن بين فعالية الحوار الاجتماعي بين الحكومة والمنظمات النقابية، وبين الحوار الاجتماعي كما يجري في أماكن العمل وفي الفروع والقطاعات التي تشكو من غياب للتجانس بين المبادئ والممارسات داخل القطاعات وفي ما بينها.

17 ILO Value Chain Development Briefing paper 3: Improving Working Conditions through Value Chain Development
<http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public>

18 المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2011): من أجل ميثاق اجتماعي جديد: ضوابط يجب احترامها، وأهداف يتعين التعاقد بشئنها، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الإحالة الذاتية رقم 2011/1. www.ces.ma

3.3. السقف: مستوى من التربية والتجديد والأخذ بالتكنولوجيا غير كاف لدعم التنافسية

إن من يطلع على حال اقتصاد المعرفة بالمغرب لا يملك سوى الإقرار بالمستوى المتدني لبلدنا، مما يشكل عائقا يحول دون تحسين التنافسية. وقد وضع البنك الدولي مؤشرا¹⁹ لاقتصاد المعرفة يمثّل قدرة البلد على دعم التنافسية في مجال اقتصاد المعرفة. وهو يتوزع إلى أربعة مؤشرات فرعية لقياس مستوى المعارف وحالتها الراهنة. وعن طريق هذه المؤشرات، يحاول معرفة إن كان البلد يتوفر على: (أ) إطار اقتصادي ومؤسّساتي يشجع على النجاعة والإبداع والانتشار واستعمال المعارف في خدمة النمو والرفاه، (ب) ساكنة متعلمة ومؤهلة يمكنها أن تبذل وتوظف المعارف، (ج) قدرة على الابتكار تتمثل في المقاولات ومراكز البحث والجامعات ومؤسّسات أخرى تستطيع الانتهاز من الخزان العالمي الذي لا ينفك يفتني بالمعارف، وتكثيف تلك المادة مع الحاجيات المحلية، وتحويلها إلى منتجات ذات قيمة، (د) بنيات تحتية للإعلام النشط الكفيل بتسهيل التواصل الفعال ونشر المعلومة ومعالجتها. هذا المؤشر هو إذن معدل بسيط لأربعة مؤشرات فرعية، هي التشجيع الاقتصادي والنظام المؤسّساتي، والابتكار والأخذ بالتكنولوجيا، والتربية والتكوين، والبنيات التحتية للإعلام وأشكال التواصل.

إنه من الضروري تحسين كل مكونات مؤشر اقتصاد المعرفة في المغرب، لكونه ضعيفا لا يتجاوز 3.61، مما يفسر احتلال المغرب للرتبة 102 من أصل 142 بلدا، بعيدا خلف بلدان تصح مقارنتها ببلادنا، مثل تونس وتركيا ورومانيا، بل إنه تراجع مقارنة بسنة 1995. وإذا فككنا هذا المؤشر، لاحظنا أن المعدلات المحصل عليها ضعيفة فيما يخص الابتكار والتربية والتكنولوجيا، حيث يحصل المغرب على نقطة 3.67 و 2.07 و 4.02 فيما يتعلق بتلك العناصر على التوالي. وفي كل مرة فإن الرقم في انخفاض بالنظر لسنة 1995. وحده المؤشر الفرعي المرتبط بالتشجيع الاقتصادي والنظام المؤسّساتي عرف تحسنا طفيفا في الفترة منذ سنة 1995.

4.3. مزايا تجعل من الممكن تحسين التنافسية

1.4.3. إذا أحسن المغرب استغلال موقعه الجغرافي، فبإمكانه الرفع من درجة تنافسيته

يشكل القرب الجغرافي من أوروبا وبعض البلدان الإفريقية امتيازا لا يستهان به بالنسبة إلى المغرب خصوصا في ما تعلق بالتنافسية. فأوروبا تظل رغم الأزمة أحد أهم الفاعلين في الاقتصاد العالمي، وأفريقيا قارة تشهد نموا قويا وتخزن فرصا وإمكانات هامة جدا.

ويعد قرب المغرب جغرافيا من باقي البلدان الإفريقية ومن أوروبا عاملا يمد المغرب بمزايا كبرى في مجال التنافسية. كما أن القرب بمعنى المسافة الجغرافية يعد محددًا وازنا في التجارة بين البلدان،

¹⁹ المصدر: Banque Mondiale, "Knowledge for Development" KAM: www.worldbank.org/kam

ينطوي تخفيض الحواجز التجارية بين بلدان قريبة بعضها من بعض جغرافيا على بعض المنافع، ذلك أن كلفة النقل ترتفع مع ازدياد المسافة. فارتفاع سعر الطاقات مثلا، إذ يجعل كلفة النقل مرتفعة، ومن ثم يجعل من القرب الجغرافي امتيازا أكبر نفعاً. وبالتالي فكلما كان البلد أقرب من الدولة المستوردة كانت كلفة النقل أضعف. وهذا المبدأ صحيح على العموم، ولكنه يصبح أكثر دلالة بالنسبة إلى بعض الأنواع من السلع. ومع ذلك، وللاستفادة قدر الإمكان من هذا القرب، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الجوانب اللوجستية، بحيث يتكامل القرب الجغرافي والقرب الزمني. ويتيح القرب الجغرافي نوعاً من الألفة الثقافية. صحيح أن هذا العنصر ذو طبيعة ذاتية، بيد أن الألفة مع اللغة والقوانين والمؤسسات والعادات المرتبطة ببلد آخر تسهل بدورها المبادلات.

وقد نفسر جزئياً كيف أن الصادرات المغربية صمدت إلى حد كبير أمام الأزمة في منطقة أوروبا، وكيف تصاعدت وتيرة التبادلات مع باقي البلدان الإفريقية، باستحضار تأثير عامل القرب من حيث كلفة النقل وزمن التسليم والألفة الثقافية. وقد مكن القرب بين المتعاملين والقدرة على التسليم السريع لبعض العناصر من تطور مجموعة من المهن، ومع ذلك يمكن القول إن الموقع الجغرافي المتميز للمغرب غير مستغل بما فيه الكفاية.

وقد نفسر جزئياً كيف أن الصادرات المغربية صمدت إلى حد كبير أمام الأزمة في منطقة أوروبا، وكيف تصاعدت وتيرة التبادلات مع باقي البلدان الإفريقية، باستحضار تأثير عامل القرب من حيث كلفة النقل وزمن التسليم والألفة الثقافية. وقد مكن القرب بين المتعاملين والقدرة على التسليم السريع لبعض العناصر من تطور مجموعة من المهن، ومع ذلك يمكن القول إن الموقع الجغرافي المتميز للمغرب غير مستغل بما فيه الكفاية.

2.4.3. على الجهوية المتقدمة أن تساعد على بروز أقطاب للتنافسية

تعد الجهوية المتقدمة فرصة للرفع من التنافسية عبر توظيف المزايا التي تتوفر عليها مختلف مناطق المغرب. وقد حلل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في إطار إحالة ذاتية²⁰، العلاقة بين الدولة المركزية والجهة، ونمط التفاعل الممكن بين الإدارة الترابية والإدارة العمومية، ونموذج تدبير مناصب الشغل والكفاءات من أجل تدبير ترابي أمثل للجهة. وفي إطار الجهوية المتقدمة ستعتمد الدولة إلى نقل صلاحيات هامة إلى الجهات والمنتخبين فتسرع بذلك مسلسل اللاتمرکز الإداري، مما سيمكن من تعزيز قدرتها على العمل والمبادرة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومن تطوير إدارات تتوفر في المستوى الجهوي والمركزي على هوامش حقيقية للمبادرة وعلى سلطات تقريرية فعلية، انطلاقاً من عمل قائم على التنسيق والتأزر. وستتقاسم كل من الدولة والجماعات المحلية كل مجال من مجالات المسؤولية، مما سيساهم في خلق شكل تنظيمي جديد للتدبير ومناصب

20 المجلس الاقتصادي والاجتماعي «الجهوية المتقدمة وتدبير الكفاءات البشرية»، إحالة ذاتية.

شغل من نمط جديد وكفاءات ومؤهلات في مستوى الجهة. وستسود في الجهة دينامية جديدة بفعل منحها هوامش أكبر للتحرك والفعل واتخاذ القرار، مما سيمكنها من تحديد فرص التنافسية وإبرازها وتجسيدها بالملموس.

3.4.3. من شأن ثقافة متسامحة ومنفتحة أن تسمح بتعزيز القدرة على أخذ المبادرة

يتأثر الأداء الاقتصادي تأثرا ملموسا بانفتاح وتقبل وفهم مختلف الخصائص والتصرفات المرتبطة بالثقافات المختلفة. ويعني الانفتاح القدرة على قبول قيم الأمم الأخرى وثقافتها. ويصبح البلد منفتحا عندما يخلق وسطا جذابا يستهوي الأشخاص الآتين من آفاق ثقافية أخرى، ويجتذب أيضا الثروات القادمة من الخارج، والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويتجلى الانفتاح كذلك في اتخاذ مبادرات تشجع المواطنين المقيمين بالخارج على الاستثمار في بلدهم، وتطوير الصادرات. ويشدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على أهمية الثقافة المنفتحة وأثارها الإيجابية لكافة فئات المجتمع، وخاصة منها الشباب. وفي سياق الحديث عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع المغربي، يدعو²¹ المجلس إلى ضرورة بذل أقصى الجهود لتطوير بنياته التحتية وتحديثها في انسجام مع تطور مؤسساته، على أساس أن تواكب تلك الحركية نهضة ثقافية تعلي من قيم الفعل والمبادرة والاعتراف والتسامح. وقد لاحظ رؤساء المقاولات في قطاعات ناشئة في المغرب كصناعة السيارات والطيران، قدرة الشباب على استيعاب المعارف التكنولوجية والطرائق الجديدة وتكيفهم السريع مع مسلسلات الإنتاج الجديدة.

4.4.3. من شأن وجود هيئات استشارية أن يشجع على خلق مناخ من الثقة

وسعيا إلى تعزيز تنافسيته، فقد استحدث المغرب هيئات استشارية بهدف تقديم النصح والمشورة لمواكبة الإصلاحات الضرورية على المدى القريب والبعيد. وهكذا أنشئت بمرسوم، في أواخر سنة 2009، اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، برئاسة رئيس الحكومة.

وتتشكل هذه اللجنة من مختلف الوزارات التي تعمل على تحسين مناخ الأعمال، وتشرك أيضا في عضويتها القطاع الخاص ممثلا بأهم الفاعلين في عالم الأعمال (الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب، والتجمع المهني لأبنك المغرب، وفدرالية غرف التجارة والصناعة والخدمات). وقد تبنت في ماي 2012 برنامج عمل ينتظم حول تسعة أهداف استراتيجية تتفرع إلى ثلاثين إجراء عمليا عبر إنشاء فرق عمل مشتركة بين الوزارات. ونذكر من بين الأهداف الاستراتيجية لهذه اللجنة: تطوير تنافسية الجهات، وتحسين الاستشارة والتواصل حول الإصلاحات، وتقييم وتحسين الخدمات العمومية، وتعزيز الحكامة والشفافية في مجال الأعمال، وتبسيط مصادر التعمير والولوج إلى العقار.

21 المجلس الاقتصادي والاجتماعي «إدماج الشباب عن طريق الثقافة»، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إحالة ذاتية رقم AS3/2012
www.ces.ma

وأنشئت أيضا «اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات» بإشراف وزارة الشؤون العامة والحكامة والكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب سنة 2007، بهدف تقنين الممارسات الجيدة في حكامة المقاولات وطنيا. وقد أصدرت هذه اللجنة سنة 2008 مدونة عامة للممارسات الجيدة في مجال حكامة المقاولات. كما أنجزت أيضا سنة 2011 عملية تقييم لحكامة المقاولات بالمغرب باعتماد مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE.

5.4.3. أفضى تشجيع بعض القطاعات إلى نتائج ملموسة

وقد أفضى تشجيع بعض القطاعات مثل صناعة السيارات والطيران إلى نتائج ملموسة. ففي مجال صناعة الطيران مثلا، مكنت الكلفة التنافسية للتصنيع في المستوى الدولي، والكلفة المتدنية للنقل، والقرب الكبير من أوروبا، والتزام الحكومة المغربية، من تطوير هذه الصناعة على المستوى الوطني. ويعود تطور هذا القطاع إلى تفعيل خريطة طريق تم ترسيمها عبر «الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي». وتستقر أكبر مقاولات هذا القطاع في المغرب حيث انتقل عددها ما بين 2001 و2011 من بضع عشرات إلى مئات من المقاولات ذات الصيت العالمي الكبير.

4. كيف السبيل إلى تحسين التنافسية؟

تتوجه مختلف التوصيات الهادفة إلى تحسين التنافسية إلى مجموع مكونات المجتمع، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين والمقاولات، والجمعيات المهنية والنقابية، ومجموع المجتمع المدني. فالأمر يتعلق بالسعي إلى تملك وسائل تعزيز الأساسات وتقوية الأعمدة وتمتين السقف.

1.4. كيف السبيل إلى تقوية الأساسات؟

1.1.4. ينبغي للنموذج التنموي أن يجعل من الابتكار رافعة تحسين للإنتاجية، وأن يركز على القطاعات الواعدة

تتعلق التوصية الأولى بنموذج النمو الأصح للرفع من التنافسية. وقد قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره حول تشغيل الشباب²²، بعض التغييرات التي يجب إدخالها على نموذج النمو بحيث يمكن من الرفع من تنافسية المقاولات. وعلى هذا النموذج أن يوجه الاستثمار والادخار نحو قطاعات واعدة، ويجعل من الابتكار رافعة لتحسين إنتاجية المقاولات.

ويدعو المجلس إلى مواصلة الإصلاحات في مجال المحافظة على الاستقرار الماكرو-اقتصادي والتطور في مستوى الحكامة والمستوى المؤسساتي قصد تحسين مناخ الأعمال. ولكنه يوصي أيضا أن يوجه الادخار

²² تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي «تشغيل الشباب»/ إحالة ذاتية رقم 2/ 2012. www.ces.ma

والاستثمار إلى قطاعات ذات قيمة مضافة قوية، وأن يقوم التوجه الاقتصادي الجديد بتعزيز قدرات الابتكار والبحث التكنولوجي والتطور الصناعي. كما أن من شأن تشجيع روح المقاوله لدى الشباب قصد إنشاء مقاولات شابة start-up في مختلف المهن المستقبلية أن يوفر فرصا لتطوير نسيج اقتصادي قوي، خالق لمناصب الشغل والقيمة المضافة. وينبغي للسلطات العمومية أن تعمل على تحفيز توجه الاستثمارات نحو مبادرات تخص «مشاريع»، تقوم على النتائج (من براءات اختراع ونماذج أولية وأشكال اقتصادية جديدة وغيرها) أكثر من اعتمادها على «المقاوله» (بما هي بنية) وعلى رقم المعاملات.

2.1.4. على النظام الضريبي أن يشجع القطاعات المنتجة وأن يتحول إلى عامل حاسم في التنافسية

يجب أن تتوفر المقاوله، في سياق التنافس المتزايد وطنيا ودوليا، على مناخ عمل واضح المعالم بعيد عن أي مفاجآت أو عدم استقرار. ففي المجال الضريبي خاصة، يجب أن تكون القواعد واضحة وشفافة. ونفس الشيء بالنسبة إلى طرق الطفر بالصفقات، حيث يجب ضمان تكافؤ الفرص بين المتنافسين وتشجيع النهوض بالتشغيل والاستثمار والبحث عن الابتكار على امتداد التراب الوطني.

وتعد توصيات تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول النظام الضريبي المغربي²³ ذات أهمية بالغة بالنسبة إلى التنافسية، ذلك أن نظاما ضريبيا يشجع القطاع المنتج ويسمح بمحاربة المضاربات ويقلص من حجم القطاع غير المهيكل ويخلق جوا من الثقة بين الإدارة الضريبية والملزمين، يعد عاملا أساسيا في تنافسية الاقتصاد. ولكن لا ننس ما تكتسيه الجوانب الاجتماعية للنظام الضريبي من أهمية. ونعني بذلك تكامل النظام الضريبي مع باقي محاور السياسات العمومية، حيث يستجيب هذا النظام لأهداف العدالة الاجتماعية، ويمكن من توزيع عادل للعبء الضريبي ويحافظ على القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة ويتكفل جزئيا بتمويل التغطية الاجتماعية، تفاديا لزيادة الضغوط التي تتعرض لها الأجور وكلفة المستخدمين، على أساس أن يفرض ذلك كله إلى تحسن درجة التماسك الاجتماعي ويعزز الاستقرار السياسي، ويساعد على تحسين التنافسية.

ومن الضروري إعادة النظر في طريقة فرض بعض الضرائب وتفادي أوجه الاختلال المتولدة عن الدعم ولو المؤقت لهذا القطاع أو ذلك، قصد تشجيع القطاع المنتج والاستثمارات. وقد أصبحت الضريبة على القيمة المضافة اليوم عائقا أمام الاستثمار، لهذا يجب العمل على إعادة إقرار حياديتها بالنسبة إلى القطاع الإنتاجي، كما يتوجب توضيح وتبسيط الضريبة على الشركات. ويجب أيضا إخضاع المساعدات التي تقدمها الدولة في شكل تخفيض أو إعفاء، لدراسة منهجية، مع تقييم منتظم لأثارها الحقيقية. كما أن الدعم المقدم إلى قطاع معين قد يؤدي إلى استبعاد ذلك القطاع، الشيء الذي قد تترتب عنه أوضاع مضرة بالاقتصاد بأكمله. ويتعين تشجيع الابتكار والمبادرات في مجال البحث والتطوير بوصفهما عاملين أساسيين في تقوية التنافسية، وذلك مثلا عبر إقرار آليات قروض ضريبية عن البحث.

²³ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي «النظام الضريبي المغربي والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، إحالة ذاتية رقم 2/2012. www.ces.ma

ولمحاربة المضاربات وتشجيع توظيف الموارد الضرورية لتغذية المدارات الاقتصادية المنتجة، يبدو من المشروع إخضاع التركة للضريبة. ومن بين الوسائل التي قد تحد من المضاربات، فرض ضريبة على الممتلكات غير المدرة للثروة، مثل العقار غير المبنى أو غير المستغل، والسكن غير المستغل وأيضا تامين الممتلكات غير المرتبطة باستثمارات كما هو حال الأراضي المنتمية إلى المجال الحضري أو التي تستفيد من تغيير المنطقة.

ولتحسين جو الثقة بين الإدارة الجبائية والملزمين، يجب إقرار شفافية أكبر وخلق وضوح في القواعد المتحكمة في فرض الضرائب. ولن يتحقق ذلك سوى بنشر سلم فرض الضريبة بالنسبة إلى العقار، وتوضيح قواعد تحديد نتائج المقاولات، مع إمكانية مساءلة الإدارة الضريبية مسبقا حول عمليات الاستثمار والاقتناء أو بيع الممتلكات.

3.1.4. يجب أن يحظى تفعيل الاتفاقيات التجارية التفضيلية بدعم الدولة

انسجاما مع خيار الانفتاح الذي تبنته الدولة، فإن عليها أن تضمن التفعيل العملي للاتفاقيات التجارية التفضيلية. وتعني تنافسية سوق ما بالنسبة إلى فاعل اقتصادي الولوج إلى سوقه ولكن أيضا الولوج إلى الأسواق التي أبرم البلد معها اتفاقيات تجارية تفضيلية. غير أن وجود اتفاقية تفضيلية يظل أحيانا غير كاف لتمكين المقاولات من الاستفادة كاملة منها. ولكي تستفيد المقاولات استفادة كاملة من الاتفاقيات، فإن على الدولة أن تواكب تفعيل تلك الاتفاقيات وأن تضمن احترام مقتضياتها من قبل الدول الموقعة على الاتفاقية.

وعندما تكون مواكبة هذه الاتفاقيات ناقصة، بمعنى أن الولوج إلى السوق المغربية أسهل في هذا الاتجاه منه في الاتجاه الآخر، أي نحو الأسواق الأخرى، تترتب عن ذلك آثار سلبية على التنافسية على مستوى المنتجات ولكن أيضا بالنسبة لتصرفات رجال الصناعة الدوليين، ذلك أن هؤلاء ميالون إلى تفضيل نقل نشاطهم إلى البلد الذي تكون شروط وولوج سوقه أصعب مقارنة بباقي البلدان الموقعة على اتفاقية تجارية تفضيلية ما. من الضروري إذن تحديد قواعد المواكبة بشكل يمكن من الاستفادة القصوى من اتفاقيات التبادل الحر، وليس فقط تحمل تبعاتها. وعلى الدولة أيضا أن تبذل كل جهودها كي تتصدى لظاهرة إغراق السوق.

2.4. كيف السبيل إلى تقوية الأعمدة؟

1.2.4. يجب النهوض بجودة التكوين على كل المستويات

يجب أن تشكل الموارد البشرية عماد التنافسية وأساسها المتين. ومن ثمة ضرورة الاستثمار في التربية والتكوين بشكل عام، بما في ذلك التكوين المهني والتكوين مدى الحياة. ونجد في الميثاق الاجتماعي²⁴

²⁴ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من أجل ميثاق اجتماعي : ضوابط يجب احترامها، وأهداف يتعين التعاقد بشئنها، الإحالة الذاتية رقم 1
www.ces.ma 2011/

تنصيصا على أهمية التربية والتكوين، حيث يدعو إلى الاستفادة من المعارف والتكوين والتطور الثقافي وتعميم تعليم ذي جودة يجني ثماره الجميع. ومن بين العناصر التي يركز عليها الميثاق ويعتبرها أساسية، الحق في التكوين المستمر (اكتساب الكفاءات وتحسينها، والتكوين المتخصص، وحفظ التشغيل)، وتوسيع الولوج إلى الاستفادة من التكوين المستمر في شكل تكوين مدى الحياة، وتحسين تثمينه.

وعلى المدى البعيد، فإن حل مشكل الإنتاجية والتنافسية يتطلب إصلاحا عميقا للنظام التربوي والتكوين المهني. ويجب أولا القطع مع فكرة كون التكوين المهني وسيلة لانتقال المقصيين من التعليم الأساسي وإنقاذهم، واعتباره نتيجة اختيار يقوم به المتعلم الشاب في فترة مبكرة من مساره التعليمي، عندما تنعدم لديه الرغبة في متابعة التعليم العام.

ويعد الرأسمال البشري أساسيا لتحقيق تنافسية المقاول. ويجب أن يتم تكوين هذا الرأسمال البشري داخل المقاول نفسها، فتطور إنتاجية المقاولات وتنافسياتها رهين بقدرتها على الحصول على المعلومة واستخدام المستجدات التكنولوجية. والملاحظ أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تتوفر على إمكانات محدودة للتطور، نظرا لولوجها الضعيف والمحدود إلى المعارف، مما يقف عائقا دون تحديث إنتاجها، ويمنعها من مواكبة سريعة لتقلبات السوق. لهذا يبقى من الضروري أن يرصد جزء من الميزانية للتكوين عن طريق العمل تحت إشراف منشط داخل المقاول، إما مباشرة عن طريق تدخل المقاول، أو بواسطة برنامج تتعهده الدولة. وسيكون من المفيد الاعتراف بما يخرزونه القطاع غير المهيكل من كفاءات وطاقات، ومحاولة إدماجها داخل القطاع المهيكل، من خلال آليات للتكوين والمصادقة على مكتسبات التجربة.

ويعد الرأسمال البشري أساسيا لتحقيق تنافسية المقاول. ويجب أن يتم تكوين هذا الرأسمال البشري داخل المقاول نفسها، فتطور إنتاجية المقاولات وتنافسياتها رهين بقدرتها على الحصول على المعلومة واستخدام المستجدات التكنولوجية. والملاحظ أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تتوفر على إمكانات محدودة للتطور، نظرا لولوجها الضعيف والمحدود إلى المعارف، مما يقف عائقا دون تحديث إنتاجها، ويمنعها من مواكبة سريعة لتقلبات السوق. لهذا يبقى من الضروري أن يرصد جزء من الميزانية للتكوين عن طريق العمل تحت إشراف منشط داخل المقاول، إما مباشرة عن طريق تدخل المقاول، أو بواسطة برنامج تتعهده الدولة. وسيكون من المفيد الاعتراف بما يخرزونه القطاع غير المهيكل من كفاءات وطاقات، ومحاولة إدماجها داخل القطاع المهيكل، من خلال آليات للتكوين والمصادقة على مكتسبات التجربة.

2.2.4. نحو حوار اجتماعي فعلي ومثمر

إن الحوار الاجتماعي الفعلي والمساهم في دعم الثقة، والقدرة على تدبير نزاعات الشغل الجماعية بطريقة بناءة، وقيام علاقات مهنية جيدة، أمور من شأنها أن تخلق مناخا يُحترم فيه حق الشغل ويمكن في ظله تحسين الإنتاجية.

إن الوظيفة الرئيسية للحوار الاجتماعي هي التحسين المستمر لظروف العمل. ويوصي الميثاق الاجتماعي بتحسين مناخ العلاقات بين المشغلين وممثلي الأجراء في المفاوضات، والعمل على المصادقة على الاتفاقية رقم 87 للمنظمة الدولية للشغل OIT حول الحرية النقابية، وتشجيع ممارسة الحوار الاجتماعي عبر تحديد أشكاله ومستوياته، واحترام الحقوق والواجبات، وتشجيع التفاوض الجماعي باعتباره مسلسلا متعارفا عليه بين الأطراف المعنية، يتيح التوصل إلى اتفاقات جماعية.

ويتضمن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الوقاية وحل نزاعات العمل الجماعي بالتراضي²⁵ جردا للإجراءات الكفيلة بحل هذه النزاعات بشكل مرض، ووضع آليات ابتكارية للوقاية، ورسم سبل بديلة لحل النزاعات، تدرج في النظام القانوني الجاري به العمل. ويقتضي تحسين طرق معالجة نزاعات العمل الجماعية تعزيز تفعيل التشريعات الاجتماعية لصالح كل الأجراء وتوسيعها لتشمل باقي الأنشطة المدرة للدخل، وأيضا مشاركة الشركاء الاجتماعيين في إغناء السياسات العمومية، ووضع آليات جديدة للوقاية من نزاعات العمل الجماعية، وتفعيل سبل طعن بديلة مرنة متلائمة مع المساطر الإدارية والقانونية المعمول بها، وتعزيز شعور الثقة بين الشركاء الاجتماعيين.

كما أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كذلك باتخاذ تدابير عملية فعالة قميئة بالنهوض بالعلاقات المهنية. وتتعلق كلها بقانون الشغل والحماية الاجتماعية (الحرص على احترام القانون، إدماج القطاع غير المهيكل، الرفع من قدرات أجهزة المراقبة والتفتيش والعدالة)، وبالتمثيل والاتفاقيات الجماعية (تحسين التشريعات والممارسة قصد التمثيل وتعزيز التمثيل الجماعي)، وتعزيز ممارسة حق الإضراب والحوار الاجتماعي على المستوى الوطني.

إن الحوار الاجتماعي والحل السلمي لنزاعات الشغل والنهوض بالعلاقات المهنية، ينبغي أن تتيح ذلك للأفراد العمل في مناخ يطمع به احترام قانون الشغل. من ثمة توصي مرجعية الميثاق الاجتماعي بضمان دخل لائق، والسهر على احترام التشريع في شأن الحدود الدنيا القانونية، وتحسين التوجيه وبرامج إعادة التأهيل المهني، والتحسين المستمر لظروف السلامة والصحة والرفاه في العمل، والسهر على احترام السن الدنيا للولوج إلى الشغل، ومنع أسوأ أشكال الشغل وتشغيل الأطفال، ودعم الإطار القانوني لمحاربة العمل القسري وتحسين سبل الوقاية منه. فمثل هذا المناخ قمين بتحسين الإنتاجية والتنافسية.

3.2.4. وجوب تشجيع الحكامة القائمة على احترام القانون، والتصدي بحزم أكبر للرشوة

يشدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على ضرورة تحسين الحكامة ومحاربة الرشوة. ويجب أن تتبنى الحكامة على تعزيز احترام القانون، مثلما يجب أيضا تعزيز الثقة والرضا في مجال تطبيق القانون، وشفافية الإدارة ومصداقيتها. ويتعين حصر أسباب عدم ثقة المرتفقين في الإدارة، وأوجه الخلل في الخدمات المقدمة لهم، بشكل يمكن من تجاوزها وتحسين الوضعية. ويجب على وجه

²⁵ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوقاية من نزاعات العمل الجماعية وحلها بالتراضي، إحالة ذاتية رقم 6/2012/ces.ma

الخصوص إخضاع الإدارات التي لها احتكاك مباشر بالمقاولات لإعادة هيكلة قصد تحسين أدائها. ولكي لا تصبح الشروط الإدارية والتشريعية عائقا أمام التنافسية، يجب أن تتميز تلك الشروط بالشفافية، وأن تكون قابلة للمراقبة والمحاسبة، كما يجب أن يتحقق الانسجام بين مختلف المقتضيات القانونية. ويشدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من جانب آخر على ضرورة تعزيز محاربة الرشوة. فالكلفة العالية الناجمة عن عوامل مثل الرشوة، والمتطلبات التشريعية والبيروقراطية المفرطة أو الاعتبارية تضر بالتنافسية ولا تشجع على الاستثمار. وتعد رقمنة العلاقات بين المواطن والإدارة، واستبعاد الطابع الشخصي المباشر، ووضع مقتضيات تمكن من تبيين سلسلة المتدخلين في المعاملات ومصادر القرارات، وسيلة تساعد إلى حد كبير على محاربة الرشوة، فالزام المقاولات بالأداء عن طريق الشيك البنكي عن كل معاملة تتجاوز قيمتها 10 000 درهم، والانتشار المتزايد لشكل الحكومة الإلكترونية، عاملان يساعدان على محاربة الرشوة.

4.2.4. يجب أن يستفيد النهوض بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات من تحفيزات ملموسة

تعنى التوصيات التي قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الميثاق الاجتماعي بثلاثة مستويات. فمن الضروري أولا؛ العمل على إنعاش المسؤولية الاجتماعية للمقاولات أثناء وضع العقود- البرامج بين الشركاء المعنيين (من مقاولات وجمعيات، وجماعات محلية ومؤسسات تابعة للدولة)؛ وينبغي بعد ذلك تحديد الإطار القانوني والتنظيمي الذي يتيح تحديد وتشجيع وتثمين المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية للمقاولات، باحترام التزاماتها؛ ويتعين في المقام الثالث حمل المستثمرين على أن يضعوا في حساباتهم معايير واضحة وقابلة للقياس للمسؤولية الاجتماعية في قراراتهم وتوظيفاتهم المالية وفي تقييم آثار استثماراتهم.

تبنت الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب ميثاق المسؤولية الاجتماعية، وهو يتضمن مبادئ ويرسم أهدافا تستجيب للمعايير العامة الكونية التي تحمي حقوق الإنسان في مجال العمل، وتستهدف التحسين المتواصل لشروط العمل والتشغيل والعلاقات المهنية وحماية البيئة والوقاية من الرشوة وشفافية وفعالية الحكامة ومساهمة المقاولات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهات والجماعات التي تنشط فيها. وقد صاغت الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب حزمة معايير تبني على عمليات افتتاح مستقلة تمكن المقاولات الراغبة في ذلك من أن تتعرف على مدى واقعية التزاماتها وإنجازاتها في مجال المسؤولية الاجتماعية. وبفضل هذه المبادرة، صار المغرب أحد البلدان القليلة التي تعمل على تشجيع المسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

3.4. كيف السبيل إلى تقوية السقف؟

1.3.4. تعزيز مبادرة «المغرب ابتكار» وتقوية دعم التكنولوجيا والابتكار

إن الاستثمار في التجديد بكل أنواعه، وخصوصا في تطوير التكنولوجيا، يساهم كثيرا في تحسين التنافسية. ويمكن تشجيع التجديد والتكنولوجيا من خلال سياسات حكومية، سواء بطريقة مباشرة، عبر الرفع من تمويل الدولة للبحث والتطوير المفضيين إلى تسويق أشكال تكنولوجيا جديدة، أو بطريقة غير مباشرة، عبر تحفيزات ضريبية تحض على تبني التكنولوجيات الحديثة. ومن جانب آخر، فإن البحث الأساسي ما قبل التنافسي والبحث الاستراتيجي يجب أن يكونا ممولين من لدن الدولة والمقاولات الكبرى، نظرا للآثار المرتقبة منه على المدى البعيد. أما البحث التنافسي، الذي يتيح في المدى المتوسط والقريب خلق بضائع وخدمات جديدة قابلة للتسويق، وتحسين جودة الموجود منها، ورفع حصص السوق على المستوى الدولي، فيجب أن يكون موضوعا لتدابير ملائمة ومستدامة للدعم للمقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدا، لما يترتب عن ذلك من نتيجة على المدى القريب.

وقد أعطت وزارة الصناعة انطلاقة العمل لمنهجية تشاركية للتفكير، أشركت فيها الإدارات والمقاولات والجامعات والفاعلين الماليين. وهذه الاستراتيجية التي تحمل اسم مبادرة «المغرب ابتكار» مكنت من وضع خطة عمل تتوقف من جديد عند أكثر المشاريع نجاحا والتجارب الدولية الأكثر أهمية. وقد وضعت هذه الاستراتيجية الجديدة لدعم الابتكار في المغرب- التي تتخرط فيها وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة، ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي والكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب - نصب أعينها أهدافا كمية تتمثل في إنتاج 1000 براءة في أفق 2014 وإنشاء 200 مقالة ناشئة مبتكرة في أفق 2014. ولا شك أن تفعيل هذه البرامج وتعزيزها سيمكنان من تحقيق إسهام ملموس في تحسين التنافسية الوطنية.

2.3.4. دعم نشر تقنيات التدبير الجيدة لدى المقاولات الصغرى والمتوسطة

يمكن لتحسين التدبير مبدئيا أن يساهم في تقوية التنافسية بفضل جودة أكبر للمنتجات أو الخدمات وتقليص في كلفة الإنتاج. ويتجلى نمط التدبير المختلف في شكل طرائق مختلفة لتنظيم نظام الإنتاج وتطبيق تكنولوجيات مختلفة. وتعد قدرة المكلفين بالتدبير على إدراج وتحسين الابتكارات التثليمية والتكنولوجية عاملا حاسما في دعم التنافسية. وبفضل الانتشار الواسع للتقنيات الجيدة في مجال التدبير، يمكن لمؤسسة معينة، أو قطاع معين، بل وحتى بلد معين، أن يصبح أكثر تنافسية. وعلى المستوى الوطني، يساهم التبنّي المعمم لتدبير أفضل في تحسين الفعالية الاقتصادية، وتطوير الابتكار وتنمية الموارد البشرية، وهما عاملان أساسيان لتحقيق مكاسب في الإنتاجية والتنافسية. وعلاوة على ذلك، فإن الدعم المباشر للمقاولات الخاصة والمقاولات الصغرى في شكل آراء استشارية في التدبير والتسويق للمقاولات الصغرى، ودعم التكوين، ودعم تطوير التكنولوجيا، من شأنه أن يمكن من دعم المقاولين في المرحلة الأولى من المشروع، حيث تكون كفاءاتهم في مجال تدبير الأعمال والإعلام محدودة.

4.4. كيف السبيل إلى الاستفادة من المؤهلات؟

1.4.4. تشجيع تطور أقطاب جهوية تنافسية

يجب العمل كذلك على تطوير التنافسية على مستوى الجهات. فقد أصبحت المقاولات اليوم أمام التشريعات والتحفيزات نفسها أيا كان مكان نشاطها، بينما لا تتوفر الجهات على المستوى نفسه من البنيات التحتية. وإذ تتيح الجهوية المتقدمة إطلاق مبادرات أكثر في مستوى الجهات، فإن من شأنها أن تمثل امتيازا وفرصة يجب الاستفادة منها قصد جعل الجهات ومقاولاتها أكثر تنافسية. وسيكون من المفيد أيضا تحديد خريطة للإنتاج الصناعي للتمكن من وضع خطة للتعمير الصناعي الجهوي وتشجيع الجهات على حصر أقطاب للتنافسية والمحافظة عليها.

2.4.4. تطوير القطاعات الواعدة

يتوفر المغرب على خزان تنموي مهم كالقطاع الصناعي وقطاع الخدمات وقطاع السياحة وغيرها. وهناك قطاعات بإمكانها الاضطلاع بدور هام في تعزيز تنافسية الاقتصاد، هي القطاع الفلاحي من خلال الصناعات الغذائية، والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر، وتقنيات الإعلام والتواصل الجديدة NTIC. ويحتل القطاع الفلاحي مكانة هامة في الاقتصاد المغربي، لكنه لا يقدر حق قدره، مع أن بإمكانه أن يشكل قاعدة للتصنيع ولتنويع الاقتصاد، لكونه ينطوي على مجموعة من الامتيازات قياسا إلى البلدان الأخرى، الشيء الذي من شأنه أن يتيح الرفع من حجم الصادرات. ويعتبر تطور قطاع الفلاحة الغذائية الخاضعة للتحويل الأول أساسيا في مجال التشغيل والتطور الجهوي. ويظل نصيب المنتجات الفلاحية المحولة ضعيفا في الاقتصاد المغربي، حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مقارنة بدول في مستوى مشابه من النمو، مع أن المستهلكين يقتنون أكثر فأكثر منتجات محولة، غالبا ما تصنع في الخارج. ويعد الاقتصاد الأخضر وسيلة للتوفيق بين تدبير يستحضر الاستدامة للموارد الطبيعية، ومطلب خلق مناصب الشغل، وإنتاج الثروات. وقد حصر تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي²⁶ حول الاقتصاد الأخضر المسالك الممكنة ورسم الأفق الممكنة لاتخاذ تدابير لمواكبة هذا النمط الاقتصادي. ويقدر التقرير أيضا مناصب الشغل التي يمكن خلقها بفضل البرامج الطموحة التي أطلقها المغرب، بما في ذلك البرامج المرتبطة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وتطهير وتصفية النفايات السائلة وتدبير النفايات الصلبة المنزلية. كما أن الأنشطة المرتبطة بتقنيات الإعلام والتواصل الحديثة NTIC تتوفر على إمكانات هامة في مجال خلق القيمة، عبر الاستفادة من الرأسمال البشري الوطني.

²⁶ تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، « الاقتصاد الأخضر: فرص لخلق الثروات ومناصب الشغل »، إحالة ذاتية رقم 4/ 2012
www.ces.ma

5. خاتمة

إن تدهور الاستقرار الماكرو-اقتصادي، وارتفاع العجز، والصعوبات المرتبطة بإرساء إطار تشريعي ومؤسسي، وأوجه الخلل التي تعاني منها البنيات التحتية الاجتماعية، والمستوى المتدني للتربية والتعليم والابتكار واعتماد التكنولوجيا، كلها عوامل تضر بالتنافسية. لكن هناك في المقابل مجموعة من المؤهلات التي تتيح إمكانية تحسين التنافسية المغربية، منها الموقع الجغرافي للمغرب، والجهوية الموسعة، وشيوع ثقافة التسامح والانفتاح، ووجود هيئات للاستشارة، والتجربة الناجحة في تشجيع بعض القطاعات.

وبالإمكان تعزيز أسس التنافسية أيضا بفضل اعتماد نموذج تنموي يوجه الادخار والاستثمار نحو قطاعات ذات قيمة مضافة كبرى، ويقوي قدرات الابتكار والبحث التكنولوجي والتطور الصناعي؛ وبفضل نظام ضريبي يركز على التنمية الاقتصادية ودعم أكبر للتفعيل العملي للاتفاقيات التجارية التفضيلية. وإضافة إلى ذلك، فإن التنافسية ستعزز من خلال النهوض بتكوين ذي جودة أعلى، والتأهيل الاجتماعي، والحوار الاجتماعي المثمر، ومعالجة فعالية لنزاعات الشغل. ولا شك أن تحسين التنافسية يتوقف أيضا على حكامه قائمة على احترام القانون، والحد من الرشوة والنهوض بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولات. وسيمكن دعم التكنولوجيا والابتكار ونشر التقنيات الجيدة للتسيير لتستفيد منها المقاولات الصغرى والمتوسطة من تعزيز هذه التنافسية. كما سيمكن تطوير أقطاب جهوية للتنافسية والصناعة الفلاحية والاقتصاد الأخضر من الاستفادة من الامتيازات التي يتوفر عليها المغرب، سعيا إلى بلوغ درجة من التنافسية تتيح له إمكانية الارتقاء إلى مستوى جديد من النمو.

القسم الثالث

أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

1. الوقائع البارزة سنة 2012

1.1. عناية مولوية خاصة أولها جلالته للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إذا كانت سنة 2011 بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تجسد مرحلة التأسيس ووضع أجهزته وإرساء هيئاته وانطلاق أنشطته، فإن سنة 2012 تمثل أول سنة كاملة من منظور موازناتي.

ففي انسجام مع طموحاته، سعى المجلس خلال سنة 2012، إلى إرساء مشروعاته، عبر إقرار ثقافة إنصات ممأسسة، تقوم على إشراك المواطنين والمجتمع المدني والقوى الحية في البلاد، وترسيخ مصداقيته بتقديم اقتراحات تعكس وجهة نظر المجتمع المدني المنظم، بطريقة موضوعية ومستقلة، والحرص على نجاعة وجودة ونوعية أشغاله، عبر تشجيع الحوار وتقارب الآراء حول الإصلاحات الوطنية والمواضيع المجتمعية، وذلك في أفق بناء تعاقدات اجتماعية كبرى.

وقد تميزت سنة 2012 برعاية سامية خاصة أولها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مما ساهم بشكل كبير في إشعاع أشغال المجلس وزاد أعضائه تحفزا وتجنندا. وفي هذا الإطار، نذكر من بين أهم الأحداث:

• الاستقبال الملكي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي قدّم أمام جلالته التقرير الأول للمجلس المتضمن تحليلا للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال سنة 2011، وعرضا لأنشطة المجلس خلال تلك السنة؛

• الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالته بتاريخ 6 نونبر 2012، بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء، والذي دعا فيه جلالته المجلس إلى بلورة نموذج تنموي جهوي مندمج لفائدة الأقاليم الجنوبية؛

• إنجاز الورقة التأسيسية المتعلقة بنموذج التنمية الجهوية الخاصة بالأقاليم الجنوبية، وتقديمها أمام أنظار صاحب الجلالة من قبل رئيس المجلس بتاريخ 2 يناير 2013.

2.1. الانطلاقة الفعلية للعلاقات المؤسسية مع الحكومة وغرفتي البرلمان

من جانب آخر، شهدت سنة 2012 الانطلاقة الفعلية للعلاقات المؤسسية مع الحكومة وغرفتي البرلمان. وقد تلقى المجلس خلال هذه السنة ثلاث إحالات مؤسسية وهي:

- الإحالة التي وجهتها الحكومة إلى المجلس في شتبر 2012 لطلب رأيه بخصوص مشروع القانون الإطار المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- الإحالة التي وجهها مجلس النواب إلى المجلس في أكتوبر 2012 لطلب تحليله وتوصياته حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- الإحالة التي وجهتها الحكومة إلى المجلس في نونبر 2012 لطلب رأيه في موضوع «تعميم وتحقيق المساواة والتكافؤ في الولوج إلى الخدمات الصحية الأساسية».

وقد عزز المجلس في سنة 2012 علاقاته المؤسسية مع الحكومة والبرلمان عبر:

- عقد اجتماعات عمل مع رئيس الحكومة والوزراء المعنيين لتقديم آراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- تنظيم ندوة حول الميثاق الاجتماعي بشراكة مع مجلس المستشارين؛
- عقد اجتماع عمل مع أعضاء لجنة المالية بمجلس النواب لتقديم تقارير المجلس؛
- مشاركة أعضاء المكتب ورؤساء لجان مجلس النواب في الجموع العامة.

2. حصيلة سنة 2012

1.2. مكتب المجلس

عين الجمع العام للمجلس في 23 فبراير 2012 أعضاء المكتب الممثلين للفئات الخمس المكونة للمجلس.

أعضاء المكتب الممثلون للفئات المكونة للمجلس

الاسم والنسب	الفئة
حكيمه حميش	فئة الخبراء
محمد الدحماني	فئة النقابات
أحمد أوعياش	فئة الهيئات والجمعيات المهنية
محمد كاوزي	فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والنشاط الجمعي
خالد الشدادي	فئة الشخصيات المعينة بالصفة

كما أن اللجان الدائمة انتخبت هي أيضا رؤساءها ليكتمل بذلك تشكيل المكتب.

أعضاء المكتب ممثلو رؤساء اللجان الدائمة

الاسم والنسب	الضفة
أحمد رحو	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والمشاريع الاستراتيجية
محمد العلوي	اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية
زهرة الزاوي	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن
خليل بنسامي	اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية الجهوية
أحمد عبادي	اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة
لحسن أولحاج	اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

عقد مكتب المجلس سنة 2012 واحدا وعشرين اجتماعا، بنسبة مشاركة تبلغ في المتوسط 79 بالمائة. وخلال هذه السنة، أقر مكتب المجلس البرنامج المتوقع للجموع العامة، وأحال على اللجان الدائمة مواضيع الإحالات الذاتية المقررة في برنامج عمله برسم سنة 2012، طبقا لما تمت المصادقة عليه في الدورة العادية العاشرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المنعقدة في 22 دجنبر 2011.

2.2. اللجان الدائمة

واصلت اللجان الدائمة منهجيتها المعتمدة على الإنصات والتشاور والنقاشات الداخلية والخارجية. وقد عقدت اللجان الدائمة المكونة من 22 إلى 33 عضوا 240 اجتماعا بمعدل 43 اجتماعا لكل لجنة، بمعدل مشاركة يبلغ 42 بالمائة (يتراوح بين 28 بالمائة و55 بالمائة حسب اللجان)، علما أن أغلب الأعضاء مسجلين بلجنتين دائمتين، مما يحول دون حضورهم في حال اجتماع لجننتين في وقت واحد. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن اجتماعات فرق العمل ليست محتسبة في هذه الأرقام. وقد استمعت اللجان سنة 2012 إلى 89 فاعل حكومي وغير حكومي، لتخصص بذلك 38 بالمائة من اجتماعاتها للاستماع إلى الأطراف المعنية.

1.2.2. اللجنة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

تعمل اللجنة المكلفة بالقضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية تحت رئاسة السيد أحمد رحو ومقررها هو السيد محمد بشير الراشدي. وقد عقدت هذه اللجنة 29 اجتماعا في 2012 بمعدل مشاركة يتجاوز في المتوسط 37 بالمائة.

وقد صاغت تقريرين وقدمت رأيين فيما يخص:

- «الصفقات العمومية: رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية». وتطلب ذلك منها 18 جلسة استماع لهيئات حكومية وغير حكومية.
- «النظام الضريبي والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي». وتطلب منها ذلك 16 جلسة استماع لهيئات حكومية وغير حكومية.

2.2.2. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية

تعمل اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية تحت رئاسة السيد محمد العلوي ومقررها هو السيد منصف الكتاني. عقدت هذه اللجنة 56 اجتماعا سنة 2012، بمعدل مشاركة يتجاوز 38 بالمائة.

وقد صاغت اللجنة تقريرا وقدمت رأيا حول «الوقاية من نزاعات الشغل الجماعية وحلها بالتراضي». وجاء ذلك نتيجة الاستماع لست عشرة هيئة حكومية وغير حكومية.

3.2.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن

تعمل اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الاجتماعية والتضامن تحت رئاسة السيدة زهرة زاوي ومقررها هو السيد عبد المقصود الراشدي. عقدت هذه اللجنة 41 اجتماعا بمعدل مشاركة يتجاوز 50 بالمائة.

وفي إطار الإحالات الذاتية، صاغت اللجنة تقريرين وقدمت رأيين حول:

- «احترام حقوق وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة». وتطلب منها ذلك الاستماع إلى 10 هيئات حكومية وغير حكومية؛

- «النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء. الجانب المعياري والمؤسساتي»، وتطلب منها صياغة هذا التقرير الاستماع إلى 4 هيئات حكومية وغير حكومية وورشتي عمل مع منظمات المجتمع المدني النشيطة في مجال المساواة بين الرجال والنساء، ومع سبعة عشر قسما للنوع الاجتماعي تابعة للوزارات.

وقد أصدرت، في إطار إحالات البرلمان، تقريرا ورأيا حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وتطلب منها صياغة هذا التقرير زيارتين ميدانيتين وثمان جلسات استماع لهيئات حكومية وغير حكومية.

4.2.2. اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية الجهوية

عملت اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية الجهوية تحت رئاسة السيد بنسامي خليل ومقررها هو السيد نور الدين الشهبوني. عقدت هذه اللجنة 56 اجتماعا بنسبة مشاركة تبلغ في المتوسط 45 بالمائة.

وأصدرت في إطار الإحالات الذاتية تقريرا ورأيا حول «الاقتصاد الأخضر، فرص لخلق الثروات وفرص الشغل». وتطلب منها صياغة هذا التقرير الاستماع إلى 10 هيئات حكومية وغير حكومية.

وصاغت هذه اللجنة في إطار إحالة صادرة عن الحكومة رأيا حول مشروع القانون الإطار المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. وتطلب منها صياغة الرأي ست جلسات استماع لهيئات حكومية وغير حكومية.

5.2.2. اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة

عملت اللجنة الدائمة المكلفة بالقضايا الثقافية والتكنولوجيات الحديثة تحت رئاسة السيد أحمد عبادي ومقررتها هي السيدة لطيفة بن واكريم. عقدت هذه اللجنة 37 اجتماعا بسنة مشاركة تبلغ في المتوسط 28 بالمائة.

وصاغت هذه اللجنة تقريرين وقدمت رأيين حول:

- «إدماج الشباب عن طريق الثقافة»، وتطلب منها ذلك 14 جلسة استماع لهيئات حكومية وغير حكومية.
- «أماكن العيش والفعل الثقافي».

6.2.2. اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية

عملت اللجنة الدائمة المكلفة بتحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية تحت رئاسة السيد لحسن أولحاج ومقررها هو السيد عبد الصمد مريمي. عقدت هذه اللجنة 37 اجتماعا بنسبة مشاركة بلغت في المتوسط 55 بالمائة.

وأصدرت تقريرا حول الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آخر النصف الأول من سنة 2012.

7.2.2. اللجان المؤقتة

تجدر الإشارة إلى تكوين لجنتين مختصتين:

- فريق عمل مكلف بالتقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد عقد هذا الفريق الذي يرأسه السيد لحسن أولحاج 19 اجتماعا لصياغة التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2011.
- لجنة مكلفة بوضع أرضية لنموذج تنموي جهوي جديد بالأقاليم الجنوبية. وقد أعدت هذه اللجنة في دجنبر 2012 ورقة تأطيرية شكلت المرحلة الأولى في مسلسل وضع النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية.

3.2. الجمع العامة

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 2012 اثني عشر جمعا عاما بمعدل جمع عام واحد في الشهر، بنسبة مشاركة تصل في المتوسط إلى 79 بالمائة.

وشهدت هذه الجمع العامة نقاشات مفتوحة وغنية مكنت من توجيه أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومن تبني عشرة تقارير بالإجماع أو شبه الإجماع، وإصدار ثمانية آراء في إطار الإحالات الذاتية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

1.3.2. الإحالات الذاتية

1.1.3.2. إدماج الشباب عن طريق الثقافة

استنادا إلى مختلف جلسات الاستماع المنجزة والنقاشات الداخلية بين أعضاء المجلس، يلاحظ التقرير الخاص بـ «إدماج الشباب عن طريق الثقافة»، المتبنى بالإجماع خلال الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 23 فبراير 2012، غياب استراتيجية ثقافية شمولية تعبد الطريق أمام إدماج الشباب. ولم تسمح هذه الوضعية بتثمين التراث الثقافي للبلد في تنوعه وغناه، وتطوير مشروع جامع كفيل باستتغار المؤهلات الإبداعية والفنية لدى الشباب، أو مشروع تربوي قادر على الانتهاج من الثقافة لتكريس قيم الاجتهاد والمبادرة والمواطنة. كما أن سياسات التعمير لم تول الأهمية اللازمة لإطار العيش وفضاءات الترفيه والثقافة. هكذا وجدت بعض الفئات من الشباب نفسها دون سند يحميها من حركات تدفع بها نحو التهميش أو تحرض على العنف، هذا إن لم تعمل على استقطابها للرمي بها في أحضان التطرف.

بناء عليه، يشدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على خمسة محاور كفيلة بالنهوض بإدماج الشباب عن طريق الثقافة:

1. منح الثقافة مكانة جديدة في وعينا الجماعي، وخاصة عن طريق وضع مشروع وطني ثقافي، واعتماد مقاربة أفقية وتعاقدية في مجال تدبير السياسات العمومية المرتبطة بالشباب، وصياغة ميثاق وطني للمحافظة على التراث المادي وغير المادي.
2. وضع هدف إدماج الشباب عن طريق الثقافة في قلب السياسات العمومية، وخاصة عبر تثمين الجهة باعتبارها إطارا للعمل الثقافي والفني، ووضع سياسة ثقافية منسجمة لصالح الشباب المغاربة المقيمين بالخارج، والنهوض بالدور الإيجابي الذي تضطلع به مساجد القرب، وصياغة نظام تعميم يفرض استحضار الطابع الإنساني في أماكن عيش السكان.
3. تطوير البحث والتكوين والتوعية في المجال الثقافي وخاصة عبر إنشاء مرصد مكلف بإنجاز أبحاث ميدانية حول إدماج الشباب عن طريق الثقافة، وتحويل المدرسة إلى فضاء يسعى إلى تطوير المؤهلات الإبداعية لدى الأطفال، وإنشاء وتطوير مسالك التكوين في مجال العمل الثقافي، وخلق التقارب والتكامل بين المؤسسات التربوية وفضاءات القرب الثقافية والفنية، وخلق نظام للتفوق يشجع المواهب ويجعل منها مرجعا ونموذجا يحتذى به الشباب، والنهوض بنظام تربوي للشباب يتكفل به أقرانهم من الشباب.
4. إعادة هيكلة قطاع الثقافة للاستجابة لمتطلبات المشروع الثقافي الوطني، وخاصة عبر تطوير شبكة مركبات متعددة الوسائط من مختلف الأحجام، وترشيد مسألة تنظيم المهرجانات الجهوية وتنويع مصادر التمويل وخلق الشراكات بين السلطات العمومية والقطاع الخاص والجمعيات الثقافية والشبابية.

5. تبني استراتيجية واضحة من أجل تطوير عرض ثقافي رقمي وطني يقوم على الاستثمار في الثقافة الرقمية، وتطوير مواقع موضوعاتية على شبكة الإنترنت، وتطوير المتاحف الرقمية وإنشاء هيئة مستقلة لضبط وتقنين استعمال الإنترنت.

2.1.3.2. إنجاح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

يعتبر التقرير حول «الاقتصاد الأخضر، فرصة لخلق الثروات وفرص الشغل» المتبنى بالإجماع خلال الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 29 مارس 2013، أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يفتح على إمكانات هائلة في مجال التنمية المستدامة وخلق مناصب الشغل، وأنه يشكل مدخلا إلى نموذج تنموي اقتصادي وبشري مستدام جديد. ويقدم التقرير تقييما للتجارب الدولية في مجال الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر والدروس العبر التي قد يستفيد منها المغرب، كما يحلل المؤهلات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل في أربعة قطاعات أساسية في الاقتصاد الأخضر، اعتبارا للبرامج الطموحة التي أطلقها المغرب، وهي: الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والتطهير وتصفية النفايات السائلة وتدبير النفايات الصلبة المنزلية. وتتجاوز الاستثمارات المقررة في هذه القطاعات 200 مليار درهم، بإمكانية مدروسة لخلق مناصب شغل يتجاوز عددها 90 ألف منصب في أفق 2020.

وتتدرج مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إطار استمرارية الدينامية البيئية التي تم إطلاقها خلال السنوات الأخيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية وبرامج أجراة الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

ويشكل هذا الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر فرصة تاريخية لتثبيت قدم المغرب في قطاعات صناعية جديدة، كي يعزز بذلك تنافسيته عن طريق خلق أقطاب وطنية رائدة في التصدير المرتبط بهذه المسالك التكنولوجية، ويساهم في تقليص الآثار الجانبية البيئية والاجتماعية غير المحتسبة، خاصة في بعض المناطق الفقيرة.

وقد تضمن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي جردا للإكراهات التي تحول دون الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ويوصي باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي يمكن توزيعها في ست خانات:

1. وضع استراتيجية شمولية ونمط حكامه عملي، قصد الانتقال إلى اقتصاد أخضر على المستوى الوطني، والسهر على تطبيق هذه الاستراتيجية على المستوى الجهوي، بإعطاء الأولوية لمنطق اقتصاد دائري لإعادة التدوير، يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والجهوية (إفريقيا والبحر المتوسط وغيرها)؛

2. ضمان اندماج صناعي فعلي وتطوير متواصل للمسالك الخضراء في انسجام مع مؤهلات المغرب الطبيعية والبشرية؛

3. وضع خطة إجرائية لاستباق الحاجات فيما يخص الكفاءات وقدرات البحث والتجديد التكنولوجي عن طريق تطوير مسالك للتكوين بشراكة مع الفاعلين الأكاديميين والصناعيين والماليين؛
4. تطوير البعد الاجتماعي وتحسيس المجتمع من أجل جعل الاقتصاد الأخضر رافعة لتطوير للمقاولات، وتعزيز التماسك الاجتماعي في الوسطين الحضري والقروي؛
5. أجراً الترسانة القانونية البيئية القائمة باستحداث وسائل مناسبة للمراقبة والضبط؛
6. وضع آليات مالية مخصصة لتطوير الاقتصاد الأخضر عن طريق إجراءات تشجيعية من أجل تطوير الاستثمارات الخاصة في قطاعات الاقتصاد الأخضر ونظام ضريبي بيئي منسجم والمسالك الجديدة.

كما يقدم التقرير توصيات دقيقة ومنسجمة مع كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الأخضر، وخاصة الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، والتطهير وتصفية النفايات السائلة وتدبير النفايات الصلبة.

3.1.3.2. التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2011

تم تبني التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي السنوي برسم سنة 2011 بالإجماع، وذلك خلال الدورة العادية الرابع عشرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 31 ماي 2012. ويتضمن تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي السنوي المتعلق بسنة 2011، المصاغ طبقاً للقانون التنظيمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تحليلاً للوضعية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا سنة 2011، كما أنه يقدم جرداً لأنشطة المجلس خلال عامه الأول في ممارسة مهامه. ويقدم التقرير في جزئه الأول قراءة لأهم الأحداث البارزة سنة 2011، ثم يقترح تحليلاً لأبرز التطورات في المستوى الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، عبر قراءة للمؤشرات المستقاة من مصادر وطنية ودولية. ويحدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، انطلاقاً من هذا التحليل، المواضيع التي تشكل عناصر يقظة يتعين التعامل معها بطريقة خاصة. ولا ينسى في إطار الإعداد للتقارير السنوية في المستقبل، تضمين هذا التقرير الخطوط الكبرى لبارومتر يمكن من تقييم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وحصر انتظارات السكان والفاعلين الاجتماعيين، استناداً إلى مرجعية الحقوق والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس.

يتضمن الجزء الثاني من التقرير دراسة موضوعاتية تهم آليات إدماج الشباب. وهي دراسة تم فيها إشراك الجمعيات الممثلة للشباب، ضمن جلسات استماع عديدة استهدفت حصر انتظارات الشباب والاستماع إلى وجهات نظرهم.

ويقدم التقرير في جزئه الثالث المخصص لأنشطة المجلس حصيلة السنة المنصرمة، وكذلك خطة العمل لسنة 2012. وعمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى تقييم طريقة اشتغاله وإلى الاستماع إلى آراء مجموعة من الفاعلين حول أعماله. ومن شأن هذا الإجراء أن يبين القيمة المضافة

التي أتى بها المجلس في إطار الاشتغال العام لمؤسساتنا، كما أنه يندرج في مسعى ارتباط المسؤولية بالمحاسبة، كما هو منصوص عليه في الدستور.

4.1.3.2. خمسة محاور أساسية من أجل احترام حقوق وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة

صادق أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على التقرير المتعلق بمسألة «احترام حقوق وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة»، خلال الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المنعقدة بتاريخ 28 يونيو 2012.

ويركز هذا التقرير على الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة خاصة فيما يتعلق بالولوج إلى التربية والشغل والصحة، والولوجيات. ويتطرق أيضا إلى المجالات الأفقية، وخاصة النموذج التصوري للمعاق، والإطار المعياري، وأجهزة الحكامة والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لكي يتمتع الأشخاص في وضعية إعاقة بحقوقهم وتضمن كرامتهم.

ومن خلال تحليل الحال الراهنة، وفي ضوء جلسات الاستماع التي نظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمختلف الفاعلين والأطراف المعنية بالموضوع، حصر المجلس خمسة محاور للتدخل:

1. اعتماد المقاربة التصورية الكونية حول المعاق والحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة، عن طريق محاربة الأفكار المسبقة الجاهزة ومنع كل استعمال للصور السلبية والحاطة من كرامة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
2. تحسين طرق جمع المواد الإحصائية، وإنجاز دراسات قصد تعميق المعرفة بالواقع المتعلق بالأشخاص في وضعية إعاقة؛
3. تحيين الإطار القانوني، وتعزيز الإجراءات المؤسساتية القائمة عن طريق تبني مشروع القانون 09-62 المتعلق بتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وتحسين الحكامة المؤسساتية على مستوى التنسيق والانسجام؛
4. تطوير سياسات عمومية تحترم الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة عن طريق وضع استراتيجية وطنية شمولية ومندمجة، وملاءمة استراتيجية وقاية الإعاقة 2009-2015، على أساس مؤشرات ناجعة للتتبع؛
5. مقاومة أشكال الميز، والنهوض بالمساواة لصالح الأشخاص في وضعية إعاقة، وخاصة عن طريق تعزيز ولوجية الأشخاص ذوي الحركة المحدودة، وتعزيز أقسام الإدماج المدرسي وتكوين مدرسين ومربين مختصين، ودعم الأنشطة المدرة للدخل والتعاونيات وتسويق منتجات المراكز المتخصصة، وإصلاح نظام الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية للأشخاص في وضعية إعاقة، ووضع آلية مؤسساتية للتعويض عن كلفة الإعاقة.

ويتوزع كل محور من محاور التدخل إلى مجموعة من التوصيات الإجرائية التي تساعد على الإدماج وتحسين شروط العيش واحترام الحقوق الأساسية للأشخاص في وضعية إعاقة.

5.1.3.2. من أجل الوقاية من نزاعات الشغل الجماعية وحلّها بالتراضي

يؤكد التقرير حول «الوقاية من نزاعات الشغل الجماعية وحلّها بالتراضي» المتبنى بإجماع أعضاء المجلس الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، خلال الدورة العادية للمجلس في 27 شتبر 2012، أن نزاعات الشغل الجماعية شهدت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً بلغ أوجه في 2011.

ومن بين الأسباب المرصودة للنزاعات الجماعية وضعف التحكم فيها في القطاع الخاص، هناك انعدام احترام قانون الشغل، وضعف التمثيلية النقابية والانخراط غير الكافي للمقاولات في المفاوضات الجماعية وعدم فعالية المساطر.

أما في القطاع العام، فنجد من بين الأسباب المرصودة للنزاعات الجماعية وضعف التحكم فيها الفراغ القانوني في مجال التمثيل الجماعي، وفوضى التمثيلية الجماعية وفوضى ممارسة حق الإضراب.

وتهم التوصيات التي يقدمها التقرير في هذا الصدد المحاور الأربعة التالية:

1. تطبيق قانون الشغل والحماية الاجتماعية بالسهر على احترام القانون، وتكييف مقتضيات القانونية مع واقع الشغل المأجور في بعض الميادين، ووضع خطة عمل من أجل إدماج الأنشطة غير المنظمة وتطوير قدرات أجهزة التفتيش والطلعون؛

2. التمثيلية والاتفاقيات الجماعية عن طريق تحسين التشريعات القائمة والممارسة في مجال التمثيل الجماعي، وتشجيع المؤسسات التي تشغل أقل من عشرة أجراء على الانخراط طوعياً في نظام الممثلين المنتخبين، وتطوير التفاوض الجماعي قصد التوصل إلى إبرام اتفاقيات جماعية في كل مستويات الأنشطة، وبالتالي العمل على تهيئة مناخ عمل مساعد على استقرار السلم الاجتماعي، ووضع إطار مؤسسي يتناسب وخصوصيات القطاع العام سعياً إلى خلق التشاور المسؤول بين الأطراف المعنية داخل مختلف مرافقه؛

3. دعم ممارسة حق الإضراب عن طريق تعزيز ممارسة هذا الحق الدستوري بواسطة قانون تنظيمي، مع العمل يدا بيد لإرساء أسس بيئة اجتماعية يصبح فيها اللجوء إلى الإضراب آخر الحلول، بعد استفاد كل سبل الحوار والتفاوض الجماعي؛

4. الحوار الاجتماعي في المستوى الوطني، عن طريق وضع إطار قانوني وإجرائي لتحديد مكوناته وتنظيم أعماله ومدته بالسوائل الضرورية للإعداد والتتبع والتقييم، وتبني الميثاق الاجتماعي للمجلس بوصفه جزءاً لا يتجزأ من المرجعية الهادفة إلى النهوض بالحوار الاجتماعي.

ويوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إضافة إلى ذلك بالانتقال إلى نظام متطور من العلاقات الاجتماعية قوامه الحرص على ضمان كل من الحقوق الاجتماعية والنجاعة الاقتصادية.

ويدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي كل الأطراف المعنية إلى الانخراط في مبادرة تتعلق بتنظيم مناظرة حول الحوار الوطني تكون الغاية منها التوصل إلى إبرام «العقد الاجتماعي الأكبر». ويوصي المجلس أيضا باستحداث هيئة مستقلة تحت إشراف الشركاء الاجتماعيين، مكلفة بتتبع تفعيل بنود هذا العقد، طبقا لمقتضيات الدستور الجديد المتعلقة بهذا المجال.

6.1.3.2. جعل الصفقات العمومية رافعة استراتيجية للتنمية

تبنى أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع التقرير حول «الصفقات العمومية، رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، خلال الدورة العادية التاسع عشرة للمجلس المنعقدة بتاريخ 27 شتنبر 2012.

يلاحظ التقرير أن الطلب العمومي مكون أساسي من مكونات الاقتصاد الوطني بالمغرب، وهو يمثل حوالي 24 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وقد ارتفع هذا المعدل ليصل إلى 30 بالمائة في السنوات الأخيرة. ولكن هذا النمو السريع الذي مكن من مواكبة إنجاز الأوراش الكبرى بالمغرب، ساهم في اختلال الميزان التجاري ولم تنعكس آثاره الإيجابية على مجموع الاقتصاد الوطني.

وبالموازاة مع ذلك، تم تفعيل العديد من الإصلاحات التي انصبت أساسا على مساطر تفويت الصفقات وعمليات المراقبة، لكن دون أن تحقق الأهداف المرجوة منها، من شفافية وفعالية وتبسيط للمساطر وتسهيل لولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى الصفقات.

يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في هذا التقرير أنه ينبغي جعل الطلب العمومي رافعة استراتيجية حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا يوصي المجلس بالعمل مع ضمان العلاقة الرابطة بين محورين من التوصيات، مفصلين على شكل عدد من التدابير:

1. توصيات متعلقة بالمحور القانوني والمسطري

- تبسيط النصوص القانونية التي تخضع لها الصفقات العمومية قصد خلق الانسجام بين الإجراءات الجارية بها العمل وجعلها تتصف بالوضوح والبساطة؛
- السهر على إقرار تنافسية شريفة عن طريق مبدأ تكافؤ فرص، والولوج إلى المعلومة وضمان فعالية الطعون المقدمة ضد البنود الميضية غير المبررة؛
- ضمان الشفافية وتبين مصادر المساطر والقرارات عن طريق استغلال أمثل لتكنولوجيات الإعلام وإعادة النظر في نمط المراقبة لجعله أكثر نجاعة؛
- إقرار مسؤولية الأمرين بالصرف مع الحرص على تحقيق التوازن بين أصحاب المشاريع ومقدمي الخدمات؛
- وضع إطار لتدبير تنازع المصالح وإنشاء هيئة للطعون متكافئة الأعضاء ومستقلة، تحظى بسلمة تقريرية قابلة للتنفيذ.

2. توصيات تتعلق بمحور التنمية الاستراتيجية

- استحداث هيئة مركزية مكلفة بسياسة الصفقات العمومية وتسندها إليها أيضا مهمة تكوين ودعم المشتريين العموميين؛
- إقرار إجبارية التعويض الصناعي على بعض القطاعات انطلاقا من عتبة معينة، عن طريق شراء منتجات وخدمات محلية، و/أو الاستثمار المباشر، و/أو نقل التكنولوجيات؛
- تشجيع إنتاج القيمة المضافة المحلية عن طريق سن قواعد ترجح العروض التي تعطي حفا أوفر للإنتاج والمناولة الوطنيين؛
- التدخل في مساطر الاستشارة في عمليات شراء منتجات استراتيجية لمنتجات مبتكرة، لتشجيع تطور التكنولوجيات من قبل مقاولات مغربية؛
- توفير الشروط الضرورية لمساهمة أكبر للمقاولات الصغرى والمتوسطة في الصفقات العمومية؛
- دعم ولوج فاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وخاصة التعاونيات إلى بعض فئات الصفقات العمومية، مما يفضي إلى تعزيز التجارة العادلة وحماية البيئة والتضامن الاجتماعي.

7.1.3.2. خمسة محاور كبرى من أجل إصلاح هيكلية شمولي للنظام الضريبي المغربي

تبني المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التقرير حول «النظام الضريبي والتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي» بشبه إجماع أعضاء المجلس، خلال الدورة الواحدة والعشرين للمجلس المنعقدة بتاريخ 29 نونبر 2012.

ويبرز التقرير أن المغرب تمكن من وضع نظام ضريبي حديث ينتظم حول ثلاثة محاور رئيسية تمثل 76 بالمائة من المداخل الضريبية. وهو بذلك يقترب كثيرا من الأنظمة الضريبية المعمول بها في البلدان المتقدمة التي تعتمد الاقتصاد الحر.

لكن هذا النظام تعثره مع ذلك بعض أوجه الخلل، منها عدم خضوع العديد من الأنشطة الاقتصادية والعديد من الملزمين بالضريبة لأي نظام جبائي، مما يحرم الميزانية العامة للدولة من مداخل هامة، وفي الوقت نفسه يفضي إلى اختلال في العبء الضريبي، حيث إن 2 بالمائة من المقاولات تؤدي 80 بالمائة من الضريبة على الشركات، و73 بالمائة من الضريبة على الدخل يتحملها الأجراء. ومن أوجه الخلل كذلك أن الضريبة المحلية من تعاني من غياب الانسجام والفعالية بسبب فرض ضريبة ضعيفة المردودية، وكون العلاقة بين إدارة الضرائب والمواطن والمقاولات غالبا ما تتبني على المواجهة والإكراه، لكونها تقوم على ميزان قوى مختل، مما يؤدي إلى خلق مناخ من انعدام الثقة وشعور بالظلم والإجحاف لا يساعد على نشأة حس مدني جبائي.

كما أن الإجراءات الضريبية التحفيزية التي تبلغ كلفتها أكثر من 32 مليار درهم لا ترافقها تحليلات منتظمة من حيث تقييم نجاعتها أو أثر الاستبعاد الناجم عنها.

واستنادا إلى هذا التشخيص، يقدم التقرير اقتراحات تلتقي عند ضرورة القيام بإصلاح هيكلي شمولي للنظام الجبائي المغربي كفيل ببث الشعور بوجود عدالة ضريبية، والمساعدة على خلق الثروات وتشجيع الاستثمارات المنتجة والمساهمة في التماسك الاجتماعي عبر نظام لإعادة التوزيع والتضامن. وتتنظم توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بهذا الإصلاح البنيوي حول التوجهات الخمس التالية:

1. نظام ضريبي متكامل والمحاور الأخرى للسياسات العمومية سعيا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية؛
2. توزيع عادل للعبء الضريبي والمحافظة على القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة؛
3. نظام ضريبي كفيل بمحاربة المضاربات والاقتصاد غير المهيكل وتشجيع القطاع المنتج والاستثمارات؛
4. نظام ضريبي يتحمل قسطا من تمويل التغطية الصحية قصد وضع حد للضغوط الممارسة على الأجراء وكلفة الشغل؛
5. نظام ضريبي كفيل بخلق مناخ من الثقة بين الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب.

8.1.3.2. النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء

تم تبني التقرير حول «النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء، الجانب المعياري والمؤسساتي» بشبه إجماع لأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في دورته العادية الحادية والعشرين، المنعقدة بتاريخ 29 نونبر 2012.

يلاحظ التقرير أن قضية المساواة بين الرجال والنساء تشكل مبدأ يتنزل في قلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورافعة قوية للتصدي لأشكال التفاوت واللامساواة. يتعلق الأمر بواجب معياري ومؤسساتي يسائل الدولة حول قدرتها على فرض احترام القانون والانسجام مع روح ومنطوق مقتضيات الدستور.

ويقدم التقرير توصيات كفيلة بإضفاء الفعالية على مبدأ المساواة بين الجنسين عبر مطالبة السلطات العمومية بما يلي:

1. إصدار قانون يحدد ويمنع ويعاقب على الميز تجاه المرأة ويوجه السياسات العمومية في هذا المجال طبقا للدستور الذي تبناه المغرب في 11 دجنبر 2011 والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا؛
2. التبنى السريع للقانون المتعلق بإنشاء هيئة المناصفة ومحاربة كل أشكال الميز، وتزويدها بصلاحيات موسعة؛
3. اعتماد إجراءات دقيقة وطوعية هادفة إلى تحسين مجموع مكونات المجتمع بمبدأ احترام المساواة بين الجنسين في مختلف الميادين.

9.1.3.2. جعل أماكن العيش عنصرا أساسيا في سياسة تعمير الفضاءات الحضرية والقروية

تم تقديم التقرير حول «أماكن العيش والفعل الثقافي» - الذي كان مبرمجا في 2012 في إطار الإحالات الذاتية - وخضع للمناقشة خلال الدورة العادية الواحدة والعشرين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة في 23 دجنبر 2012، لكن لم تتم المصادقة عليه إلا في يناير 2013.

يلاحظ هذا التقرير أن أماكن العيش (الفضاءات الثقافية والرياضية والخضراء، ومقاهي الانترنت ودور الشباب) بالمدن والقرى تمثل عنصرا أساسيا لتحقيق رفاه السكان وتفتح شخصياتهم وتطوير الروابط الاجتماعية ونشر الفن والثقافة والإبداعية. لكنها غالبا ما تستحدث دون أن يؤخذ بعين الاعتبار ما تحدثه من أثر في ترسيخ الهوية الوطنية، وما تضطلع به من دور في تطوير العقلية وتشبيت قيم الحداثة والانفتاح. ولا تسمح حكاما أماكن العيش بالمغرب بأن تقوم هذه الفضاءات بالدور المنوط بها على أحسن وجه، لتساهم لذلك في تطوير الروابط الاجتماعية. وفي هذا الإطار، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بجعل هذه الأماكن عنصرا محوريا في سياسة تعمير الفضاءات الحضرية والقروية، وبخاصة من خلال:

1. اعتماد إطار تشريعي أكثر إلزاما، مع خلق تنسيق أمتن بين مجموع المتدخلين على المستوى الترابي؛
2. خلق تدبير وظيفي مرن يقوم على مقاربة تشاركية، ويركز على الروابط الاجتماعية ويعمل على تطوير مؤهلات السكان وعلى تفتح شخصياتهم.

10.1.3.2. تحليل في منتصف السنة للظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

تم تقديم التقرير التحليلي لمنتصف السنة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - الذي كان مبرمجا في 2012 في إطار الإحالات الذاتية - وخضع للمناقشة خلال الدورة العادية الثانية والعشرين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المنعقدة في 23 دجنبر 2012، لكن لم تتم المصادقة عليه إلا في يناير 2013. يبرز التقرير التحليلي أن التطورات المرصودة سنة 2012 تؤكد استمرار معاناة الاقتصاد الوطني من أوجه هشاشة هيكلية، متمثلة على الخصوص في ضعف التنافسية وعجز التجارة الخارجية، إضافة إلى ضخامة أوجه العجز الاجتماعي، مما يشكل تحديا كبيرا أمام استدامة النموذج التنموي.

ويشدد التقرير على مجموعة من المواطن التي تتطلب يقظة وعناية أكبر، وهي ترتبط بمخاطر آفاق النمو، واختلال ميزان الأداءات وإقرار سلم اجتماعي مستدام. ويدعو التقرير أخيرا إلى وضع حد لمناخ الانتظارية الذي ميز قسما كبيرا من سنة 2012 وإلى الاستفادة من استراتيجيات إعادة الانتشار تحسبا لما بعد الأزمة. ولهذه الغاية، يعتبر تحسين المنظورية في مجال السياسات العمومية، وإقرار مناخ اجتماعي مستقر ومستدام، بمثابة مداخل ضرورية.

2.3.2. الإحالات

قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رأيين اثنين في إطار الإحالات الذاتية المؤسساتية خلال سنة 2012، وصاغ تقريراً واحداً.

1.2.3.2. رأي يخص مشروع القانون الإطار المتعلق بالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة

صادق أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على رأي المجلس المتعلق بمشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وذلك خلال الدورة العادية الواحدة والعشرين للمجلس، المنعقدة بتاريخ 29 نونبر 2012.

يبرز التقرير أن مشروع الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة يستجيب للمقتضيات الجديدة الواردة في الدستور، وأنه يفصل القول في توجهات الميثاق الوطني، ويبين ما تتطوي عليه من مبادئ وحقوق وواجبات ومسؤوليات مرتبطة بكل الأطراف المعنية. ولا ينسى مع ذلك لفت الانتباه إلى ضرورة خلق الانسجام بينه وباقي السياسات والاستراتيجيات القطاعية والترابية والنصوص القانونية القائمة، ويشدد أيضاً على ضرورة توضيح بعض المفاهيم، درءاً لكل أوجه الشطط التي تلحق ضرراً بالتنمية المستدامة. ويوصي التقرير إضافة إلى ذلك بتحديد آجال تفعيل المبادئ المنصوص عليها في القانون، مع احترام مقاربة تشاركية، بما يمكن من التطبيق المنظم والفعلي للآلية الجديدة.

ويؤكد تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي خصوصاً على ما يلي:

1. تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، عبر تعميم التربية والتعليم ومرافقة ودعم المنظمات غير الحكومية؛
2. التحقيق الملموس للفرص الاقتصادية الناجمة عن تطبيق هذا النص القانوني، متمثلاً في انبثاق اقتصاد أخضر وتمويل خاص أخضر ونظام جبائي بيئي تحفيزي؛
3. استحداث آليات حكامه بيئية من أجل تحقيق تنسيق أفضل بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين، والتزامات تعاقدية بين هؤلاء الفاعلين، وتخطيط تدريجي للمتطلبات الجديدة لمشروع القانون-الإطار.

2.2.3.2. التقرير والرأي حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

صادق أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإجماع على التقرير والرأي المتعلقين بموضوع «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: تحليل وتوصيات»، خلال الدورة الثالثة والعشرين للمجلس، المنعقدة بتاريخ 31 يناير 2013.

يبرز التقرير أن مفهوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يعبر عن التزام سياسي صادر عن أعلى سلطة في البلد بمحاربة الفقر القروي وأيضاً الإقصاء الحضري والهشاشة. كما أن هذا المفهوم يحتفظ بكل نجاعته وملاءمته للسياق الاجتماعي السياسي. ويشكل تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أول

تجربة في اعتماد مقاربة تشاركية ومندمجة، تتكامل وتبني منهجية لا مركزة ولا مركزية. ومن نتائج العمل بهذه المبادرة خلق دينامية مشاركة هامة في المستوى الترابي، وتطوير للهندسة الاجتماعية وتنشيط للقطاع الجمعي. وقد تحققت مجموعة هامة من المشاريع خلال المرحلة الأولى من تطبيق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عن طريق رصد غلاف مالي تجاوز كل التوقعات، بفضل الأثر الناتج عن المبادرة بوصفها رافعة تنموية.

ويطرح التقرير سؤال موقعة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وترسخها في حقل السياسات العمومية للتنمية البشرية وتملكها من قبل مجموع الفاعلين، كما يشير التقرير إلى بعض أوجه النقص متمثلة في طريقة اشتغال هيئات حكاما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونوعية المشاركة، وتقاطع السياسات العمومية، في ارتباط مع التنمية البشرية والتخطيط الممتد على مدى عدة سنوات. ورغم أن مجموعة من الإجراءات التصحيحية قد أنجزت في إطار المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يقترح خمس توصيات:

1. إدماج مفهوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في رؤية شمولية للتنمية البشرية وتعزيز تقاطعها مع السياسات القطاعية الأخرى؛
2. مأسسة أجهزة الحكامة المركزية وتعزيز دور المرصد الوطني للتنمية البشرية؛
3. تقوية المسلسل التشاركي الترابي، وخلق التكامل بين أعمال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وخطط التنمية الجماعية؛
4. الحرص على استمرارية المشاريع عبر إبرام عقود-برامج ممتدة على عدة سنوات بين الدولة والجماعات المحلية والجمعيات الشريكة قصد تدبير البنيات التحتية والبرامج؛
5. العمل، في علاقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، على تشجيع عقود كبرى لصالح التنمية البشرية استنادا إلى مرجعية الميثاق الاجتماعي الذي يقترحه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

4.2. التظاهرات المنظمة

إضافة إلى ما سبق، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نظم أربع تظاهرات، سعيا إلى دعم أعماله الأخرى والمشاركة في النقاشات والتساؤلات التي لها ارتباط بالمصلحة العامة:

- ورشة عمل لتقديم الميثاق الاجتماعي (فبراير 2012)؛
- ورشة حول إدماج الشباب (أبريل 2012)؛
- ندوة حول قابلية التشغيل (أبريل 2012)؛
- ندوة دولية حول الأمن الغذائي (نوفمبر 2012).

5.2. العلاقات العامة والدولية

عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي العديد من الندوات الصحفية، وشارك في الكثير من التظاهرات الوطنية والإقليمية، لترويج صورته لدى الرأي العام وإثبات حضوره الوازن. وقد ظل لقاء المجلس بوسائل الإعلام موعدا قائما طيلة السنة.

وفيما يخص أنشطة المجلس الدولية وانفتاحه على بلدان العالم، فإنه اهتم بالتعاون الدولي مركزا على منطقتين تحظيان بالأولوية بالنسبة إلى المغرب، وهما إفريقيا وأوروبا. فالمجلس عضو نشيط في «اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة الفرانكفونية». وفي هذا الإطار، نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمغرب عدة لقاءات مع هذه المؤسسة، وساهم بنشاط في صياغة ميثاق اجتماعي مشترك. وعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اجتماعات مع رئيسي المجلسين الجزائري والموريتاني، ووقع اتفاقية-إطار مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لدولة بنين في دجنبر 2012، كما وقع مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية في يوليوز 2012 اتفاقية تعاون، وشارك بنشاط في المؤتمر الأورو-متوسطي وفي مشروع تريمسيد 4. وتعزز تعاون المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع كل من فرنسا وإسبانيا خلال سنة 2012 بتنظيم العديد من الزيارات والتبادل المنتظم للمعلومات.

6.2. أنظمة الإعلام والتواصل

أعطى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في مجال التواصل الأولوية للنهوض بالعمل التعاوني والمقاربة التشاركية عبر:

- تعزيز الأرضية المعلوماتية للمجلس (الرسائل الإلكترونية، الانترنت الداخلي، الأمن والاستغلال...)
- إنشاء قاعة تقنية تضم أنظمة مراقبة الولوج، وفيديو المراقبة، والهاتف عبر ميثاق الإنترنت والشبكات؛
- إنشاء أرضية مندمجة للتواصل بالفيديو؛
- إنشاء تطبيق للتصويت الإلكتروني.

كما عزز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ونوع أدوات التواصل، وذلك من خلال:

- طرح ستة موضوعات للنقاش في المنتدى المواطن «المبادرة لكم»؛
- استحداث أدوات تواصل أكثر دقة لتقديم أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- تغيير أبواب تصفح الموقع المؤسساتي للمجلس على الإنترنت؛
- إطلاق نظام النشرات الصوتية Podcasting والتلفزة على الإنترنت Web TV؛
- وضع علامات تشوير داخل وخارج مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

من جانب آخر، أطلق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عملية تفكير حول استراتيجيته التواصلية. وقد تم إعداد مشروع أول يقوم على أهداف المجلس والتواصل الخارجي والداخلي.

كما عمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى تبسيط عمل إدارة المجلس، وذلك عبر:

- إنشاء نظام لتدبير التسجيلات بصريا وسمعيًا؛
- وضع مساطر لنشر أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

7.2. المنجزات الإدارية والمالية

تميز الشق المرتبط بالموارد البشرية خلال سنة 2012 بما يلي:

- تعزيز الموارد البشرية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتوظيف سبعة أشخاص؛
- تسوية الوضعية الإدارية لمستخدمي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر الأداء المؤقت المتعلق بشروط التوظيف وأداء رواتب مستخدمي المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛
- انخراط مستخدمي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في منظمات الاحتياط الاجتماعي؛
- إبرام عقود التأمين لتغطية مستخدمي وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ضد مخاطر حوادث الشغل والمسؤولية المدنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تجاه أطراف خارجية؛
- تحسين إطار العمل وظروفه.

فيما يتعلق بالوسائل اللوجستية، تحققت عدة إنجازات يبرز منها على وجه الخصوص:

- تهيئة وتجهيز المقر الجديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ونقل أنشطة المجلس إلى المقر الجديد؛
- تجهيز أربع قاعات للاجتماعات، ومنها قاعة للجلسات العامة تتوفر على نظام التواصل بالفيديو؛
- المواكبة الإدارية والمالية واللوجستية لأعمال اللجان وهيئات المجلس الأخرى.

وتجدر الإشارة، فيما يخص شق أدوات التدبير إلى ما يلي:

- رقمنة نظام تدبير تعويضات الأعضاء؛
- اعتماد نظام التدبير المندمج للنفقات كنظام وحيد لتدبير نفقات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- استحداث الوكالة *regie*؛
- وضع دليل لمساطر تدبير المديرية الإدارية والمالية.

8.2. نفقات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

رصد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ميزانية عامة قدرها 111.681.000 درهما برسم سنة 2012، لتمويل نفقات تسييره وتجهيزه.

وقد خصص منها مبلغ 51.032.632,24 درهما كنفقات للتسيير ومبلغ 3.924.308,56 درهما كنفقات للتجهيز، أي بنسبة تنفيذ لميزانية 2012 تبلغ 50 بالمائة.

9.2. خطة العمل لسنة 2013

سيتضمن برنامج عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2013، إضافة إلى تقريره السنوي، والتقرير حول نموذج التنمية الجهوية في الأقاليم الجنوبية، مواصلة موضوعات الإحالة الذاتية لسنة 2012، وإعطاء الانطلاقة لمواضيع جديدة برسم سنة 2013. ويظل هذا البرنامج خاضعا للتعديل حسب إحالات الحكومة والبرلمان.

3. التقييم الذاتي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2012

انعقدت في شهر فبراير 2013 اجتماعات تنسيق مع الفئات الخمس المكونة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وشكلت تلك الاجتماعات مناسبة لفحص حصيلة المجلس لسنة 2012 والبحث عن سلب التحسين الممكنة.

وقد تبين من خلال هذا التقييم الذاتي أن أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يعتبرون أن المجلس استطاع في أقل من سنتين أن يحتل مكانة بين مؤسسات البلاد، وبدأ يضطلع بدوره، كما ينص عليه الدستور، في تنمية الديمقراطية التشاركية.

ويعتبر أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنه إذا كانت الحصيلة إيجابية، فإنها تبقى مع ذلك هشة، مما يستدعي إيلاء العناية، خلال سنة 2013، إلى دعم مكتسبات المجلس وضمان ديمومتها. كما أجمع الأعضاء على اعتبار منهجية الاستماع لمكونات المجتمع المدني عنصرا أساسيا في نجاح مهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وقد أشارت كل الفئات إلى أنه لم يكن من الممكن تحقيق هذه النتائج دون تطوير علاقة الثقة بين الأعضاء وتشجيع ثقافة الحوار واحترام الاختلافات، وكذا رغبة الفئات جميعا في البحث عن وسائل لتقريب وجهات النظر في ما بينها.

وقد أشار الأعضاء في الآن ذاته إلى أن تحسين فعالية المجلس والارتقاء بمصداقيته يستدعي تجاوز عدد من التحديات التي لا تزال قائمة. وبهذا الصدد، تم تحديد عدد من سبل التحسين الممكنة، وهي:

- تقييم دائم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قياسا إلى الأهداف التي أنشئ من أجلها والقيمة المضافة التي يقدمها بصفته:
 - . مرصد للمجتمع وصوت للمجتمع المدني المنظم: قدرة على الإنصات، دراسات ميدانية...؛
 - . فضاء للنقاش والحوار وتقريب وجهات النظر المتضاربة: تثمين الفئات، والنقاشات متعددة الأطراف...؛
 - . قوة اقتراحية ذات مصداقية تهم مواضيع مجتمعية والإصلاحات المهيكلية: وجاهة المواضيع، القدرة الاستباقية.
- دعم أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتعريف بها، من خلال:
 - . مضاعفة الاجتماعات مع رئيس الحكومة والوزراء المعنيين واللجان المعنية من غرفتي البرلمان؛
 - . تطوير أدوات تقديم آراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لوضعها في متناول الأعضاء؛
 - . عقد لقاءات لتقديم آراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والترويج لها؛
 - . تعزيز مشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في اللقاءات والتظاهرات الوطنية والإقليمية للترويج أكثر لإنتاجات المجلس؛
- تتبع آراء وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال:
 - . مطالبة الحكومة والبرلمان، طبقا للباب التاسع من القانون التنظيمي، بطلب الحصول على معلومات عن مآل آراء المجلس؛
 - . إنجاز دراسات للآثار الناجمة عن أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
 - . دعم استراتيجية التواصل، من أجل تحسين التواصل الداخلي والخارجي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من حيث الرسائل والمستهدفين وأدوات التواصل.
- تعزيز إنتاج المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، عبر:
 - . التركيز أكثر على جودة التقارير والآراء، خاصة وأن عدد الإحالات المؤسسية ما انفك يرتفع؛
 - . الحرص على الانسجام العام للتقارير؛
 - . الحرص على جودة التوصيات بالتميز بين التوصيات التي لها صبغة عمومية عن تلك التي هي أكثر إجرائية؛
 - . تحسين سلسلة إنتاج التقارير إلى أقصى حد (وجاهة المواضيع وملاءمتها، وفترة اختتام الأفكار والمواضيع، والتوازن بين مراحل الاستماع والتحليل والنقاشات، وغير ذلك)؛
 - . تنظيم أشكال التأزر والتكامل بين اللجان الدائمة.

- تحسين طريقة اشتغال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى أقصى حد للرفع من إنتاجيته العامة، وذلك من خلال:
 - . إحداث مركز وثائقي وبنك للمعطيات وتتبع للمواضيع التي تهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
 - . تعزيز التنسيق بين الفئات المكونة للمجلس؛
 - . الرفع من درجة مشاركة الأعضاء عن طريق استعمال التواصل بالفيديو؛
 - . تسهيل تبادل الأفكار بين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عبر استعمال شبكات التواصل «لينك» على الإنترنت؛
 - . تكوين أعضاء وأطر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على أفضل الممارسات؛ إرساء النظام الأساسي للمستخدمين والأعمال الاجتماعية.
 - . إرساء النظام الأساسي للمستخدمين والأعمال الاجتماعية.

الفهرس

9	كلمة تقديمية
23	تمهيد
	القسم الأول
25	الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
28	1. السياق والأحداث الهامة: نظرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
28	2. أهم التطورات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
28	1.2. التطور الاقتصادي
34	2.2. التطور على المستوى الاجتماعي
39	3.2. التطور على المستوى البيئي
44	3. أهم التوصيات وعناصر اليقظة
44	1.3. ثلاثة محاور لإعطاء دينامية جديدة للنمو
48	2.3. استغلال مؤهلات الجهات عبر التوطن الترابي للسياسات العمومية
49	3.3. خلق شروط تنمية إدماجية
52	4.3. عنصر يقظة: اختلال توازن المالية العمومية
53	5.3. تحسين الحماية الاجتماعية
	القسم الثاني
57	التنافسية المستدامة
59	1. مقدمة
61	2. السياق
61	1.2. تردي الوضعية الاقتصادية العالمية
61	2.2. نمو اقتصادي لا يخلق ما يكفي من مناصب الشغل
62	3.2. نسيج اقتصادي يتكون بالأساس من المقاولات الصغرى ويمثل القطاع غير المهيكل فيه قسما هاما
63	4.2. تراجع ترتيب المغرب في البحوث الدولية حول التنافسية

64	3. الوضع الحالي
65	1.3. الأساسات
66	2.3. الأعمدة
71	3.3. السقف: مستوى من التربية والتجديد والأخذ بالتكنولوجيا غير كاف لدعم التنافسية
71	4.3. مزايا تجعل من الممكن تحسين التنافسية
74	4. كيف السبيل إلى تحسين التنافسية؟
74	1.4. كيف السبيل إلى تقوية الأساسات؟
76	2.4. كيف السبيل إلى تقوية الأعمدة؟
80	3.4. كيف السبيل إلى تقوية السقف؟
81	4.4. كيف السبيل إلى الاستفادة من المؤهلات؟
82	5. خاتمة

القسم الثالث

83	أنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
85	1. الوقائع البارزة سنة 2012
85	1.1. عناية مولوية خاصة أولاها جلالته للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
86	2.1. الانطلاقة الفعلية للعلاقات المؤسسية مع الحكومة وغرفتي البرلمان
86	2. حصيلة 2012
86	1.2. مكتب المجلس
87	2.2. اللجان الدائمة
89	3.2. الجموع العامة
100	4.2. التظاهرات المنظمة
101	5.2. العلاقات العامة والدولية
101	6.2. أنظمة الإعلام والتواصل
102	7.2. المنجزات الإدارية والمالية
103	8.2. نفقات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
103	9.2. خطة العمل لسنة 2013/2013
103	3. التقييم الذاتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2012

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

الرئيس
شكيب بنموسى
الأمين العام
ادريس الكراوي

الأعضاء

- | | | |
|--|-------------------------------------|-------------------------------|
| 70. منصف كتاني | 35. علال بنلعربي | فئة الخبراء |
| 71. مولاي عبد الله العلوي الاسماعيلي | 36. علي بوزعشان | 1. احجبوها الزبير |
| فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعي | 37. لحسن حنصالي | 2. أحمد رحو |
| 72. الزهرة زاوي | 38. لطيفة بنواكريم | 3. أحمد عبادي |
| 73. جواد شعيب | 39. محمد بوجيدة | 4. ادريس الإيلالي |
| 74. حكيمة ناجي | 40. محمد بنصغير | 5. ادريس أوعويشة |
| 75. سيدي محمد كاوزي | 41. محمد علوي | 6. أرمان هاتشويل |
| 76. طارق السجلماسي | 42. محمد دحماني | 7. ألبير ساسون |
| 77. عبد الحميد الجمري | 43. محمد عبد الصادق السعيد | 8. التهامي عبد الرحمان الغرفي |
| 78. عبد الرحيم كسييري | 44. مصطفى اخلافة | 9. الطاهر بنجلون |
| 79. عبد المولى عبد المومني | 45. مصطفى شناوي | 10. أمين منير العلوي |
| 80. كريمة مكيفة | 46. مينة الرشاطي | 11. أمينة العمراني |
| 81. للا نزهة العلوي | 47. نجاة سيمو | 12. حكيمة حميش |
| 82. ليلي بربيش | 48. نورالدين شهبوني | 13. خليدة عزبان بلقاضي |
| 83. محمد بن شعبون | فئة ممثلي الهيئات والجمعيات المهنية | 14. طريق اكيوزل |
| 84. محمد مستغفر | 49. أحمد أبوه | 15. عبد الله موقصيط |
| 85. محمد بنقدور | 50. أحمد أعياش | 16. عبد المقصود راشدي |
| 86. محمد الخاديري | 51. ادريس بلفاضلة | 17. فاطمة المرينيسي |
| 87. وافية العنتري | 52. العربي بلعربي | 18. فؤاد ابن الصديق |
| فئة الشخصيات المعينة بالصفة | 53. أمين برادة سني | 19. لحسن والحاج |
| 88. أحمد التجاني الحلبي العلمي | 54. بوشعيب بن حميدة | 20. محمد حراني |
| 89. ادريس اليزمي | 55. عبد الحي بسة | 21. محمد وكريم |
| 90. خالد الشدادي | 56. عبد الكريم فوطاط | 22. محمد البشير الراشدي |
| 91. رشيد بن المختار بن عبد الله | 57. عبد الكريم بنشرقي | 23. مصطفى بنحمزة |
| 92. سعيد أحمديدوش | 58. عبد الله متقي | 24. نبيل حكمت عيوش |
| 93. شكيب تازي صدقي | 59. عبد الله دكيك | فئة ممثلي النقابات |
| 94. عبد اللطيف الجواهري | 60. عبدالإله حفطي | 25. ابراهيم زيدوح |
| 95. عثمان بنجلون | 61. علي غنام | 26. أحمد بهنيس |
| 96. محمد العلوي العبدلاوي | 62. كمال الدين فاهر | 27. أحمد بابا عبان |
| 97. رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج | 63. محمد بولحسن | 28. بوشتي بوخالفة |
| 98. الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للتعليم | 64. محمد بنجلون | 29. جامع المعتصم |
| | 65. محمد فيكرات | 30. خليل بنسامي |
| | 66. محمد رياض | 31. عبد الرحمان قنديلة |
| | 67. محمد حسن بنصالح | 32. عبد الرحيم لعبايد |
| | 68. مريم بنصالح شقرون | 33. عبد الصمد مريمي |
| | 69. منصف الزياتي | 34. عبد العزيز إوي |



الإيداع القانوني : 2013 MO 24 56

ردمك : 978-9954-9389-0-4

ردمد : 2336-0461

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

تقاطع زنقة المشمش وزنقة الدلبوت، قطاع 10، مجموعة 5
حي الرياض، 10 100 - الرباط

الهاتف : +212 (0) 538 01 03 00 الفاكس : +212 (0) 538 01 03 50
البريد الإلكتروني : contact@ces.ma